مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ترجمات خليجية

- **المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم**
  علي قيصري ووالي نصر
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **هل تتخلى إيران عن الإصلاح وتعود إلى الثورة؟**
  راي تاكيه
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **الأزمة النووية الإيرانية: خيارات مجلس الأمن الدولي**
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **إيران: تقهقر داخلي وتوجس دولي**
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- **إيران تُصنّع القنبلة النووية**
  راي تاكيه
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الناشر مركز الخليج للأبحاث

ترجمات خليجية ٧

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر.

المقالات التي نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد السابع من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل **مركز الخليج للأبحاث** في اغسطس ٢٠٠٦.

تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل **مركز الخليج للأبحاث** بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لـ**مركز الخليج للأبحاث** ٢٠٠٦©.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من **مركز الخليج للأبحاث.**

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٠-٤٦-٤٣٢-٩٩٤٨ ISBN

إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

نبذة عن ترجمات خليجية

" هـي سلـسلة علميـة محكّمـة، تتنـاول بالتحليـل والتقيـيم والاستشراف التحولات والتطورات التي تـشهدها دول الخلـيج والجزيرة العربيـة، سـواء عـلى المستوى الـداخلي لكـل منهـا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وغيرهـا، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية والدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسـهام فى إثـراء حقل الدراسات الخليجيـة، ولـذا فهـي ترحـب بنـشر البحـوث والدراسـات العلميـة الجـادة للمثقفـين والبـاحثين والخـبراء فى الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية".

المحتويات

المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم

علي قيصري ووالي نصر ٧

هل تتخلى إيران عن الإصلاح وتعود إلى الثورة؟

راي تاكيه ٣٧

الأزمة النووية الإيرانية: خيارات مجلس الأمن الدولي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٥٩

إيران: تقهقر داخلي وتوجس دولي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٧٠

إيران تُصنّع القنبلة النووية

راي تاكيه ٩١

المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم

علي قيصري ووالي نصر

العنوان: المحافظون الإيرانيون يعززون نفوذهم

الكاتب: علي قيصري ووالي نصر

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٥ ص ص. ١٧٥ ـ ١٩٠

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **The Conservative Consolidation in Iran**

Author: Ali Gheissari and Vali Nasr

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 2, Summer 2005, pp. 175-190.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقدّمـــــة

في عام ١٩٩٧، انتخب الإيرانيون مرشح الرئاسة المعتدل محمد خاتمي على أمل أن تُدخِل حكومته إصلاحات ديمقراطية واسعة في البلاد. غير أن أحلام الشعب الإيراني التي دفعته إلى انتخاب خاتمي تلاشت مع انتهاء فترة رئاسته. فالسياسة الإيرانية لم تتجه في عهد خاتمي نحو الدمقرطة والانفتاح، وإنما شهدت تعزيزاً متواصلاً للنظام الاستبدادي الحاكم. فمع بداية عهد خاتمي، شرعت النخبة الإيرانية المحافظة في العمل الدؤوب من أجل توسيع قاعدتها الجماهيرية، ثم استأثرت تدريجياً بعملية صنع القرار، كما تمكنت عبر انخراطها الواسع في القطاع الخاص من السيطرة على معظم الموارد والمرافق الاقتصادية الإيرانية. وقد عدّلت النخبة الإيرانية المحافظة آلية صنع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بقضايا الأمن القومي فركزتها في المجلس الأعلى للأمن القومي الذي تسيطر عليه بهدف توسيع نفوذ النظام الاستبدادي الجديد على حساب الدور السياسي لحكومة محمد خاتمي.

تم تسليم هذه الورقة لوسائل النشر عشية بدء الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت في يونيو ٢٠٠٥. وبغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات، سيظل من غير المحتمل أن تشهد التركيبة الأساسية للسلطة والنفوذ في إيران، والتي تبلورت على مدى السنوات الثماني الماضية أي تغيير جوهري في المرحلة المقبلة. وهذا يعني أنه سيتعين على الرئيس الإيراني المقبل أن يتصدى لنفوذ قادة التيار المحافظ إذا أراد الشروع في إدخال أي تغييرات حقيقية في أيٍّ من مناحي الحياة السياسية الداخلية الإيرانية. وهكذا، ستعتمد موجات المد والجذب التي ستشهدها السياسة الداخلية الإيرانية بين المحافظين ـ بصفتهم الحكام الفعليين للبلاد ـ وسلطة الحكومة الرسمية، ستعتمد بشكل أساسي في المدى المنظور على مدى قوة وفاعلية مؤسسات التيار الإيراني المحافظ التي ظهرت وتبلورت في إطار الجهود المكثفة التي بذلها المحافظون من أجل توطيد دعائم نفوذهم السياسي وضمان استمرارية بقائهم في السلطة.

سياسة النفوذ في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يتناقش المجتمع الإيراني في الوقت الراهن حول الديمقراطية أكثر من أي وقت مضى[1] ولكن الاندفاع الذي أبداه دعاة الإصلاح نحو إرساء نظام ديمقراطي في إيران ـ والذي تجسد عبر انتخاب المرشح الرئاسي المعتدل محمد خاتمي ـ تراجع بشكل ملحوظ بسبب نجاح الجهود المكثفة التي بذلتها النخبة المحافظة بهدف تعزيز هيكليتها الاستبدادية، الأمر الذي قلص دور منظمات المجتمع المدني ومكّن المحافظين من السيطرة المحكمة والمباشرة على آلية صنع القرار[2]. وقد استطاع التكتل الإيراني المحافظ بالفعل أن يوازن ببراعة بين مصالحه السياسية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ثم جعل من مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران أداة فاعلة للحفاظ على تلك المصالح والوجه الذي من خلاله يقدم التيار المحافظ نفسه لعامة الشعب الإيراني. وجاء تركيز المحافظين للسلطة في أيدي رموزهم في إطار ردهم على جميع التحديات الداخلية والخارجية التي ما فتئت تستهدف نظامهم منذ عام ١٩٩٧ ـ وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ـ كما أنهم استغلوا جميع الفرص التي أتيحت لهم في ظل التخبط الذي يسود المنطقة لضمان استمرارية بقاء نظامهم.

يتمتع أعضاء قيادة التيار الإيراني المحافظ بروابط شخصية متينة فيما بينهم وتجمعهم المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ويتشاطرون الرؤية الاستراتيجية نفسها. وترتكز إيديولوجية هذه القيادة على أفكار وقيم الثورة الإسلامية. ولم يتورع المحافظون عن استخدام القوة لترويع وإحباط معارضيهم. أضف إلى ذلك أن المحافظين الإيرانيين باتوا إثر الفوز الكاسح الذي حققه خاتمي في الانتخابات الرئاسية (١٩٩٧)، باتوا يُظهِرون اهتماماً كبيراً بمشاكل شعبهم الاقتصادية والاجتماعية وعملوا بجد على استقطاب الرأي العام واستخدموا نفوذهم المتزايد وسيطرتهم المتنامية على موارد ومقدّرات البلاد الاقتصادية في توسيع قاعدتهم الجماهيرية، مما مكّنهم أخيراً من فرض إرادتهم. لذلك، يمكن القول إن فترة رئاسة خاتمي لم تشهد

1- Ali Gheissari and Vali Nasr, 'Iran's Democracy Debate', *Middle East Policy*, vol. 11 no. 2, summer 2004, pp. 94–106.
2- Ray Takeyh and Nikolas K. Gvosdev, 'Pragmatism in the Midst of Iranian Turmoil', *The Washington Quarterly*, autumn 2004, pp. 33–56.

فقط توطيد دعائم المؤسسة الدينية الحاكمة، بل لقد شهدت أيضاً تحول هذه المؤسسة الدينية إلى نظام استبدادي ذي قاعدة شعبية واسعة (قائمة في الحقيقة على المحسوبيات). ولا يختلف هذا النظام الإيراني الجديد كثيراً عن غيره من الأنظمة الاستبدادية التي ألف المراقبون وجودها في منطقة الشرق الأوسط.

في عام ١٩٩٧، عارضت الأغلبية الساحقة من الناخبين الإيرانيين رغبة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي والمؤسسة الدينية المحافظة التي يمثلها عبر رفض انتخابه رئيساً للبلاد وانتخاب محمد خاتمي بدلاً منه لذلك المنصب[٣]. وقد قام الناخبون الإيرانيون بهذه الخطوة يحدوهم الأمل في أن يقوم الرئيس الجديد بإدخال إصلاحات واسعة تجعل الحكومة أكثر تعددية وأكثر قابلية للمساءلة والمحاسبة وتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتعجِّل في إنهاء العزلة الدولية المفروضة على إيران[٤]. وبعد مرور ثمانية أعوام، تبين أن التوجه الديمقراطي ـ الذي تواصل منظمات المجتمع المدني إصرارها عليه مع التعبير عن استيائها الكبير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد ـ لا يزال قوياً نسبياً، ولكن المراقبين يرجحون احتمال عجز منظمات المجتمع المدني الإيراني عن احتواء النفوذ الاستبدادي الواسع الذي تتمتع به المؤسسة الدينية الحاكمة في المدى المنظور[٥].

إلى جانب تعزيز نفوذه على مدى هذه السنوات الثماني الماضية، استطاع الائتلاف الإيراني المحافظ أيضاً تخفيف حدة النزاعات والمنافسات الحزبية والتنظيمية التي تسببت خلال فترة طويلة في عرقلة وتأخير عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية[٦]. وخلاصة القول هي أن فترة رئاسة خاتمي شهدت في الحقيقة حكومتين إيرانيتين وهما: المؤسسة الرئاسية التي كانت تعاني من التهميش المتزايد؛ وسلطة المرشد الأعلى

3- See various essays in Kaveh Ehsani (guest ed.), *Middle East Report* no. 212, autumn 1999, Special Issue, 'Pushing the Limits: Iran's Islamic Revolution at Twenty'.
4- Ladan Boroumand and Roya Boroumand, 'Illusion and Reality of Civil Society in Iran: An Ideological Debate', *Social Research*, vol. 67, no. 2, summer 2000, pp. 303–44.
5- Eva Bellin, 'The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative
Perspective', *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2, January 2004, pp. 139–58.
6- Hossein S. Seifzadeh, 'The Landscape of Factional Politics and Its Future in Iran', *The Middle East Journal*, vol. 57, no. 1, winter 2003, pp. 57–75.

للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي التي كانت تتمتع بنفوذ استبدادي متنامٍ. ولذلك، فإنه ليس من الصعب استنتاج أن الحكومة الإيرانية الحقيقية ـ وهي التي يترأسها آية الله علي خامنئي ـ ترى في مواصلة تعزيز وتوسيع نفوذها وتوطيد دعائم نظامها الاستبدادي الضمانة الحقيقية لمستقبلها السياسي واستمرارية بقائها.

ضمان بقاء النظام الاستبدادي

يعود تاريخ بداية ظهور التركيبة السياسية الإيرانية الحالية إلى عام ١٩٩٧، أي إلى تاريخ انتهاء فترتي رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧) الذي شكل فرصة حقيقية لخامنئي لكي يتولى منصب الرئاسة في إيران[٧]. وكانت رغبة خامنئي في الحصول على ذلك المنصب تحظى بدعم وتأييد كبار رجال الدين المحافظين الذين كانوا يصرون على تطبيق قراءتهم الضيقة للشريعة الإسلامية بهدف ضمان استمرارية هيمنة مؤسستهم الدينية على الحياة السياسية الإيرانية. غير أن خامنئي وحلفاءه كانوا يعتبرون الرئاسة منصباً للسياسة البراغماتية، مما جعل المحافظين يعتقدون أن ذلك المنصب يشكل منزلقاً محتملاً نحو التخلي عن مبادئ وأهداف الثورة الإسلامية.

كبحت نتائج انتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٧ اندفاع المحافظين الإيرانيين الذين كانوا متحمسين لتعزيز نفوذهم عبر الحصول على منصب الرئاسة. وشكلت نتائج تلك الانتخابات صدمة قوية للتيار الإيراني المحافظ، وكانت مصدر إحراج كبير لخامنئي نفسه. فالنتائج السلبية لتلك الانتخابات أظهرت بوضوح أن معظم الناخبين الإيرانيين كانوا لا يرون في شخص خامنئي رجلاً مؤهلاً لتولي رئاسة البلاد. بعبارة أخرى، كانت أغلبية الناخبين الإيرانيين لا تثق بحكمة خامنئي وحنكته السياسية، مما يثبت أيضاً أن خامنئي كان يفتقر إلى القدر الكافي من الشعبية والمكانة في نفوس الناخبين، بدليل أنهم عارضوا رغبته في تولي منصب

7 - For general discussion of Iranian leadership see Wilfried Buchta, *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2000); and idem., *Iran, Islam and Democracy: The Politics of Managing Change* (London: Royal Institute of International A.airs, 2000.

الرئاسة وانتخبوا رجلاً آخر لذلك المنصب. وبالتالي، أصبح خامنئي عاجزاً عن تلبية مطالب حلفائه وأنصاره المحافظين.

لقد جاء فشل خامنئي في مرحلة من الانفتاح النسبي للنظام السياسي الإيراني. وقد شهدت تلك المرحلة تحسناً ملحوظاً في درجة الوعي السياسي لدى مجمل الشعب الإيراني، وبخاصة لدى سكان المدن الإيرانية الذين كان عددهم في ازدياد متواصل، وكانت ثقافتهم تزداد تنوعاً وثراءً، مما ولّد طبقة متوسطة متنامية تتمتع بحراك اقتصادي وثقافي قوي ومؤثر. وترافق ذلك الحراك مع دور ناشط لجمعية المرأة والمنظمات الشبابية في إيران. وفي الحقيقة، كانت هذه التطورات المجتمعية الإيرانية خارجة عن سيطرة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وحلفائه، وكان المستفيد الأول منها هو رئيس الجمهورية. أضف إلى ذلك أن الرئيس الإيراني محمد خاتمي ـ الذي برهن على تمتعه بشعبية واسعة، والذي حصل من الناخبين غير الملتزمين بسياسة الجمهورية الإسلامية على تخويل صريح بسلوك سبيل الإصلاح الذي ارتكزت عليه أجندته الانتخابية ـ بدأ يشكل تحدياً كبيراً للقيادة الدينية المحافظة، لأنه كان في نظرها قادراً على التحول إلى خطر حقيقي يهدد وجودها.

النخبة الدينية المحافظة

لقد رأى معظم رجال الدين المحافظين في انتخاب مرشح الرئاسة المعتدل محمد خاتمي (١٩٩٧) بداية نهاية نفوذ مؤسستهم: لأنه كان يشكل برأيهم تهديداً مباشراً على المؤسسة الإيديولوجية (الدينية) للجمهورية الإسلامية التي كانت تدعم العديد من المراكز التعليمية والجمعيات الدينية والخيرية بهدف الحفاظ على استمرارية سيطرة رجال الدين على السياسات الإيرانية. لكن بعض رجال الدين الإصلاحيين وجدوا في استغلال الحماسة التي أثارها محمد خاتمي لدى الناس فرصة طيبة لإعادة إحياء التأييد الجماهيري الواسع لسلطة المؤسسة الدينية عبر التعاون مع خاتمي. غير أن رجال الدين المحافظين كانوا غير مقتنعين بمنطقية هذا التوجه ورأوا فيه سابقة خطيرة محتملة قد يترتب عليها دفع ثمن باهظ إذا جاءت النتائج النهائية مغايرة للتوقعات.

كان المحافظون الإيرانيون يعتقدون أيضاً أن النتيجة الحتمية لخسارة المؤسسة الدينية سيطرتها على الجمهورية الإسلامية ستكون تهميش رجال الدين على أيدي السياسيين النائمين وإقصاءهم بالتالي من قبل العلمانيين. لذلك، كان من الطبيعي أن يبذل جميع رجال الدين ـ على الصعيدين: الفردي والجماعي ـ ما في وسعهم للحفاظ على نفوذهم وامتيازاتهم وتجنب التعرض لانتقام أعداء الثورة الإسلامية الإيرانية المتربصين بهم. لقد شكلت ثورة عام ١٩٩٧ فرصة فريدة من نوعها لسيطرة رجال الدين على السلطة في إيران، في حين شكلت المؤسسة الرئاسية في عهد محمد خاتمي أهم القوى المعارضة لنفوذ المؤسسة الدينية الإيرانية، لأنها حصلت على فرصة حقيقية لتقليص سيطرة تلك المؤسسة على نظام الحكم في البلاد.

في تلك الأثناء، اتضح لدى النخبة الإيرانية المحافظة أن مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران كان يفتقر إلى النفوذ الكافي لمواجهة المؤسسة الرئاسية ذات الشعبية الواسعة، ثم أدرك المحافظون أن مؤسستهم كانت بحاجة إلى احتكار السلطة إذا كانت تريد الحفاظ على بقائها. حينئذٍ، بدأت المؤسسة الدينية العمل على جمع جميع الشخصيات المعارضة لخاتمي تحت لوائها ووضعت استراتيجية شاملة بهدف احتواء التأييد الشعبي الواسع للديمقراطية وتقليص صلاحيات المؤسسة الرئاسية ودورها السياسي ــ وبخاصة في عملية صنع القرار. استطاعت المؤسسة الدينية بالفعل تركيز عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران الذي تحول إلى القناة الدستورية الرئيسية لمواجهة المؤسسة الرئاسية الإيرانية وتحجيمها.

قوات الحرس الثوري الإيراني

تعتبر قوات الحرس الثوري الإيراني الدعامة الأساسية الثانية لنفوذ التيار الإيراني المحافظ. وقد تشكلت هذه القوات في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، وكانت تتألف في بداية عهدها من النشطاء الثوريين الموالين للخميني. وتتمتع مؤسسة الحرس الثوري الإيراني اليوم باستقلالية تامة عن الجيش النظامي الإيراني. وقد تم تشكيل الحرس الثوري الإيراني بهدف محاربة المليشيات اليسارية التي كانت تتمتع بدرجة عالية من التنظيم، والتي كانت تعارض سيطرة رجال الدين على الثورة الإيرانية. وتبلورت قوات الحرس الثوري

وعززت قدراتها واكتسبت خبراتها القتالية خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية التي درات في الثمانينيات، إذ شاركت في العديد من الحملات العسكرية الرئيسية.

لطالما كانت قيادة قوات الحرس الثوري الإيراني على علاقة وثيقة بمكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، لأنها ترى فيه الأساس المتين لإيديولوجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن غير المحتمل أن تتلقى هذه القوات وقادتها القدر نفسه من الموارد والامتيازات التي تتمتع بها حالياً في حال حدوث أي تحول سياسي جوهري في الجمهورية الإسلامية. وبالتالي، فإن العلاقات القائمة بين قيادة قوات الحرس الثوري ومكتب المرشد الأعلى تقوم على مزيج من الاعتبارات الإيديولوجية والمصالح المؤسساتية المشتركة. ليس هذا وحسب، بل إن قيادة الحرس الثوري تشاطر المحافظين رؤيتهم الاستراتيجية لطبيعة التهديدات والأخطار الخارجية المحدقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتُعتبر تلك التهديدات بمثابة تحدٍّ كبير للفكر الإسلامي الذي تتبناه إيران وجميع التوجهات الإيديولوجية المرتبطة به. خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، حارب الحرس الثوري بشراسة دفاعاً عن إيران من الهجمات العراقية المتكررة وحرصاً منه على حماية الثورة الخمينية وتصديرها. وانطلاقاً من هذه القناعات نفسها، تلعب قوات الحرس الثوري الإيراني اليوم دورها الخارجي المعروف في كل من لبنان والعراق. وهكذا، يتضح أن التطلعات الدولية لقيادة الحرس الثوري التقت مع السياسة الإيرانية الخارجية الراهنة.

يبدو أن الفكر القومي وإيديولوجية الجمهورية الإسلامية يتداخلان في توجهات وممارسات قيادة الحرس الثوري الإيراني على نحو يتعذر معه الفصل أو التمييز بينها. وينظر بعض قادة ومسؤولي الحرس الثوري إلى تنامي أنشطة فعاليات المجتمع المدني الإيراني كخطر محتمل يهدد مؤسسات الدائرة الحاكمة كافة، بما فيها مؤسسة الحرس الثوري الإيراني نفسها، وذلك بسبب احتمال تمكن تلك الفعاليات من إحداث تغيير واسع النطاق في البلاد. لذلك، فإنه قد تلجأ المؤسسة الدينية الإيرانية إلى الانقلاب العسكري كوسيلة لمنع حدوث مثل هذا التغيير، الأمر الذي ربما يستلزم استخدام الجيش النظامي المتفوق عددياً على قوات الحرس الثوري. وجدير بالذكر أن الجيش النظامي الإيراني يعارض الوضع المتميز الذي تتمتع به قوات

الحرس الثوري ودورها الفاعل في تعزيز نفوذ المؤسسة الدينية الإيرانية وضمان استمرارية هيمنتها على السلطة.

هناك توترات قديمة المنشأ بين الحرس الثوري والجيش الإيراني. ويعود تاريخ نشوء هذه التوترات إلى عملية إعادة هيكلة الجيش الإيراني التي حدثت إثر انتصار الثورة الإيرانية وإلى المنافسة الحادة التي ظهرت بين هاتين المؤسستين الأمنيتين خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. كما أن الجيش يعاني منذ عام ١٩٨٨ تراجعاً متزايداً في قدراته والموارد المخصصة له بالمقارنة مع قوات الحرس الثوري الإيراني التي شهدت بالمقابل تطوراً ملحوظاً على جميع المستويات. فقد تلقت قوات الحرس الثوري النصيب الأكبر من الامتيازات وأنظمة التسليح الحديثة، ووسعت قدراتها الاستخبارية والبحرية، وعززت المليشيات الموالية لها. أضف إلى ذلك أن الأماكن المخصصة لانتشار الجيش النظامي وطبيعة المهمات الموكلة إليه حالياً جعلت قدرته على التدخل في السياسات الداخلية محدودة للغاية. غير أن باستطاعة أي انقلاب عسكري أن يعيد لقيادة الجيش النظامي الإيراني مكانتها، وربما يؤدي أيضاً إلى اقترابها من مراكز النفوذ الإيراني، مما قد يفسح المجال أمام سيطرة النخبة العسكرية على مقاليد الحكم وتغيير النظام الديني الحاكم في طهران. ومن المرجّح أن تكون قوات الحرس الثوري الضحية الأولى لمثل هذا الانقلاب العسكري. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي دفع قوات الحرس الثوري إلى دعم الانقلاب الدستوري الذي قام به مكتب المرشد الأعلى بهدف احتواء نفوذ محمد خاتمي وأنصاره بسرعة وحزم.

عبر الانقلاب الدستوري، استطاعت الجمهورية الإسلامية أيضاً إغلاق الباب في وجه اللاعبين الدوليين (خصوصاً الولايات المتحدة) الذين قد يرون في القوى الإيرانية المؤيدة للإصلاح أو في قيادة الجيش النظامي الإيراني روافع للتغيير السياسي في إيران. كما أن هذا الانقلاب الدستوري نفسه أثبت أن توجهات الحرس الثوري المتعلقة بالشأن الداخلي الإيراني تنطوي على جانب إيديولوجي عقائدي؛ ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه التوجهات نفسها على ارتباط وثيق ومباشر بحرص هذه المؤسسة الأمنية على ضمان استمرار بقائها.

أدوات النفوذ

كان خامنئي الرجل الذي قاد المقاومة ضد محمد خاتمي ومؤسسته الرئاسية، وقد حظيت تلك المقاومة بدعم قيادة قوات الحرس الثوري وبتأييد رموز المؤسسة الدينية الإيرانية[٨]، بالإضافة إلى تأييد رجال الدين المحافظين وثيقي الصلة بلجنة صيانة الدستور والمرجعية الشيعية في مدينة قم، والتي تشرف على عدد من المدارس والمراكز الدينية الهامة. ابتداءً من عام ١٩٩٧، تبنى المحافظون الإيرانيون استراتيجية قائمة على أساس التعزيز السريع والفعال للركائز المؤسساتية والإيديولوجية للثورة الإسلامية بهدف منع الإصلاحيين من تقليص صلاحيات التيار المحافظ عموماً أو الحد من نفوذ المؤسسة الدينية الإيرانية بوجه خاص. وقد أوكلت تلك المهمة الاستراتيجية إلى رجال الدين المحافظين أمثال آية الله أحمد جنّاتي ومحمد تقي مصباح اليازدي اللذين قادا حملة قضائية ضد نقاد مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، واستخدما الحرس الثوري والميليشيات التابعة له لبث الرعب في نفوس القوى الإيرانية الداعمة للإصلاح[٩]. واستطاع القضاء الإيراني ولجنة صيانة الدستور الحد من قدرة الحكومة والبرلمان على إنجاز أي إصلاحات، كما أنهما تمكنا من تضييق حرية الصحافة وقلّصا أنشطة منظمات المجتمع المدني إثر انتخابات عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٤، أوكلت إلى لجنة صيانة الدستور مهمة فبركة الفوز الذي حققه المحافظون الإيرانيون في الانتخابات البرلمانية[١٠]. وفي أعقاب تلك الانتخابات، أوعزت قيادة التيار الإيراني المحافظ إلى وزارة الاستخبارات والأمن الداخلي وإلى وحدات من الجيش النظامي والحرس الثوري القيام بتفريق التظاهرات التي نظمها دعاة الإصلاح وبترويع نشطاء منظمات المجتمع المدني. تلك هي الاستراتيجيات التي تبناها المحافظون من أجل إبطاء العملية الإصلاحية وإحباط دعاة ومؤيدي الإصلاح في إيران.

---

8 - Foundations or ‘bonyads’ are quasiprivate and ’para-statal’ economic organisations that in many cases are directly associated with the O.ce of the Supreme Leader.

9 - Text of Confessions of Amir Farshad Ebrahimi’, Mihan, h.p://www.mihan. net/59/mihan-59-06-01.htm.

10 - Morad Sagha., ‘The New Landscape of Iranian Politics’, *Middle East Report*, no. 233, winter 2004, pp. 16–23.

لقد ذهب رموز التيار الإيراني المحافظ إلى أبعد من مجرد عرقلة المسيرة الإصلاحية في البلاد، وذلك لأنهم انكبوا على إيجاد وسائل بديلة للاستقلال عن إدارة الرئيس خاتمي والاستئثار بالسلطة الفعلية وحكم البلاد. ولتحقيق هذه الغاية، قام المحافظون بتطوير شبكة من المؤسسات الموازية التي جعلت عملية صنع القرار وتطبيق السياسات أموراً ممكنة خارج إطار مؤسسات الحكومة وبعيداً عن لجان التدقيق بالميزانيات الحكومية[11]. ويشكل مكتب المرشد الأعلى قلب هذه الشبكة المؤسساتية الموازية، لأنه الجهة التي تحافظ على التوازن بين مختلِف مراكز القوى التابعة لتكتل المحافظين، والتي تضمن التوافق حول مواقف التيار الإيراني المحافظ من القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء. ولدى مكتب المرشد الأعلى أمانة عامة واسعة تحافظ على استمرارية التواصل الوثيق بين مكتب المرشد الأعلى ومختلِف الوزارات والمؤسسات العامة. وتتألف هذه الأمانة العامة من فريق من البيروقراطيين الذين كانوا قد خسروا مناصبهم ووظائفهم الحكومية، والذين تربط بينهم علاقات عائلية أو علاقات شخصية قوية يرجع تاريخ معظمها إلى مرحلة التعليم الثانوي.

المجلس الأعلى للأمن القومي

يعمل مكتب المرشد الأعلى أيضاً من خلال المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يترأسه حسن روحاني وهو ممثل خاص لخامنئي. وقد تم تشكيل هذا المجلس خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الأمن القومي الإيراني. منذ عام ١٩٩٧، ومكتب المرشد الأعلى يعمل على تعزيز مكانة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بهدف جعله الإطار الرسمي الرئيسي لعملية صنع القرارات الاستراتيجية ولتنفيذ السياسات الإيرانية ـ خصوصاً تلك المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والقرارات المتصلة بالقضايا الأمنية الإقليمية. من هنا، يشكل هذا المجلس اليوم الأداة الأولى لصنع أهم القرارات المتعلقة بسياسات إيران الخارجية بدلاً من وزارة الخارجية الإيرانية. وبالإضافة إلى عدم خضوعه لسلطة الحكومة الإيرانية، أفسح المجلس المجال واسعاً أمام نخبة الحرس الثوري الإيراني وقوى التيار

11 - Farhad Khosrokhavar, 'The New Conservatives Take a Turn', *Middle East Report*, no. 233, winter 2004, pp. 24–7.

الإيراني المحافظ للمشاركة في صنع القرار بشكل مباشر. ولولا وجود مؤسسة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لكان هذا الأمر مستحيلاً.

يتداخل عمل المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وأعضائه أيضاً مع فريق وأنشطة مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران. ويتألف هذا المجلس رسمياً من شخصيات الجمهورية الإسلامية رفيعة المستوى. غير أن قيادة الحرس الثوري ورموز التيار الديني المحافظ ـ وليست أبرز شخصيات الدولة أو قيادة الجيش النظامي ـ هم الذين يسيطرون على اللجنة الرئيسية للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. ويشكل هذا المجلس أيضاً المنتدى الوطني الإيراني لاتخاذ القرارات الاقتصادية على أعلى المستويات، ويجري تنفيذ هذه القرارات إما عبر الجهات الحكومية المختصة أو بواسطة الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الموالية له. ويمتلك هذا المجلس مصادر مالية مستقلة عن ميزانية الدولة، ومن تلك المصادر نذكر عائدات بضع مئات من الشركات والمؤسسات المالية الناشطة داخل إيران وفي بعض بلدان الخليج العربي الأخرى.

الحرس الإمبراطوري "البريتوري" في النظام الإيراني

منذ عام ١٩٩٧، يشكل بناء حرس ثوري قوي حجر الزاوية لاستراتيجية المحافظين الرامية إلى ضمان بقائهم واستمرار نفوذهم. وقد كان خامنئي الرجل الذي عين أبرز قادة قوات الحرس الثوري الإيراني وقدم لهم الدعم المالي المتزايد للارتقاء بمستوى تدريب وتسليح تلك القوات ـ بما في ذلك التخصيصات المالية لبرنامج تطوير صواريخ شهاب ولشراء أهم التجهيزات التكنولوجية الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني ـ كما قام خامنئي بزيادة رواتب وحوافز جنود وضباط الحرس الثوري وقدم لهم مختلِف الامتيازات، بما فيها تأمين السكن لهم جميعاً.

يبلغ عدد قوات الحرس الثوري حالياً نحو ١٥٠ ألفاً، ويشكلون بذلك ثلث إجمالي القوات الأمنية الإيرانية التي يُقدَّر قوامها بنحو ٤٢٠ ألفاً[١٢]. وتتألف قيادة الحرس الثوري من مجموعة من الضباط المحافظين بقيادة الجنرال يحيى رحيم الصفاوي. وتربط بين أعضاء هذه القيادة علاقات شخصية متينة يعود تاريخها إلى الحرب الإيرانية ـ العراقية. وقد قاتل معظم قادة قوات الحرس الثوري الإيراني ببسالة في المعارك الطاحنة التي تخللت الحرب الإيرانية ـ العراقية، وتعرض عدد منهم للهجمات الكيميائية العراقية. ويتشاطر أعضاء قيادة الحرس الثوري الإيراني رؤية مشتركة للدور الإيراني الإقليمي وطبيعة التهديدات الخارجية التي تستهدف إيران، كما أنهم يجمعون على ضرورة حماية قيم الثورة الإسلامية ومصالح مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية كافة.

منذ عام ١٩٩٧، والحرس الثوري الإيراني يتمتع بشهرة متنامية في إيران على خلفية الدور البارز الذي يلعبه في عملية صنع القرار الإيراني المتعلق بقضايا السياسة الخارجية ومشاركته الفاعلة في القرارات الاستراتيجية وحتى عبر دوره الناشط في الحياة الاقتصادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الوقت الراهن، يشكل أعلام الحرس الثوري الإيراني أعضاء دائمين في دائرة صنع القرار، ويقومون بضبط الشرطة الإيرانية ووسائل الإعلام المرئي والمسموع ووزارتي الدفاع والاستخبارات، كما أنهم الجهة التي تؤمِّن حماية القيادة الدينية الإيرانية. ويشكل أعضاء الحرس الثوري السابقون ثلث النواب المحافظين في البرلمان الإيراني الذي جرى انتخابه في عام ٢٠٠٤. وقد تم تعيين أحد قادة الحرس الثوري نائباً لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

منذ عام ١٩٩٧، والحرس الثوري الإيراني يعمل على توسيع أنشطته الاقتصادية من خلال العقود المبرمة مع شركات القطاع العام والخاص على حد سواء. والأهم من ذلك كله هو أن الحرس الثوري الإيراني طوّر أنشطته الاقتصادية في الظل وبعيداً عن الأطر الرسمية. ويُقدَّر حجم هذه الأنشطة الاقتصاديه بمليارات

12- For a recent study of the Iranian armed forces, see Anthony Cordesman, *Iran's Developing Military Capabilities*, working dra. (Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 8 December 2004).

الدولارات. ولم تؤدِّ عائدات هذه الأنشطة فقط إلى الغنى الفاحش الذي تنعم به قيادة الحرس الثوري الإيراني، بل لقد مكَّنتهم أيضاً من تعزيز نفوذهم المحلي عبر المحسوبيات وتمويل بعض الخدمات الاجتماعية، ناهيك عن التخلص من قيود الميزانية الرسمية والرقابة الحكومية المفروضة على الإنفاقات المخصصة لبرامج التسلح والأنشطة الخارجية. إن اتساع نطاق نفوذ الحرس الثوري الإيراني في الجوانب الاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية يوحي بأنه من المنطقي التكهن باحتمال تحول القيادة الدينية بسرعة إلى أسير حرسها الإمبراطوري "البريتوري" التوجه.

اقتصاد النظام الاستبدادي الجديد

استغل المحافظون الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضخمة للقطاع العام ومختلِف المؤسسات والجمعيات الدينية لفائدتهم الخاصة. وتشرف المؤسسة الدينية الإيرانية على ممتلكات الأوقاف الكبيرة مثل هبات وأصول ضريح الإمام رضا (التي تُقدَّر بـ ٢٥ مليار دولار)، والعديد من المؤسسات التعليمية والخيرية كمؤسسة المظلومين (التي تُقدَّر أصولها بـ ١٥ مليار دولار)، ومؤسسة الشهيد (بأصول تبلغ قيمتها زهاء ملياري دولار). ويدير عدد من رجال الدين المحافظين كمية هائلة ومتنوعة من الأسهم والممتلكات والأصول الأخرى، ويمتلكون عقارات وشركات للمقاولات ومصانع وشبكات للبيع بالتجزئة وشركات مختصة بتطوير البنية التحتية في كل من القطاع العام والخاص[١٣]. وتمارس المؤسسة الدينية الإيرانية نفوذاً احتكارياً واسعاً على الاقتصاد الإيراني، وتوظِّف لديها أعداداً كبيرة من العمال لتشكل بذلك أحد مصادر الدخل الذي يحصل عليه النظام المحافظ الحاكم والعديد من زعمائه. بالإضافة إلى هذه المؤسسات، ينشط العديد من الأجهزة الحكومية وصناديق التقاعد منذ عام ١٩٨٨ في القطاع الخاص من خلال الاستثمار المباشر أو عبر العقود المبرمة مع مختلِف الشركات المحلية والشركات ذات الملكية الإيرانية ـ

13- Suzanne Maloney, 'Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development', in Parvin Alizadeh (ed.), *The Economy of Iran: Dilemmas of an Islamic State* (London: I.B. Tauris, 2001), pp. 145–76.

الأجنبية المشتركة. وهذا ما عزز أيضاً سيطرة بعض الشخصيات الدينية على عائدات الدولة وأنشطتها الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن دور الاقتصاد غير الرسمي قد تنامى بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. ويسيطر على هذه الأنشطة الاقتصادية كل من الحرس الثوري والتحالف الاحتكاري القوي الذي يجمع عدداً من رجال الأعمال وكبار رجال الدين. ويقوم النشاط الاقتصادي غير الرسمي على استيراد مختلِف السلع الاستهلاكية والمنتوجات الصناعية عبر الموانئ الصغيرة الخاصة التي تقع على شواطئ الخليج العربي، والتي أطلقت عليها الصحافة الإيرانية اسم الأرصفة الخفية[١٤]. ويشكل هذا النوع من الاقتصاد غير المضبوط من قبل الدولة مصدر دخل هاماً جداً بالنسبة للمؤسسة الدينية الحاكمة والأقلية الاحتكارية التابعة لها. وقد استطاع هؤلاء بواسطة هذه الأنشطة الاقتصادية المريبة تحويل الحصار الاقتصادي الذي فُرض على إيران بهدف تهميشهم إلى مكسب اقتصادي ضخم أسهم في تعزيز نفوذهم. أضف إلى ذلك أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أسهمت في تعزيز سيطرة المؤسسة الدينية الإيرانية على مجمل الاقتصاد الإيراني.

اكتمل النفوذ الاقتصادي للمؤسسة الدينية الإيرانية عبر توسيع سيطرتها لتشمل أسواق المال والأعمال الإيرانية بواسطة أقلية احتكارية من رجال الأعمال المؤلفة من مسؤولين حكوميين سابقين وبعض كبار رجال الدين وزعماء بعض العشائر الذين أحكموا قبضتهم على أبرز المؤسسات المالية وشبكات البيع بالتجزئة، فأضافت بذلك إلى نفوذها السياسي نفوذاً اقتصادياً واسعاً عزّز مكانتها ووطّد دعائم نظامها الاستبدادي. وقد تنامى نفوذ هذه الأقلية الاحتكارية الإيرانية إثر عملية الخصخصة التي بدأت في عام ١٩٨٨. غير أن الخصخصة جاءت في إطار جهود المؤسسة الدينية الإيرانية الرامية إلى تحجيم الحكومة عبر تقليص دورها في الحياة الاقتصادية الإيرانية وتسليم العديد من مشاريع الدولة إلى مقاولين يمتلكون شركاتهم الخاصة بهم. وفي بادئ الأمر، كان هؤلاء المقاولون يخضعون لسيطرة كبار رجال الدين وأقربائهم

14-'A Report on an Invisible Piers', Iran Emrooz, h.p://www.emrooz.org/pages/date/81-12/04/report02.htm; and 'Revelations about the Seventh Majlis According to Karrubi', *Sharq*, h.p://www.sharghnewspaper.com/830119/parlim.htm.

وشركائهم، ثم انضم إليهم عدد من كبار المسؤولين الحكوميين المتحالفين معهم. وعلى سبيل المثال، كانت سلسلة متاجر آية الله رفسنجاني وشركائه من أبرز المستفيدين من عملية الخصخصة التي روّجت لها إدارة رفسنجاني نفسه خلال الثمانينيات. أما اليوم، فإن رفسنجاني وآية الله عباس فايز الطباسي (الذي يشرف على هبة ضريح الإمام رضا في مشهد، وعضو جمعية الخبراء) يُعتبران من أبرز زعماء المؤسسة الدينية الذين ينتمون إلى الأقلية الاحتكارية.

تتمتع هذه الأقلية الاحتكارية المسيطرة عملياً على الاقتصاد الإيراني، ولديها روابط سياسية قوية مع المحافظين وتشرف على عدد من الشركات الكبيرة التي تنشط في صناعة النفط والاتصالات والإنشاءات والبيع بالتجزئة والخدمات المالية والسياحة والتجارة الخارجية، وتتعاون بشكل وثيق مع المؤسسة الدينية، وتشكل امتداداً لها في بعض الأحيان، كما أنها تعمل في إطار من الشراكة مع بعض الشركات العالمية. وتلعب الروابط العائلية دوراً هاماً في هذه الأنشطة، حيث يدير هذه المؤسساتِ أقرباءُ كبار رجال الدين ـ الذين أطلق عليهم الإيرانيون أسماء ظريفة كـ "أولاد الأعيان" أو "أبناء ذوي العمامات الجديدة". وينتقد عامة الشعب "أولاد الأعيان" بسبب دورهم في بعض الأنشطة الاقتصادية المريبة[١٥]. وتعمل الشركات والمؤسسات الإيرانية المملوكة للمحافظين بعيداً عن الرقابة الحكومية وعلى طريقة الكيبول الكورية أو الكيراتسو اليابانية ـ أي هي عبارة عن تكتلات سياسية متعددة الوظائف والموارد الاقتصادية، هدفها تحقيق الحد الأقصى من المنفعة الذاتية وامتلاك القدرة على التحكم بالسوق وممارسة نفوذ سياسي واسع في البلاد[١٦].

15- See for example 'The Judge for Naser Vaez Tabasi Trial Went to Hospital Instead of Court', *Mihan*, h.p://www.mihan.net/58/mihan-58-13-01.htm#2.
16- Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton,NJ: Princeton University Press, 1995).

الشركات العالمية المتعاونة مع الإيرانيين

تتضمن الشبكة الاقتصادية التابعة للمؤسسات الدينية والأقلية المحتكرة للاقتصاد الإيراني مشاريع وشركات مشتركة يسهم فيها عدد من الشركات العالمية الشرق آسيوية والروسية والأوروبية. فعلى سبيل المثال، يتعاون تكتل المؤسسة الدينية الإيرانية مع الشركات العالمية التالية: رويال دوتش شل الهولنديةRoyal Dutch Shell وبريتيش بيتروليوم BP وشركة توتال TOTAL وستات ـ أويل Statoil، وجميعها شركات تنشط في صناعة النفط؛ أما في مجال تكنولوجيا الاتصالات، فقد ثبت أن الإيرانيين يتعاملون مع الشركات التالية: توركسيل Turkcell التركية وألكاتيل Alcatel الفرنسية وسيمينزSiemens الألمانية ونوكياNokia، ويتعاملون في مجال المال والأنشطة المصرفية الدولية مع مؤسسة اتش. اس. بي. سي HSBC ومصرف ستاندارد تشارَترد بانك Standard Chartered Bank ودويتشِ بانكDeutsche Bank الألماني ومصرف باريبا Bank Paribas وفي مجال المركبات الآلية، يتعامل الإيرانيون مع شركتي پيجو الفرنسية ودايو الكورية الجنوبية؛ وفي الأجهزة الالكترونية الاستهلاكية، هناك شركات متسوبيشي وال. جي الكترونيكس LG وسامسونغ. هذه الشركات الاستهلاكية جميعها تنشط في القطاع الخاص الإيراني من خلال مختلِف المشاريع والشركات التجارية المشتركة.

غير أن الشركات العالمية لم تدمج ما تنتجه في إيران في شبكة أسواقها العالمية، في حين يبدو أن حجم استثماراتها في إيران يضمن لها حضوراً واسعاً في الأسواق الإيرانية، الأمر الذي سيمكِّنها من تحقيق مكاسب مستقبلية ضخمة إذا تم رفع الحصار الاقتصادي المفروض على إيران. وتشارك في بعض الشركات الإيرانية ـ الأجنبية المشتركة مجموعة من رجال الدين ورجال الأعمال الذين يحتكرون العقود الحكومية التي باتت في ظل ارتفاع أسعار النفط صفقات مربحة جداً. وتقيم هذه الشركات علاقات وثيقة بين مؤسسات المال والأعمال المحلية والشركات الأجنبية المعنية، وهذا ما يفسر النمو المتسارع لنشاط القطاع الخاص في إيران. وينعكس هذا النشاط الاقتصادي على الحياة السياسية ليولِّد معادلة معقّدة للتفاعلات التي يشهدها التنافس على النفوذ الداخلي في إيران. وقد جعلت الشركات الإيرانية ـ الأجنبية المشتركة

المحافظين يدركون طبيعة احتياجات القطاع الخاص ومتطلبات العولمة. كما أن هذه الشركات المشتركة نفسها مكّنت المحافظين من السيطرة على القطاع الخاص المتنامي، والذي بات متصلاً بشركات عالمية.

لقد تحدث المحافظون الإيرانيون في العديد من المناسبات عن رؤيتهم الاستراتيجية لتحويل إيران اقتصادياً إلى "يابان إسلامية"، ولكنهم يفضلون النموذج الصيني للتطور السياسي في بلادهم[١٧]. وربما يكون المقصود من هذا التوجه الإيراني المحافظ إدخال الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من دون إجراء أي تغييرات سياسية جوهرية وتحقيق التقدم والازدهار دعماً لاستقرار نظامهم الاستبدادي. فالنموذج الصيني ينطوي على تطوير الاقتصاد مع تجنب الديمقراطية، ويستند إلى تحقيق الازدهار في ظل النظام الاستبدادي ودعماً للاستبدادية[١٨]. ومن الواضح أن إيران لم تتأثر فقط بالتجربة الآسيوية للتطور الاقتصادي والتكنولوجي، ولكنها تشهد أيضاً تركيزاً كبيراً للنفوذ السياسي والاقتصادي بيد الأقلية الحاكمة، حيث أدى انتشار الفساد والمحسوبيات إلى تعزيز النظام الاستبدادي عبر تمكنه من زيادة موارده المالية وتوسيع الشركات الاحتكارية التي يمتلكها[١٩]. وبينما كان انتخاب خاتمي لمنصب الرئاسة في عام ١٩٩٧ أشبه بنموذج غورباتشوف Gorbachev الإيراني، فإن حكم المحافظين لإيران هو أشبه بحكم سوهارتو لإندونيسيا أو حتى بحكم بوتين لروسيا، حيث يتم تعزيز النظام الاستبدادي عبر الإصلاحات الاقتصادية

17 - Afshin Molavi, 'Buying Time in Tehran:Iran and the China Model', *Foreign A.airs*, vol. 83, no. 6, September/October 2004, pp. 9–16. In an interview with Agence France Press, Iran's new speaker of the parliament promised that the main objective of the conservatives would be to turn Iran into an 'Islamic Japan'. 'Pro.le of Developers of Islamic Iran Alliance', *Iran*, vol. 9, no. 2734, 25 February 2004, pp. 3–6; see h.p://www.netiran.com/?fn=artd(596).

18 - On discussions of relations between authoritarianism and development and their manifestation in Asia see Robert Wade, *Governing the Market: The Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); and Larry Diamond and Marc Pla.ner,'Introduction', in Larry Diamond and Marc Pla.ner (eds), *Economic Reform and Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995), pp.ix–xii.

19 - Sylvia Max.eld and Benn Ross Schneider (eds), *Business and the State in Developing Countries* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997).

التي تمكِّن الحكومة من تعزيز احتكارها لاقتصاد القطاع الخاص وتقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية لأهداف سياسية بحتة[٢٠].

تداعيات تعزيز نفوذ المحافظين في إيران

عبر تركيز السلطة في أيديهم وتقوية الحرس الثوري والمجلس الأعلى للأمن القومي وتعزيز العلاقات التي تربطهم بالمؤسسة الدينية والأقلية المحتكرة للقطاع الخاص، استطاع المحافظون الذين يحكمون إيران حالياً تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

أولاً: تهميش حكومة الرئيس خاتمي كقوة سياسية.

ثانياً: قطع الطريق أمام أي تدخل أمريكي في عملية الإصلاح الإيراني.

ثالثاً: استخدام توسيع القطاع الخاص لإبرام اتفاق اجتماعي جديد لكسب تأييد بعض فئات المجتمع (بناء المحسوبيات).

على الرغم من التعزيز الواضح لنفوذ المحافظين الإيرانيين، فإن هناك بعض الغموض حول ما إذا كان المحافظون يحكمون البلاد عبر نموذج "الإدارة السياسية"، بحيث يعمل مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ـ بفضل صلاحياته الدستورية الواسعة ـ فقط كواجهة لتحالف وثيق يجمع بين الحرس الثوري ورجال الدين المحافظين ويسيطر عليه الحرس الثوري؛ أو ما إذا كان خامنئي هو القائد الفعلي لهذا التحالف.

---

20 - Adam Schwarz, *A Nation in Waiting: Indonesia in the 1990s* (Boulder, CO: Westview Press, 1994); and Lilia Shevtsova, *Putin's Russia* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003).

في بادئ الأمر، بان للكثيرين أن طبيعة حكم المحافظين كانت أقرب إلى نموذج "الإدارة السياسية" (بحيث شكل المجلس الأعلى للأمن القومي أداة بيد الحرس الثوري للسيطرة على عملية صنع القرار). ثم اتضح أن خامنئي كان يفضل "شخصنة" حكمه. ولكنه اصطدم بمعارضة الحرس الثوري الذي أدى نفوذه المتنامي في ظل الظروف التي تمر بها إيران إلى عسكرة السياسة الإيرانية على أعلى مستوياتها. لذلك، ستحدد المنافسة بين شخص خامنئي وحرسه الإمبراطوري "البريتوري" التوجه ما إذا كان خامنئي سيتمكن من الإمساك بزمام السلطة أم أنه سيصبح أسيراً لحرسه. قد يكتسي التغيير في ميزان القوى المدني ـ العسكري الداخلي في إيران أهمية بالغة في فترة ما بعد خامنئي، حيث سيكون الحرس الثوري في وضع يمكِّنه من فعل ما يشاء.

يُستنتَج مما تقدم أن عملية صنع القرار في إيران لا تعتمد فقط على ميزان القوى المدني ـ العسكري العام داخل نظام الحكم ككل، ولكنها تعتمد أيضاً على دينامية ميزان القوى داخل الدائرة الحاكمة نفسها. وهذا يعني أن عملية صنع القرار ستعكس في المرحلة المقبلة مدى توافق الآراء داخل الدائرة الحاكمة. ولعل الحرص على هذا التوافق هو الذي سيجعل من الصعب على المرشد الأعلى إطلاق مبادرات جريئة قد تثير توترات حادة داخل الدائرة الحاكمة؛ فعلى سبيل المثال، من شأن أي تسوية قد يطرحها المرشد الأعلى على الولايات المتحدة بخصوص البرنامج النووي الإيراني أن تنطوي على تنازلات في قضايا حيوية بالنسبة للحرس الثوري الإيراني.

ستعتمد هيبة ومكانة مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران على مدى حزمه في مواجهة الولايات المتحدة. لكن رجلاً ضعيفاً كخامنئي ليس سوى مرشد أعلى يتعرض لضغوط هائلة ترغمه على مجاراة التوجهات السائدة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويبدو أن هذا الرجل لا يستطيع فرض ذاته في المرحلة الراهنة بسبب افتقاره إلى ما يكفي من النفوذ أو حتى القاعدة الجماهيرية. وبالتالي، يبدو أن خامنئي يعتقد أن المخاطر التي قد تترتب على الخروج عن الإجماع السائد حالياً ستكون أكبر بكثير من تلك التي ينطوي عليها الحفاظ على ذلك الإجماع. وهكذا، بات من غير المحتمل أن يقوم خامنئي بتغيير السياسة الإيرانية، بل أصبح من المرجح أن يواصل تمثيلها والترويج لها. لذلك، يمكن القول إن الوفاق الإيراني

يسير باتجاه واحد، وأنه أشبه بـ"فريق يمارس رياضة جماعية"، بحيث يلتزم جميع أعضائه "بخطة لعب محددة مسبقاً"، ولا يوجد بين هؤلاء اللاعبين أي قائد حازم قادر على فرض أي "خطة لعب" جديدة. لذلك، سيكون من الصعب حدوث محصِّلة إيرانية مماثلة للمحصلة الليبية.

مواجهة المجتمع

في ظل الحماسة الشعبية العارمة التي حظي بها خاتمي في عام ١٩٩٧، قرر المحافظون عدم مواجهته بشكل مباشر، إلا أنهم استخدموا الجهاز القضائي للحد من قدرة الرئيس خاتمي على إجراء أي إصلاحات في البلاد وسيطروا على النخبة البيروقراطية ـ عبر تسريح بعض شخصياتها وتعيين ممثل خاص للمرشد الأعلى في كل واحدة من دوائر ومؤسسات الدولة وظيفته مراقبة جميع أنشطة الدائرة المعين فيها ـ ومارسوا الترويع ضد قوى المجتمع المدني لإرغامها على الانسحاب من الحياة السياسية. أضف إلى ذلك أن المحافظين أنفقوا بسخاء لتعزيز قدرات الحرس الثوري، بما في ذلك وحدات مكافحة الشغب التابعة له.

عند انتهاء فترة الرئاسة الأولى لخاتمي في عام ٢٠٠١، كان المحافظون قد وضعوا استراتيجية موسعة لبناء علاقات طيبة بين حكومة الظل الاستبدادية التي كانوا يسيطرون عليها وشرائح المجتمع الإيراني كافة. ويرى المحافظون أن المجتمع الإيراني ينقسم سياسياً إلى ثلاث فئات رئيسية، هي: العناصر الموالية للدائرة الحاكمة، والذين يُعرفون أيضاً باسم حزب الله (نسبة إلى المجموعات المسلحة التي هاجمت المتظاهرين الليبراليين واليساريين في السنوات الأولى لانتصار الثورة الإيرانية. لذلك، ينبغي التمييز بينهم وبين حزب الله اللبناني)؛ والعلمانيون وهم أكثر فئات المجتمع الإيراني تحمساً للإصلاح ويرتبطون بشكل وثيق بقوى المجتمع المدني المؤيدة للديمقراطية؛ أما الفئة الثالثة فتتألف من بورجوازيي القطاع الخاص الذين اكتسبوا أهمية متنامية خلال السنوات الأخيرة.

حزب الله: يتألف حزب الله الإيراني من الحرس الثوري والمتطوعين والقوات غير النظامية (المعروفة باسم الباسيج)، والعناصر المسلحة التابعة للجمعيات الخيرية والتعليمية وأُسرهم، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتلقون مساعدات من المؤسسة الدينية. اقتصادياً، يعتمد جميع عناصر حزب الله الإيراني على الدائرة

الحاكمة، أما إيديولوجياً فهم ملتزمون جميعاً بثقافة وقيم الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تعززت الروابط القائمة بين حزب الله والدائرة الحاكمة إثر عملية دعم ورعاية الأنصار والمؤيدين (أو ما يُعرف ببناء المحسوبيات) التي بدأت في عام ١٩٩٧، والتي ترافقت مع تعميق التعاون بين المؤسسة الدينية الإيرانية وفصائل حزب الله. ولا يشكل حزب الله الإيراني سوى شريحة صغيرة من المجتمع الإيراني، ولكنه يمارس نفوذاً واسعاً لا يتناسب مع حجمه الحقيقي، وبخاصة في المدن الإيرانية.

العلمانيون والإصلاحيون: تتكون هذه الفئة من المثقفين والأخصائيين ورجال الأعمال ونشطاء المجتمع المدني المرتبطين بالمنظمات الطلابية والمنظمات غير الحكومية كجمعية حقوق الإنسان والجمعيات النسائية. وينتقد العلمانيون والإصلاحيون إيديولوجية الجمهورية الإسلامية وقيمها، ويبدو أنه مهما بلغ حجم التنازلات التي قد تقدمها الجمهورية الإسلامية لهذه الفئة فإنها على الأرجح لن تستطيع كسب تأييدها. وربما يكون الثمن الذي ينبغي على الجمهورية الإسلامية دفعه لكسب تأييد العلمانيين والإصلاحيين هو إدخال إصلاحات جوهرية في البلاد تتعارض بوضوح مع قيم الجمهورية الإسلامية. لذلك، أسقط المحافظون من حساباتهم احتمال استقطاب هذه الفئة من الشعب الإيراني.

بورجوازيو القطاع الخاص: لقد تنامت أهمية القطاع الخاص خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي شجع الاستهلاك وزاد حجم الاستثمارات الخاصة الجديدة بشكل هائل. أضف إلى ذلك أن حجم الاستثمارات الحكومية في القطاع الخاص ازداد بشكل ملحوظ في تلك الفترة، وذلك نظراً لأن الحكومة الإيرانية استثمرت جزءاً كبيراً من أرصدة صندوق التقاعد التي تُقدَّر بمليارات الدولارات في هذا القطاع. وتشكل دينامية القطاع الخاص قوة اجتماعية هامة تحولت في الوقت الراهن إلى أحد المحاور السياسية الرئيسية للدائرة الحاكمة.

ويتسم القطاع الخاص الإيراني بقاعدة اجتماعية متنوعة الثقافات والتوجهات الإيديولوجية. ويضم هذا القطاع رجال أعمال من الطبقتين العليا والمتوسطة، وهم أناس يتمتعون بمزيج من الثقافة العلمانية المؤيدة للغرب والثقافة التجارية المنسجمة مع طبيعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن بين هؤلاء عدد من المسؤولين الحكوميين السابقين المرتبطين بالأقلية الاحتكارية ورجال الدين المتنفذين. وينشط شركاء

الأقلية الاحتكارية في الصناعة والاتصالات والبيع بالتجزئة والأعمال المصرفية والمقاولات والالكترونيات وخدمات الكمبيوتر وإنتاج وتسويق السلع الاستهلاكية. ويفضل رجال الأعمال الإيرانيون الناشطون في القطاع الخاص العمل من خلال شركات صغيرة أو متوسطة.

وعلى الرغم من تمايز رجال الأعمال الإيرانيين من الناحيتين الثقافية والسياسية فإنهم يتشاطرون المصالح التجارية ذاتها وتحركهم نفس فرص الربح التي يقدمها القطاع الخاص الإيراني. وقد حظي القطاع الخاص بدعم كبير من الدائرة الحاكمة لكي يتمكن من تحقيق بعض الأهداف الرئيسية، ومنها على سبيل المثال: الحفاظ على قيمة صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي وإبقاء أسعار الوقود منخفضة وتشجيع إنتاج وتسويق السلع الاستهلاكية وتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتوسيع الأعمال الاقتصادية الخاصة عبر تطوير الخدمات المالية والمصرفية وزيادة الاستثمارات المباشرة والعقود الحكومية. من هنا، تتضح أهمية القطاع الخاص بالنسبة للدائرة الحاكمة كجسر للتواصل بينها وبين الطبقة المتوسطة بأطيافها كافة. ويعتمد القطاع الخاص بدوره على المحافظين لكونهم مصدر رأس المال والعقود الحكومية ذات الربحية العالية. لذلك، يمكن القول إن القطاع الخاص الإيراني الذي يشهد نمواً متسارعاً لن يشكل بالضرورة في المدى القريب أي قوة داعمة للإصلاح؛ بل سيسهم على الأرجح في تعزيز النظام الاستبدادي وسيستفيد منه.

من ناحية أخرى، فإنه إذا استطاع المحافظون تعزيز القطاع الخاص وكسب تأييد الطبقة المتوسطة مع الاحتفاظ بسيطرتهم على حزب الله والأعداد الكبيرة من العمالة الإيرانية عبر تحكمهم في وظائف القطاع العام، فسيكون بإمكانهم تهميش كل المجموعات العلمانية والإصلاحية المؤيدة للديمقراطية. ولذلك، يتضح حجم التناقض القائم بين تقييم المحافظين للدور الذي قد تلعبه قوى المعارضة الإصلاحية في الجمهورية الإسلامية والأهمية التي تكتسيها هذه القوى في نظر بعض المراقبين الغربيين.

يقدم النمو المتسارع لطبقة رجال الأعمال الإيرانيين نموذجاً جديداً من السيطرة الاجتماعية التي يتمتع بها المحافظون، ويقوم هذا النموذج على أساس المصالح فقط (وليس على أي أساس إيديولوجي أو عقائدي). يُضاف إلى ذلك أن دينامية القطاع الخاص تمثّل نموذجاً محتملاً للإصلاح الاقتصادي الذي يشجّع على توسيع الأنشطة الاقتصادية الخاصة تحت المراقبة المباشرة للدائرة الحاكمة التي ترفض إحداث أي إصلاح

سياسي جوهري في البلاد. غير أنه سيتعين على المحافظين معالجة ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع الإيراني والتوترات الاجتماعية الناجمة عنها. لذلك، يُظهِر المحافظون تحمساً كبيراً لتقوية وتوسيع القطاع الخاص بهدف خلق مزيد من فرص العمل من دون الاضطرار إلى التعهد بإجراء أي إصلاحات سياسية هامة لما قد ينطوي عليها من تهديد محتمل لموقعهم السيادي المميَّز.

يجتذب النموذج الآسيوي الزعماء الإيرانيين لأنه يَعِدُ بتحقيق النمو الاقتصادي من خلال بناء شراكات اقتصادية ثابتة بين الحكومة ورجال الأعمال مع احتمال إدخال إصلاحات سياسية محدودة فقط. وقد أسهم هذا النموذج بالفعل في ازدهار عدد من الدول الآسيوية في ظل أنظمة حكم استبدادية. غير أن هذه الأنظمة الاستبدادية الآسيوية لم تتضمن أي إيديولوجية معادية للغرب بخلاف ما يحدث في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويتمثل التحدي الأكبر الذي يمثله القطاع الخاص الإيراني في حقيقة أنه على الرغم من إظهار رجال الأعمال الإيرانيين رغبتهم في انضمام مؤسسات النظام الحاكم إلى سوق الأعمال الاقتصادية الحرة، فإنهم يفضلون التمتع ببيئة ثقافية وسياسية مشجعة على تطوير أنشطتهم الاقتصادية، وهذا ما يتناقض أصلاً مع المنظور الإيديولوجي الذي يتبناه المحافظون في إيران.

القضية النووية

يحظى المسعى الإيراني لامتلاك التكنولوجيا النووية بدعم قوي من جميع أعضاء الدائرة الحاكمة على الرغم من اختلاف الأسباب التي تقف وراء ذلك الدعم[٢١]. فهناك إجماع وطني إيراني تجسد عبر اتفاق جميع فئات وشرائح المجتمع الإيراني والدائرة الحاكمة على ضرورة امتلاك إيران التكنولوجيا النووية، إن لم يكن امتلاك الأسلحة النووية. كما يُجمِع الإيرانيون حكومة وشعباً على أنه ليس من حق أي قوة أجنبية منع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية. أضف إلى ذلك أن العديد من الإيرانيين (كالهنود والباكستانيين) يرون في امتلاك إيران للأسلحة النووية الوسيلة المثلى لتعزيز مكانتها الدولية ـ لأنها ستفرض اعتراف القوى

21- Amin Tarzi, 'The Role of WMD in Iranian Security Calculations', *Middle East Review of International A.airs*, vol. 8, no. 3, September 2004, pp. 91–111.

الإقليمية والدولية بمنزلة مميزة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي حال نجاح المشروع النووي الإيراني على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، فسيضيف الإيرانيون مزيداً من الوزن والقيمة إلى إنجازهم النووي. ولا شك في أن تعصب الإيرانيين لقوميتهم وشعورهم بالتفوق على جيرانهم العرب أمران يعود تاريخهما إلى فترة الإمبراطورية الفارسية، ولكنهما يلعبان دوراً هاماً في القضية النووية الإيرانية. وبالرغم من أن هذه المشاعر القومية والتطلع إلى مكانة إقليمية ودولية أسمى لإيران يفسران الدعم المحلي الواسع الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني، فإن أياً من هذين العاملين لم يشكل الدافع الحقيقي لظهورالبرنامج النووي الإيراني. فلا شك في أن ضمان الأمن القومي الإيراني يشكل الحافز الرئيسي والسبب المباشر الذي دفع الدائرة الإيرانية الحاكمة للإنفاق بسخاء على برنامجها النووي والمخاطرة بالتعرض لعقوبات تفرضها عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

ويتفق الإيرانيون عموماً على أن بلادهم تعرضت خلال حربها مع العراق إلى هجمات قاسية بأسلحة الدمار الشامل وأنها عانت الأمرّين من جرّاء تعرض مناطقها السكنية للهجمات الصاروخية العراقية المتواصلة (التي كانت تُحدِث هلعاً كبيراً في نفوس الإيرانيين بسبب احتمال أن تكون مزودة برؤوس كيميائية). وكانت طهران أكثر المدن تعرضاً للقصف بصواريخ سكود العراقية. نتيجة لذلك، يسود الاعتقاد لدى الإيرانيين بأنه يجب على إيران امتلاك القدرات العسكرية الكافية لردع أي قوة خارجية[٢٢]. وهكذا، يشكل الدعم الشعبي الإيراني الواسع لامتلاك إيران الأسلحة النووية حافزاً هاماً لاستمرار الحكام المحافظين في الإصرار على سياساتهم الراهنة. وجدير بالذكر أن القضية النووية ربما تكون القضية الوحيدة التي تمثل الدائرة الحاكمة من خلالها الإرادة الحقيقية للشعب الإيراني وتتعهد أمامه بإنجازها. من هنا، يتضح أن هناك عوامل سياسية تشجع الدائرة الحاكمة على الدفاع عن امتلاك إيران السلاح النووي وتدفعها إلى استخدام المعارضة الخارجية لهذا المسعى الإيراني في حشد التأييد الجماهيري لها وإضعاف نفوذ حكومة محمد خاتمي وبقية قوى المعارضة الداخلية. وجدير بالذكر أنه لولا القضية النووية لعارضت أغلبية الشعب

22 - Daniel Byman, et al., *Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era* (Santa Monica, CA: RAND, 2001).

الإيراني حكم المحافظين. ومن المحتمل أن يؤدي الضغط الغربي المفروض على إيران إلى ظهور مقاومة شعبية إيرانية مماثلة لتلك التي ظهرت في الفترة الممتدة من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٣ نتيجة للإصرار الغربي المتواصل على ضرورة إلغاء الإيرانيين قرارهم بتأميم قطاع صناعة النفط.

أما بالنسبة لخامنئي، فإن تمكنه من إدارة هذه القضية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفائدة إيران سيكون في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبله السياسي. بعبارة أخرى، يمكن القول إنه في حال نجاح المجلس الأعلى للأمن القومي في كسب تعاطف الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع البرنامج النووي الإيراني وتخفيف الضغوط الخارجية المفروضة على إيران عبر تطبيق خطة العمل التي وضعها خامنئي لهذا الغرض فإن خامنئي سيستطيع بالتأكيد إظهار قيمة مكتبه، وسيعزز مكانته كمرشد أعلى للثورة الإسلامية في إيران. فالقضية الإيرانية تشكل الاختبار الصعب لحكمة خامنئي وحنكته السياسية في نظر حلفائه المحافظين وأغلبية الشعب الإيراني الذين يؤيدون تحول إيران إلى دولة نووية. ويكتسي امتلاك إيران السلاح النووي أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للدائرة الإيرانية الحاكمة، حيث ترى إيران أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة متعنته تميل إلى افتعال المواجهات العسكرية. أضف إلى ذلك أنه في أوائل عام ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة الحديث عن تغيير النظام الإيراني، الأمر الذي دفع المحافظين الإيرانيين إلى البحث عن سبل إفشال المخططات الأمريكية التي تستهدف إيران من ناحية، وتعزيز قدرة طهران التفاوضية من أجل تخفيف الضغوط الأمريكية المفروضة عليها من ناحية أخرى. فالأسلحة النووية تزود النظام الإيراني بقدرات استراتيجية حقيقية تعزز فرص استمرارية بقائه وتشكل عنصراً حيوياً لاستكمال استراتيجية البقاء التي استخدمها المحافظون ضد حكومة خاتمي. وتجدر الإشارة إلى أن المسألة الجوهرية الأولى المتعلقة بامتلاك السلاح النووي بالنسبة لحكام طهران ليست ذات طبيعة عسكرية صرفة، وإنما تتمحور حول ضمان استمرارية بقاء نظامهم. وليس من المحتمل أن يطرأ أي تغيير على الإجماع الإيراني حول هذه المسألة إلا في حال تراجع حجم التحديات الاستراتيجية والتهديدات الخارجية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ففي أعقاب عملية تغيير النظام العراقي، أصبح الإيرانيون في غاية الحرص على استقرارهم الداخلي وفي غاية الحذر من أي تدخل خارجي في السياسات التي تنتهجها طهران.

يُستنتَج مما تقدم أن القضية النووية الإيرانية تحظى بدعم شعبي ورسمي واسع لاعتبارها بمثابة الضمانة الحقيقية للأمن والاستقرار في إيران. ويصر الحرس الثوري بوجه خاص على امتلاك الخيار النووي، لأنه أكثر الخيارات قدرة على تلبية احتياجاته وأكثرها انسجاماً مع رؤيته الاستراتيجية. فالحرس الثوري الإيراني يسيطر على برنامج إنتاج صواريخ شهاب، وليس من المستبعد أن يرى في السلاح النووي الخطوة الطبيعية التالية لتعزيز قدراته العسكرية وإيجاد رادع إيراني فاعل عبر الجمع بين القدرات الصاروخية والنووية لمنع أي اعتداء خارجي محتمل. وتتشكل القيادة الحالية للحرس الثوري من المحاربين القدامى الذين عايشوا الحرب الإيرانية ـ العراقية وشاهدوا الأهوال التي أحدثتها الأسلحة الكيميائية العراقية بأم أعينهم. لذلك يُعرِب هؤلاء القادة عن قناعتهم بوجوب امتلاك إيران قدرات عسكرية تمكِّنها من منع حدوث أي اعتداء على أراضيها كالاعتداء العراقي الذي تعرضت له في الثمانينيات. كما أنهم يؤكدون ضرورة امتلاك إيران قدرات عسكرية كافية لتعزيز نفوذها الإقليمي، مع التشديد على أن إيران عجزت عن تعزيز نفوذها الإقليمي في الثمانينيات لافتقارها آنذاك إلى القدرات العسكرية التقليدية الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. ونظراً للعزلة السياسية المفروضة حالياً على إيران، فإن قيادة الحرس الثوري ترى في السلاح النووي الوسيلة الكفيلة بضمان استمرارية بقاء الدائرة الحاكمة وتعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني في آن معاً[٢٣]. أضف إلى ذلك أن الحرس الثوري لا يؤيد إجراء أي تعزيز لقدرات الجيش النظامي الإيراني، لأنه يعارض الوضع المميز الذي يتمتع به الحرس الثوري في المرحلة الراهنة. بعبارة أخرى، يبدو أن الحرس الثوري يرغب في إيجاد رادع إيراني فاعل وفي تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني من دون اللجوء إلى تقوية الجيش النظامي الإيراني. ولا يمكن تحقيق هذين الهدفين من دون تطوير قدرات الجيش النظامي الإيراني إلا عبر امتلاك إيران أسلحة نووية.

---

23 - Joost R. Hiltermann, 'Iran's Nuclear Posture and the Scars of War', *Middle East Report Online*, 18 January 2005, h.p://www.merip.org/mero/mero011805. html; Kaveh Ehsani and Chris Toensing, 'Hardliners, Neo-Conservatives and the Bomb', in *Middle East Report*, no. 233, winter 2004, pp. 10-15.

محدوديات تعزيز نفوذ المحافظين

تتمتع القيادة الإيرانية في الوقت الراهن بأكبر قدر من السلطة والنفوذ منذ وفاة الخميني في عام ١٩٨٨. وتتركز القيادة الإيرانية الحاكمة في مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران وتعتمد إلى حد كبير على قوات الحرس الثوري ورجال الدين المحافظين. وتسيطر القيادة الإيرانية على المؤسسة الدستورية ويمتد نفوذها إلى الجيش والاقتصاد عبر حلفائها وأنصارها الذين يسيطرون على القطاعين العام والخاص. كما أن هذه القيادة الإيرانية تحكم البلاد عبر سيطرتها على عملية صنع القرار التي باتت تُحسم في المجلس الأعلى للأمن القومي الخاضع لنفوذها، والذي يتمتع باستقلالية كبيرة عن قنوات الحكومة الرسمية، مما أضعف الدور السياسي لحكومة الرئيس خاتمي. بعد عام ١٩٩٧، تخلّت الجمهورية الإسلامية عن ترسيخ نظامها الديني في سبيل توطيد دعائم نظامها الاستبدادي الناشئ في ذلك الوقت.

من أجل تحقيق هذا الهدف، لجأت القيادة الإيرانية المحافظة إلى نهج اجتماعي جديد هدفه حشد التأييد الجماهيري لها عبر توسيع قاعدتها الشعبية على أساس المحسوبيات وحل بعض المشاكل الاجتماعية وليس على أساس إيديولوجي. وقد دُفعت القيادة الإيرانية إلى توسيع شعبيتها بسبب الخطرين الداخلي والخارجي اللذين كانا يهددان وجود الجمهورية الإسلامية: أما الخطر الداخلي فكان مصدره جموع الناخبين الإيرانيين الداعمين للإصلاح، بينما تمثل الخطر الخارجي في السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبحت بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تنزع إلى التعنت واستخدام القوة العسكرية[٢٤]. ومهما يكن من أمر، فإن الدائرة الإيرانية الحاكمة لم تتمكن من تعزيز نظامها الاستبدادي إلا عبر استخدام الحوافز الاقتصادية لتحسين علاقاتها الاجتماعية وتوسيع قاعدتها الجماهيرية. وبالرغم من أن بناء المحسوبيات التي تربط شريحة كبيرة من المجتمع الإيراني بالدائرة الحاكمة أسهمت في تعزيز نفوذ المحافظين على المدى القصير فإنها ستولِّد على المدى البعيد ضغطاً إصلاحياً جديداً من القاعدة الشعبية على الدائرة الحاكمة. أضف إلى ذلك أن التنوع الاقتصادي وديناميةالقطاع الخاص الذي يغذي علاقة المحسوبيات سيتطلبان مزيداً من الانفتاح

24- Anoushiravan Ehteshami, 'Iran's International Posture A.er the Fall ofBaghdad', *The Middle East Journal*, vol.58, no. 2, spring 2004, pp.

السياسي والثقافي، ناهيك عن ضرورة توسيع العلاقات التجارية الإيرانية الخارجية، مما سيحتِّم على القيادة الإيرانية تبني سياسة خارجية جديدة. أما داخلياً، فإنه سيتعين على المحافظين العمل على توسيع القطاع الخاص ومعالجة مشاكله ومشكلة البطالة حتى وإن فعلوا ذلك ببطء وبشكل تدريجي ووفقاً للشروط التي يفرضونها. ومن المؤكد أن هذا النهج المحافظ لن يؤدي إلى إرساء أي ديمقراطية حقيقية في إيران، ولكنه سيؤدي إلى ظهور مزيج من الاستبدادية والبراغماتية نتيجة لحرص التيار الإيراني المحافظ على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في إيران.

هل تتخلى إيران عن الإصلاح وتعود إلى الثورة؟

راي تاكيه

العنوان: هل تتخلى إيران عن الإصلاح وتعود إلى الثورة؟

الكاتب: راي تاكيه

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، ربيع عام ٢٠٠٤، ص ص. ١٣١ ـ ١٤٤

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iran: From Reform to Revolution?**

Author: Ray Takeyh

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 1, Spring 2004, pp. 131-144

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

احتفل الإيرانيون في فبراير الماضي بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام الثورة الإسلامية التي ظلت تشكل تحدياً حقيقياً لكثير من الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن. وعلى عكس ما حدث خلال السنوات الأولى من الحكم الإسلامي، فقد تميزت احتفالات العام الحالي بقدر كبير من الشعور بالسخط والاستياء. وفي ظل السياسات المتشددة التي ينتهجها المحافظون حالياً تتبخر الآمال بأن يتمكن الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي وحلفاؤه في البرلمان من تحرير أنظمة الحكم وإخضاعها للمحاسبة الجماهيرية بشكل سلمي.

وبتصرفاتهم التي تمثلت في الاستخفاف بسلطة الرئيس وبقرارات البرلمان إضافة إلى الزج برجال الدين المعتدلين في السجون وإغلاق الصحف، يكون المحافظون الإيرانيون قد قضوا على كل الطموحات أو التوقعات التي كانت تنصب في إطار إصلاح المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكم. وازدادت الأحوال سوءاً، فحتى الممارسات التي كان يُنظَر إليها في السابق كأسس للتحول نحو تطبيق الديمقراطية الشاملة مثل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لم تعد يُنظَر إليها اليوم كوسائل فاعلة لتشجيع وتسريع عملية التغيير السياسي. لكن من المؤكد أن نجاح استراتيجيات المحافظين حمل معه بذور الفشل والانهيار، فقد أظهرت ردود الفعل التي ووجهت بها العراقيل والعقبات والعوائق التي وُضِعت أمام حركة الإصلاح السلمية، على أنها ستتخلى عن المعارضة السلمية واللجوء إلى المواجهة والتحدي. ويمكن القول بشكل عام إن إيران تعيش اليوم أسوأ أزمة في تاريخها منذ اندلاع الثورة في عام ١٩٧٩، إذ أدى الطريق المسدود الذي عانت منه البلاد خلال السنوات الماضية إلى حتمية احتدام المواجهة بين الشرائح الشعبية الغاضبة والمؤسسة الدينية الحاكمة المتشددة.

حدود الإصلاح

ظلت مظاهر النزاع والتوتر بين التيارات الرئيسية تشكل المشهد السائد في إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية في عام ١٩٧٩. وخلال العقدين الأولين من بداية العهد الثوري، أظهرت التوترات والخلافات

العنيفة بين التيارات المختلفة مدى حدة الانقسامات داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتجسدت تلك الانقسامات في شكل تنافس ملتهب على السلطة بين جماعات رجال الدين المختلفة على قضايا عديدة تراوحت بين إصلاح الأراضي والسياسة الخارجية.

وجاءت الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ١٩٩٧ لتُدخل الشعب الإيراني كعنصر جديد على الساحة السياسية الإيرانية بعد أن كان الأمر حكراً على المؤسسة الدينية دون غيرها. وفجأة وفي ظل ما أفرزته تلك الانتخابات من نتائج أصبح الجمهور يشكل الرقيب والحكم الأساسي لسياسات وسلطة رجال الدين، وذلك عبر اختياره لممثليه من بين الذين يخوضون الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مما أعطى أهمية جديدة للانتخابات التي كانت تُستَخدَم سابقاً فقط كفرصة لإضفاء قدر من الشرعية والمصادقة على قرارات السلطة الدينية الحاكمة.

ورأى كثير من الإيرانيين أن انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي سيقود البلاد إلى عهد جديد تسود فيه الديمقراطية، ويشهد بناء نظام حكومي يشكّل نموذجاً لديمقراطية إسلامية يُحتذى بها. وتعززت تلك الآمال أكثر بعد الفوز الكاسح الذي حققه الإصلاحيون في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وتزايدت الآمال بحدوث تحول ديمقراطي كبير في البلاد. وفي ظل تلك الأجواء المتفائلة، سارع الرئيس خاتمي وممثلو البرلمان الإصلاحيون إلى القيام بمحاولات انصبت في إطار تطبيق أنظمة المحاسبة واتباع منهجية حكم القانون واحترام التعددية السياسية. وبفضل الفوز الساحق الذي حققه الإصلاحيون في الانتخابات الرئاسية والبلدية، دخلت عناصر ديمقراطية جديدة في القاموس السياسي الإيراني، تمثلت في توفير قدر من الحرية الصحفية وظهور ثقافة التحرر، إضافة إلى عودة الروح للحياة السياسية في أوساط الشرائح الشعبية التي عاشت فترة من الإحباط نتيجة انتشار الفساد والحرب الطويلة التي خاضتها بلادهم مع العراق طيلة ما يناهز ثماني سنوات.

وعلى النقيض من حالة التفاؤل والابتهاج التي سادت كثيراً من الأوساط الشعبية بسبب الفوز الكاسح الذي حققه الإصلاحيون، سادت حالة من التخبط والانزعاج في أوساط المتشددين، حيث إن عملية تغيير مسار الأوضاع كانت صعبة للغاية، وذلك لأسباب وعوامل عديدة، منها أن النظام الإيراني، وعلى الرغم

من الأوضاع السياسية المعقدة التي عاشتها البلاد في مرحلة ما بعد الثورة، لم يصل إلى مراحل السيطرة الاستبدادية الشمولية التي سادت العراق في ظل حكم صدام حسين، هذا إضافة إلى استمرار وجود القوى المتنافسة والحاجة إلى إظهار الالتزام بالشرعية الدستورية. وظلت كل تلك العوامل تشكل حائط صد منع حتى أكثر المحافظين تشدداً من المجازفة بالقيام بمحاولة انقلابية للوصول إلى السلطة بالقوة. لكن، وعلى الرغم من محاولة الجناح اليميني المتشدد إظهار احترامه لمبدأ الحفاظ على استمرارية نظام الحكم الجمهوري، فإن ممارساته كانت تعكس غير ذلك، حيث لجأ إلى تبني وسائل ماكرة لفرض إرادته ورؤيته.

وكخطوة أولى نحو تمكينه من فرض هيمنته وسيطرته السياسية، لجأ اليمين المتشدد إلى تبني استراتيجية تغييب الشعب الإيراني وإبعاده عن المشهد السياسي. وبدأت ملامح تلك الاستراتيجية تظهر بوضوح مباشرة بعد فوز محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية. فقد بدأ المحافظون في تطبيق سياسة الفصل بين الدولة والمجتمع. وتكريساً لتلك الاستراتيجية، استحوذ آية الله علي خامئني الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية على سلطات كبيرة، وحرم المواطنين من الاضطلاع بأي دور بارز في تحديد سياسات الدولة، حيث أعلن أن الجمهورية الإسلامية لن تعطي المجال لما أسماه بـ "الآراء والأفكار العلمانية الهدامة التي تهدف إلى تعزيز سلطة البعض وتمكنهم من إملاء رؤيتهم السياسية والاجتماعية"[١].

وبناءً على هذه المنهجية الجديدة، جند المحافظون المتشددون جميع المؤسسات القضائية والأمنية الموالية لهم من أجل إغلاق دور صحف المعارضة واعتقال العناصر الإصلاحية بتهم مزيفة.

وتعرضت إرادة المجتمع إلى المزيد من الاحباط عندما استخدمت أجهزة مثل مجلس تشخيص مصلحة النظام، الموالي للزعيم الأعلى، والمؤسسة الدينية المتشددة كوسيلة لإضعاف وإفشال قرارات الحكومة والتشريعات البرلمانية. وفي المقابل ورداً على هذه الخطوات الخطيرة، لجأ الإصلاحيون إلى استراتيجية

١ – حديث خاتمي حول فصل الدين عن الدولة، وكالة الأنباء الإيرانية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٢.

المطالبة بتوسيع صلاحيات الرئيس، وذلك في محاولة لحماية حقوق الأفراد وتعزيز سلطة الحكومة، إلا أن هذه المحاولة ووجهت برفض قاطع في أوساط المحافظين المتشددين.

ولم تهدف محاولات المحافظين الرامية إلى وأد جميع المحاولات الإصلاحية إلى إضعاف الحركة الإصلاحية فقط بل أيضاً إلى إثبات أن الانتخابات لن تؤثر في الثوابت التي تبنتها الثورة وأنها لن تستطيع مهما كانت نتائجها إفساح المجال أمام جمهور الناخبين أو الحكومة التي ينتخبونها لإحداث تغييرات وتحولات إصلاحية سياسية.

ولجأ المحافظون أيضاً إلى الدعاية المضللة من أجل التمكن من تشويش أفكار الشعب الإيراني، وبالفعل نجحوا في ذلك، حيث لم تشهد الانتخابات البلدية التي جرت في فبراير ٢٠٠٣ إلاّ إقبالاً ضعيفاً للغاية وشارك فيها ١٦ مليون ناخب فقط من مجموع عدد المسجلين الذين يحق لهم التصويت والبالغ أكثر من ٤١ مليون، أي أن نسبة المشاركة كانت أقل من ٤٠ في المائة بالمقارنة مع معدل مشاركة وصل إلى أكثر من ٧٠ في المائة في الانتخابات السابقة. وبفضل الإقبال الضعيف على الانتخابات، تمكن المحافظون من السيطرة على جميع المجالس البلدية والأجهزة السياسية المحلية الأخرى.

وبالنظر إلى التجارب الانتخابية السابقة التي كانت تشهد إقبالاً جماهيرياً كبيراً، فإن مقاطعة أكثر من ٦٠ في المائة للانتخابات الأخيرة تُعتَبر كارثة حقيقية، وحاول المحافظون الاستفادة إلى أقصى حد من تلك الأوضاع واستخدام نتائج الانتخابات لمصلحتهم، والترويج لأنها تعبر عن نصر كاسح لهم، واستخدموا صحيفة كيهان الموالية لهم من أجل تعزيز تلك الدعاية[٢].

إذاً وبالنظر إلى سيناريو الانتخابات الأخيرة، نستطيع القول إن الجمهورية الإسلامية بدأت الدخول بالفعل في مأزق سياسي خطير، فقد أثبتت تلك الانتخابات ونتائجها وظروفها أن صناديق الاقتراع لم تعد تشكل الطريق الصحيح الذي يقود إلى التحرير والديمقراطية الحقيقية.

٢-صحيفة كيهان، ٢٨ فبراير ٢٠٠٢.

وبعد نجاح المتشددين في إضعاف سلطات الرئاسة وتقليص صلاحيات البرلمان وتحويله إلى جهاز للمناقشات والمداولات فقط، فإن المؤسسات المنتخبة الأخرى لم تعد قادرة على القيام بمهامها بالشكل المطلوب، وهذا ما يعبر عنه عمير محبيات كاتب العمود المحافظ الذي يتميع بنفوذ كبير ويُعتَبر أحد المقربين جداً من علي خامينيي، حيث يقول:

((الإصلاحيون الإيرانيون مثل الذين يلعبون القمار بعد أن كشفت جميع خدعهم، وانتهت بذلك اللعبة بالنسبة لهم))[٣]. وتأكيداً لنظرة محبيات تلك، اعترف ١٥٣ من أعضاء البرلمان الإصلاحيين في خطاب مفتوح لهم بفشلهم في تطبيق النهج الإصلاحي وقالوا في مذكرة بهذا الخصوص: " كان الإيرانيون يرغبون في إجراء إصلاحات شاملة في البلاد، لكنهم توصلوا الآن إلى قناعة مفادها أن أصواتهم لم تعد ذات جدوى"[٤]. لكن في الجانب الآخر وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها المتشددون والتي مكنتهم من استعادة سيطرتهم على الأوضاع بعد الهزَّة التي أصابتهم في مطلع عام ١٩٩٧، إلا أن سياساتهم وممارساتهم ستفضي في نهاية المطاف إلى هزيمتهم. وشهدت الساحة الإيرانية تحولات كبيرة خلال الفترة القصيرة التي سيطر فيها الإصلاحيون جزئياً على الأوضاع. وبالنظر إلى افتقار صفوفهم إلى وجود العناصر المثقفة إضافة إلى انتشار الفساد في دوائرهم، فإن المحافظين لن يستطيعوا تقديم حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والسياسية المزمنة التي تعيشها البلاد. ومما يزيد من تعقيد أوضاع المحافظين المتشددين ما يواجهونه من سخط شعبي متزايد. وقد أكدت التحولات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في البلاد خلال السنوات السبع الماضية أن الإيرانيين لن يرضوا بالعودة إلى الوراء مرة أخرى ووضع أنفسهم تحت تصرف قلة من رجال الدين المتشددين. وبالتالي، يمكننا القول إن المحافظين ودون وعي منهم مهدوا الطريق أمام بروز حركة جماهيرية تطالب بإجراء تغييرات فورية. وتصف صحيفة ماردوم سالاري Mardom Salari الليبرالية الأزمة التي يعيشها المحافظون بالقول: " ستكون سلطة المحافظين وبالاً عليهم في ظل ما

٣- انظر

Christian Science Monitor, 13 August, 2003

٤ – وكالة الأنباء الفرنسية، ٧ مايو ٢٠٠٢.

يواجهونه من سخط اجتماعي. وستتفاقم المشكلة أكثر في ظل غياب وساطة الإصلاحيين"[٥]. وبدا المتشددون، الذين ظلوا يعارضون بقوة خلال الفترة الماضية جميع الخطوات الإصلاحية السلمية، في موقف عصيب جداً اليوم، فهم يواجهون حركة جماهيرية غاضبة لن يستطيعوا احتواءها أو تهدئتها. وبدلاً من استراتيجية التفاوض ومحاولات التوصل إلى إجماع حول القضايا الوطنية والاستناد إلى الشرعية في حلها التي انتهجها الإصلاحيون، سيُواجَه المحافظون الموقف باستراتيجيات أكثر تشدداً، وفي المقابل ستكون المظاهرات والإضرابات العمالية واندلاع أعمال العنف هي عنوان الحياة السياسية في إيران".

تناقضات المحافظين

حاول المحافظون تحقيق نجاح استراتيجياتهم بالاستناد إلى مكونين أساسيين نقيضين بعضهما لبعض، هما السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي والاستفادة من حالة الإحباط التي سادت لكثيراً من شرائح الشعب الإيراني خلال الفترة الأخيرة.

اقتصادياً، وانطلاقاً من حاكميتهم على الحركة الإصلاحية، ضاعف المحافظون من مساعيهم الرامية إلى كسب الولاء الجماهيري، وذلك عبر تطبيق ما عُرِف بالنموذج الصيني، والذي تتلخص آليته في منح مميزات اقتصادية مقابل الولاء السياسي.

وخلال السنوات الماضية، كان المتشددون الإيرانيون معجبين جداً بالنموذج الصيني الذي نجح في إحداث موازنة بين السلطة الشمولية والتحرير الاقتصادي. لكنهم تناسوا أن النموذج الصيني لا يمكن له النجاح في بيئة مثل البيئة الإيرانية التي تختلف كثيراً عن نظيرتها الصينية.

أما بالنسبة للسخط الشعبي، فإن حسابات المحافظين بدت خاطئة أيضاً، فالإيرانيون لا يزالون يتسلحون بالروح السياسية ويسيرون تدريجياً نحو رفض مفهوم الجمهورية الإسلامية بكامله. وهناك كثير من

٥- صحيفة ماردوم سالاري، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣.

العوامل التي تؤكد خطأ حسابات المحافظين، فكما هو الحال بالنسبة للتيار الإصلاحي تتكون كتلة المحافظين من مزيج من الإيديولوجيات المتصارعة. ففي حين أن المحافظين المتشددين والواقعيين يتفقون على مسألة رفض الديمقراطية التعددية كأساس للدولة وهم مستعدون للتضامن بعضهما مع بعض لإحباط أي محاولة يقوم بها الإصلاحيون في هذا الجانب، فإنهم في الجانب الآخر يختلفون في الرؤى المتعلقة بتوجهات الجمهورية الإسلامية وسياساتها. ومن المتوقع أن يؤدي زوال الحركة الإصلاحية إلى بلورة هذه الخلافات وإظهارها بشكل واضح وبالتالي إحداث المزيد من الشرخ بين المحافظين. ونظراً لأن اليمين المتشدد يواجه التحدي الكبير المتمثل في إنعاش الاقتصاد واحتواء حالة الاستياء الشعبي، فمن المتوقع أن يواجه المزيد من المشكلات بسبب تناقضاته وخلافاته.

ويقود الجناح الواقعي داخل تيار المحافظين، الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي يُعتَبر إحدى أهم الشخصيات السياسية في البلاد، وتُحرّكه بشكل أساسي متطلبات السلطة بدرجة أكبر من الأولويات الإيديولوجية. لكنه، ومثله مثل جميع القيادات المحافظة، فهو يلتزم بشكل صارم بالدفاع عن بقاء النظام ويؤمن تماماً بضرورة أن تخضع الإرادة الجماهيرية لسلطة المؤسسة الدينية. وبرز رفسنجاني وفصيله السياسي كأكثر المناصرين لتطبيق النموذج الصيني، ويرى أن اتباع نهج سياسي غير ديمقراطي يقوم على خصخصة الاقتصاد هو أفضل خيار عملي لمستقبل التنمية في إيران. واستطاع أن يطبق هذه المنهجية خلال سنوات حكمه الثماني، حيث كثف من جهود إعادة عملية البناء في مرحلة ما بعد الحرب مع العراق وحاول تركيز جميع السلطات الحكومية في يده. لكن جهود رفسنجاني لم تحقق النجاح المطلوب، حيث لم يحدث أي تحسن اقتصادي يُذكَر، كما أن البلاد سادها الفساد بشكل كبير، وأدت محاولته تركيز السلطات في يده إلى بروز الحركة الإصلاحية إلى الوجود. وعلى الرغم من فقدانه لمنصب الرئاسة لا يزال رفسنجاني يتمتع حتى اليوم بنفوذ سياسي قوي، وذلك من خلال موقعه الرسمي كرئيس لجهاز تشخيص مصلحة النظام الذي يحظى بصلاحيات كبيرة، وأيضاً من خلال موقعه غير الرسمي كأهم شخصية سياسية بالنسبة للإيرانيين.

وبإصراره على تبني النموذج الصيني في بلاده، كان الرئيس رفسنجاني يدرك الحاجة ليس فقط إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية بل أيضاً إلى تخفيف القيود الثقافية المفروضة على الإيرانيين. وعلى النقيض من الواقعية النسبية التي تميز بها رفسنجاني، هناك جناح المحافظين المتشددين الذين ينظرون إلى أنفسهم كأتباع ومؤيدين لمؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني.

وتُعتَبر الرؤية السياسية للجناح المتشدد الذي يقوده الزعيم الروحي آية الله علي خامئني مناقضة تماماً للرؤية التعددية الديمقراطية، ويعتبر الخروج عن نهج الثورة في نظر هذا الجناح بمثابة رِدة عن الإسلام. وتمتد سلطة وقوة المحافظين المتشددين إلى ما هو أبعد من نفوذ الخميني، حيث يسيطرون على مؤسسات رئيسية مثل القضاء ومجلس تشخيص مصلحة النظام. وعلى الرغم من أن هذا الجناح وجد في تطبيق النموذج الصيني فرصة للبقاء في المشهد السياسي فإنهم ظلوا في الجانب الآخر يشككون في رفسنجاني وتوجهاته في هذا المجال، فهم في الواقع لا يريدون التضحية بمعتقداتهم فقط من أجل إرضاء الشباب الإيرانيين أو جذب المستثمرين الأجانب. كما أنهم ظلوا يسخرون من الدعاوى التي تطالب بالأخذ برأي الجمهور، حيث يقول في هذا الإطار حميد رضا طارقي من جمعية التضامن الإسلامي: ((نحن نستقي شرعيتنا من الله، وهذه الشرعية لن تزول حتى وإن توقف الناس عن مساندتها))[٦].

وعبّر المتشددون في مناسبات عديدة عن عزمهم على فرض قوانين وقواعد اجتماعية صارمة في الداخل، وفرض تعاليمهم ومعتقداتهم في الخارج قسراً، على الرغم من الثمن الباهظ الذي تدفعه إيران مقابل تطبيق تلك السياسات خصوصاً في ما يتعلق بعلاقتها مع المجتمع الدولي.

وخارج نطاق الخلافات الإيديولوجية، فإن مشكلة الجناح المتشدد تتمثل بشكل أساسي في عدم قدرته على طرح بديل مناسب يعالج المشكلات الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها البلاد. وكان المحافظون في بداية عهد الثورة يدافعون بشدة عن مبدأ الملكية الخاصة ضد الدعوة التي تبناها بعض الإصلاحيين، والتي

٦- أسوشيتد برس، ٢١ يوليو ٢٠٠١.

تمثلت في تسليم مفاتيح الاقتصاد لمؤسسات الدولة. واليوم، تغيرت الأوضاع تماماً، وذلك بسبب بسيط، وهو أن الاقتصاد الذي بُني خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية يسير في مصلحتهم.

وبالنسبة لجميع شرائح الجناح اليميني بما في ذلك الواقعيون مثل رفسنجاني والمتشددون مثل آية الله فايز تاباسي المسؤول عن إدارة أكثر الأماكن المقدسة في مدينة مشهد، فإن مكاسب كثيرة أصبحت تتحقق بفضل التمسك بالسلطة، مما يستدعي عدم التفريط فيها مطلقاً . وولدت تلك الأوضاع حالة من الفساد الذي امتدت جذوره لتصل إلى قطاعات حساسة مثل قطاع النفط الذي يُعتَبر المصدر الرئيسي لأكثر من ٨٥ في المائة من العملات الصعبة التي تدخل خزينة الدولة. وتسلل الفساد إلى داخل قطاع النفط عبر مجموعة من الشركات الخاصة لديها روابط قوية مع شخصيات كبيرة، وبنت تلك الشركات استراتيجيتها على أساس الاحتفاظ بحق الحصول على أسهم في جميع المشروعات المرتبطة بالاستثمارات النفطية، وأصبح لزاماً على كل مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار في قطاع النفط الإيراني أن يدخل في شراكة مباشرة مع تلك الشركات. أما خارج القطاع النفطي فقد سيطرت بعض المجموعات التجارية والجمعيات ذات صلة بالمؤسسة الدينية على الاقتصاد عبر تشكيل شركات قابضة سيطرت على الصناعات الرئيسية.

وتتناقض منهجية المصالح التجارية هذه مع مبدأ تحرير السوق، فهي منهجية تدفع بالمستفيدين منها إلى الوقوف في وجه المحاولات التي ترمي إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية في البلاد. إذاً، وانطلاقاً مما سبق، يمكننا القول إنه لا يمكن إجراء الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك تطبيق أسس المنافسة المفتوحة والالتزام بالشفافية وحكم القانون وغيرها من مبادئ الإصلاح دون تعريض سلطة المحافظين للخطر.

وأثبت المحافظون أيضاً عدم فاعليتهم في معالجة المشكلات الأخرى التي تواجه البلاد، مثل مشكلة الدعم الحكومي وأزمة البطالة التي تطال نحو نصف مليون خريج جامعي سنوياً ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل. هذا إضافة إلى أن مشكلتي تدني مستوى الاستثمارات الأجنبية والعزلة التي سببت شيئاً من عدم الاندماج مع الاقتصاد العالمي تُعتَبران أيضاً من المشكلات المهمة التي تواجه المحافظين.

وكانت هاتان المشكلتان نتيجة طبيعية لسياسة الحماية التي ظلت تسود النهج السياسي للمحافظين المتشددين والواقعيين مثل رفسنجاني.

وتتخذ مشكلة الدعم الحكومي للسلع وضعاً خاصاً، حيث إن الظروف السياسية الراهنة تجعل من الصعب على المحافظين فتح ملفها، وتتطلب منهم العمل على تفادي أي عمل من شأنه أن يفاقم من حالة الاستياء والغضب في الأوساط الشعبية، والذي سيتزايد في حال رفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الوقود والخبز.

ومع تزايد الاستياء من الأوضاع الاقتصادية في البلاد، دخل المعلمون والعمال في سلسلة من الإضرابات احتجاجاً على تدني الدخل، وتفاقم الوضع أكثر بعد المظاهرات الطلابية التي اندلعت في شوارع طهران والمدن الأخرى في عام ٢٠٠٣ تعبيراً عن القلق من سياسة خصخصة الجامعات التي يتبناها المحافظون، والتي ستؤدي إلى رفع الرسوم الدراسية بشكل خرافي.

من المؤكد أن الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الإيراني ستواجه أي اقتصاد يسيّره فصيل سياسي يستأثر بالسلطة بمفرده دون السماح بإشراك الآخرين معه. لكن بالنسبة للاقتصاد الإيراني فإن من المتوقع أن تتفاقم الأوضاع أكثر، خصوصاً في ظل عدم تمتع المحافظين بتأييد شعبي واسع.

وتكمن المشكلة عند محاولة تطبيق النموذج الصيني في إيران في أن الحكومة لن تستطيع خصخصة الاقتصاد دون أن تخطو خطوات واضحة في اتجاه تحرير السياسات. فمن المؤكد أن الحكومة الوحيدة التي ستكون قادرة على إقناع جزء كبير من الشعب بتحمل الآلام المبرحة التي تنتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في بادئ الأمر هي تلك التي تأتي عبر انتخابات حرة وتتمتع بتأييد شعبي كبير، وهو أمر لا يتوافر عند المحافظين الذين استخدموا أساليب صارمة واستثنائية من أجل إحباط خطط حركة الإصلاح، وهاهم أنفسهم يواجهون اليوم تحديات لم يستطيعوا معالجتها.

ونظراً لعدم قدرة المحافظين على تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، فسيكون مصير جميع محاولات كسب الولاء السياسي عن طريق تقديم الامتيازات الاقتصادية الفشل لا محالة. كما أن المنهجية الواقعية التي

تحاول بعض فصائل المحافظين تبنيها، والتي برزت من خلال سياسة التحرير الاجتماعي التي حاول رفسنجاني انتهاجها ستتحطم على أيدي مجموعة رجال الدين المتشددين وغير القابلين للتغيير، وهم قادرين على ذلك، حيث تمكنوا من إخراج تجربة خاتمي عن مسارها الصحيح.

لكن السيطرة الاقتصادية والسياسية المطلقة التي يتمتع بها المحافظون في إيران تصطدم بعقبة مهمة تتمثل في التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي شهدها المجتمع الإيراني خلال السنوات الماضية. وأصبحت الحركة الجماهيرية الناشئة تشكل خطراً كبيراً على المحافظين، وهي حركة لا يمكن إسكاتها عبر الشعارات والخطب الثورية الخاوية أو عبر تطبيق نماذج مستوردة من الصين.

من التدريجية إلى الشمولية

من الحقائق التي تثير اهتمام النقاد الأجانب تلك التي تقول إن ٧٠ في المائة من الإيرانيين هم من الشريحة العُمرية الواقعة تحت ٣٠ سنة، الأمر الذي يجعل من عملية السيطرة عليهم عبر قيود دينية تقليدية أمراً بالغ الصعوبة. وتتعزز هذه الحقيقة بمسألتين مهمتين تتمثلان في ارتفاع معدلات سكان المناطق الحضرية الذين يشكلون ٧٠ في المائة من مجموع السكان، إضافة إلى ارتفاع معدلات التعليم، حيث إن ٨٠ في المائة من السكان تلقوا تعليمهم الأساسي على الأقل.

وتؤكد الحقائق والأرقام السابقة أن الإيرانيين على قدر من الوعي يجعلهم يدركون سلبيات وأخطاء حكومتهم ويعرفون تماماً الأسباب التي تقف وراء ذلك والجهات التي قادت إلى الوضع الحالي . وبرزت في الساحة السياسية الوطنية حركة جماهيرية ضخمة تضم في تكوينها فئات مختلفة بينهم رجال دين منشقون وسياسيون ليبراليون ومنظمات طلابية ومهنية، إضافة إلى كثير من شرائح الطبقة الوسطى.

وحدثت تغييرات كبيرة في المنهجية السياسية في إيران، حيث إنه وبدلاً من أسلوب الحوار والتفاوض المتأني الذي انتهجه خاتمي مع اليمين الديني المتطرف، بدأ الجيل الجديد من السياسيين في ممارسة ضغوط داخلية عنيفة على المؤسسة الدينية، ونقلت المنظمات الطلابية والمهنية صراعها مع الجناح اليميني المتشدد إلى الشارع.

ومن بين التناقضات العديدة التي تعيشها الجمهورية الإسلامية اليوم أن كثيراً من المنظمات والفصائل تحارب النظام من الداخل مثل الإسلاميين وبعض رجال الدين الذين يضغطون من أجل فصل الدين عن الدولة.

وعندما فشلوا في تمرير أجندتهم الإصلاحية، هدد البرلمانيون الإصلاحيين بالانسحاب من الحياة السياسية، الأمر الذي بات ينذر بتعريض النظام بكامله للخطر. ويتضح هذا الأمر بجلاء من خلال الحديث التحذيري الذي أدلى به محمد رضا خاتمي النائب البرلماني ورئيس أكبر حزب إصلاحي، والذي قال فيه: ((إذا لم يُصغِ المحافظون إلى المطالب الجماهيرية فسنسحب كل الإصلاحيين من جميع أجهزة النظام وسنترك هذه السلطة التي تفتقد قواعد الشرعية))[٧].

وفي خطاب يعكس تأثير الأحداث الإقليمية في الأوضاع الداخلية في إيران، حذر مائة عضو برلماني من أن استمرار المحافظين في وضع العراقيل أمام المحاولات الإصلاحية سيقود الجمهورية الإسلامية إلى نفس المصير الذي آل إليه نظاما حركة طالبان في أفغانستان وصدام حسين في بغداد[٨]. وبدا أن لهذا التهديد تأثيره حتى في نظام مثل النظام الإيراني المتشدد، حيث إن المؤسسات الدستورية المنتخبة تشكل نسبة كبيرة من الهيكلية البنيوية للسلطة في إيران في مرحلة ما بعد الثورة، ويستأثر البرلمان عن وجه الخصوص بأهمية كبيرة باعتبار أنه ظل يجسد رمزاً للحياة الديمقراطية في إيران طوال القرن الماضي. إذاً، وبتهديدهم لاستمرارية النظام عن طريق الانسحاب منه يكون الإصلاحيون قد دمروا أحد أهم مكونات الدولة الإيرانية.

وعلى الرغم من طموحاتهم العقائدية، فإن المحافظين يعتمدون بشكل كامل على الحركة الإصلاحية كوسيلة لإخماد ثورة الغضب الجماهيري عبر الإيحاء بأن النظام الإيراني نظام ديمقراطي يقوم على التعددية. ووجدت جهود الإصلاحيين دعماً كبيراً من بعض رجال الدين الأقوياء الذين يتمتعون بنفوذ سياسي واجتماعي كبير مثل آية الله علي منتظري أحد المنشقين عن الجناح المحافظ المتشدد، والذي أكد موقفه

٨- إيران ديلي، ٢٨ يونيو ٢٠٠٣.

٩- فاينانشيال تايمز، ٢١ مايو ٢٠٠٣.

الداعم للنهج الإصلاحي الديمقراطي بالقول: ((أعتقد أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يتعايشا، لأن الإسلام يدعو إلى الحرية، ولا تعبر الممارسات الحالية للزعماء المحافظين عن إسلام حقيقي لذلك أنا أعارضها بشدة))[٩].

وينضم آية الله جلال الدين طاهري، الذي استقال في يوليو ٢٠٠٢ من منصبه كإمام وخطيب لمسجد أصفهان، إلى قائمة رجال الدين الناقمين على ممارسات المحافظين، ويقول منتقداً بشدة انتشار الفساد في أوساط الزعماء الدينيين: ((إن رجال الدين اللاهثين وراء جمع الثروات يثبتون بما لا يدع مجالاً للشك أننا نستخدم الثورة من أجل خدمة مصالحنا فقط))[١٠].

وبالنظر إلى تضاؤل شعبية الدولة الإسلامية في إيران وارتباطها بالفساد، فإن كثيراً من رجال الدين بدأوا يطالبون بضرورة فصل الدين عن الدولة باعتبار أن هذه هي الوسيلة الأفضل لخدمة الإسلام. ومن هنا، يتضح أن الخطر الأكبر الذي يواجهه النظام القائم في الجمهورية الإسلامية بات يكمن في أن الأصوات التي تتحدث عن عدم شرعية النظام تأتي من داخل النظام نفسه ومن بعض رجال الدين الذين يتمتعون بوزن كبير.

في الوقت الذي يواجه فيه النظام معارضة جارفة من قبل شخصيات وتنظيمات كانت تُعتَبر في الماضي من أكبر المناصرين والمؤيدين لسياساته، فإنه يواجه في الجانب الآخر حركة طلابية عازمة على تحديه من خلال المظاهرات التي تنطلق في الشوراع بين الفينة والأخرى. وتتزايد النزعات المعارضة للنظام أكثر في أوساط الشباب الذين ثبطت هممهم لأسباب كثيرة يتعلق بعضها بارتفاع معدلات البطالة واتساع طوق العزلة المفروض عليهم، إضافة إلى الكبت الثقافي. ويرى كثير من الإيرانيين أنه وبعد مرور أكثر من ربع قرن على اندلاع الثورة الإسلامية وست سنوات على تسلم خاتمي مقاليد الحكم لم تستطع سياسات المحافظين معالجة مشكلاتهم اليومية، لذلك اختاروا طريق المواجهة. وتعبر عن هذا التوجه منظمة

١٠- ديلي استار اللبنانية، ٤ يونيو ٢٠٠٣.

١١- وكالة الأنباء التابعة للطلاب الإيرانيين، ٢٨ أبريل ٢٠٠٣.

((نيشات علمية)) الطلابية التي تحولت من حليف استراتيجي للرئيس خاتمي إلى رافض لمسلكه وللنظام بأكمله بشكل علني وبكل صراحة. وفي موقف له مغزاه وأبعاده، طالب القادة الطلابيون الرئيس خاتمي بإظهار شجاعته والاستقالة حتى لا يسمح بتبرير السياسات المتشددة ويعطي الفرصة للطلاب بتصفية حساباتهم مع المؤسسة الدينية[١١].

ودعم كثير من قادة الرأي في إيران حركة الطلاب، حيث تضمن إعلان حمل توقيع أكثر من ٣٥٠ من المثقفين والكتاب والأدباء والصحافيين انتقادات حادة للنظام، وجاء في ذلك الإعلان: ((إن اللجوء إلى العنف والوسائل المتشددة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة))[١٢]. وفي إطار انتقادهم اللاذع للأوضاع في إيران، عزا الموقعون على الإعلان الكارثة الاقتصادية التي تعيشها البلاد والإخفاق السياسي الكامل إلى وجود عصابات اقتصادية تعمل على نهب موارد البلاد[١٣].

وبرزت الجامعات الإيرانية كإحدى أهم بؤر المعارضة، وظل الطلاب خلال مظاهراتهم ومسيراتهم المتعددة يرفعون شعارات تعبر عن سخطهم واستيائهم من الأوضاع السياسية الراهنة، ومن بين الهتافات التي ظل يرددها الطلاب خلال الفترة الأخيرة ((الموت للطغاة)) و((الشنق لخامنئي الخائن))[١٤].

ولم يقتصر تدهور الأوضاع الاقتصادية على الشرائح الطلابية فقط، بل امتد أثره ليلحق الضرر بشرائح عريضة من المهنيين والعمال والموظفين الذين تراجعت مستويات معيشتهم بشكل مريع منذ اندلاع الثورة. ففي حين ركزت وسائل الإعلام الأجنبية على المظاهرات والانقسامات التي نظمها طلاب الجامعات الإيرانية، فإنها تجاهلت في الجانب الآخر الأثر السلبي الهائل الذي أحدثه تدهور الأوضاع المعيشية

١٢- الغارديان، ٣٠ يونيو ٢٠٠٣.

١٣- وكالة الأنباء الفرنسية، ١٥ يونيو ٢٠٠٣.

١٤- المصدر نفسه.

١٥- الموقع الإلكتروني لبي بي سي، الطبعة العالمية: www.bbc.co.uk، ١٣ يونيو ٢٠٠٣.

والعملية وتراجع الدخول، والذي تمثل في اندلاع مظاهرات عمالية واسعة النطاق، إضافة إلى اضطرابات في المدن الرئيسية مثل طهران وأصفهان وتبريز وشيراز وغيرها من المدن.

وبسبب اكتساء تلك المظاهرات صبغة سياسية واضحة، فقد انزعج النظام أيما انزعاج، وبخاصة من الهتافات والشعارات والخطب التي رمت باللوم على رجال الدين واعتبرتهم السبب الأساسي في التدهور الاقتصادي المريع الذي أصاب البلاد.

وكان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام في المظاهرات الطلابية الأخيرة التي عمت البلاد في يونيو ٢٠٠٣ هو سرعة انضمام المنظمات المهنية والعمالية ومعظم شرائح الطبقة الوسطى إليها. وأظهرت هذه الحالة بشكل واضح أن تنظيمات الطلاب ومنظمات الطبقة الوسطى لا تشترك فقط في الهدف والمقصد بل في المنهجية وآلية العمل.

وتقف في مواجهة هذه الحركة الجماهيرية القوية مجموعة المحافظين التي تعيش انقسامات كبيرة ولا تمتلك أي حلول سوى أدوات القهر والتعذيب. ونظراً لعدم قدرة اليمين على تطبيق النموذج الصيني، فقد لجأ إلى الاعتماد على قوته البوليسية من أجل الحفاظ على السلطة. لكن حتى الاعتماد على هذه القوى ربما لن يكون مجدياً أو فاعلاً، حيث أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠١ أظهرت معارضة معظم أفراد القوات الأمنية لسياسات المحافظين، بشكل واضح، فقد صوت نحو ٧٠ في المائة من أفراد الحرس الثوري لصالح خاتمي، ومن المتوقع أن يخسر رجال الدين الرجعيون المزيد إذا ما استمروا في ممارستهم الحالية.

معضلة إيران مع واشنطن

لم يأتِ الحرص الكبير في أوساط المحافظين على خوض الصراع من أجل ضمان بقاء الجمهورية الإسلامية من فراغ، إنما نجم ضمن إطار متغيرات عالمية تشكلت ببروز المعسكر الأمريكي الذي يقود الحرب ضد الإرهاب ومن أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبرز الأثر الأمريكي في المشهد السياسي الداخلي في إيران بشكل واضح من خلال محاولات فرض الهيمنة والخطاب المعادي تجاه إيران ووصفها بأنها تشكل جزءاً من محور الشر.

وتسهم حالة التوتر الحاد المسيطرة على العلاقات بين طهران وواشنطن في دعم رؤى وإيديولوجيات ورغبات المحافظين المتشددين الذين ظلوا في حالة نزاع طويل ومحتدم مع الولايات المتحدة التي يسمونها "الشيطان الأكبر"، ويرون في الصراع معها والعيش في عزلة دولية أنجع سبيلان لإعادة الحياة لروح الثورة الإسلامية من جديد.

وفي الوقت الذي وُجِه فيه المحافظون برفض داخلي عارم ووجدوا أنفسهم في حالة دفاع عن سلطاتهم جاءت واشنطن لتلعب دور المنقذ بالنسبة لهم، حيث نجحوا إلى حد كبير في توظيف اللغة الخطابية التي سادت توجهات بوش ضد إيران ومطالبته بتغيير النظام القائم لخدمة مصلحتهم بشكل كبير، وبدأوا يروّجون لفكرة الالتفاف الوطني ضد التدخل الأمريكي.

واستطاع المحافظون توظيف الموقف الأمريكي في تحويل الجدل الداخلي من دائرة الحوارات التي كانت تتحدث عن فساد وعدم كفاءة المحافظين إلى دائرة حوارات جديدة تركز على كيفية الحفاظ على سيادة واستقلال إيران ووحدة أراضيها. وإمعاناً في توظيف الموقف الأمريكي لخدمة مصلحتهم، بدأ المحافظون يصفون كل من يظهر قناعته بالأطروحات الأمريكية بأنه "طابور خامس " يساعد على تقويض تماسك الدولة الإيرانية في الوقت الذي تهددها فيه الأخطار الخارجية. وكانت المظاهرات الطلابية التي عمت شوارع طهران مجالاً آخراً لتوظيف الموقف الأمريكي، حيث أوضح خامنئي في تعليق له على تلك المظاهرات: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر الفرصة لتحويل أي أحداث شغب لمصلحتها، ولن تتردد في استخدام المغامرين أو مثيري القلاقل والفتن الذين يقفون على رأس تلك الأحداث إلى مرتزقة وسيفعلون كل ما من شأنه دعمهم وتشجيعهم"[١٥].

١٦- وكالة الأنباء الفرنسية، ١٢ يونيو ٢٠٠٣.

من جانبه، ذهب رئيس القضاء الإيراني محمود هاشم شهرودي إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبر الطريقة المعتدلة التي تعامل بها الإصلاحيون مع تلك الأحداث مؤشراً يدل على عدم إخلاصهم ودليلاً على تبعيتهم للولايات المتحدة[١٦]. وأُتْبِع الموقف الرسمي للمحافظين بحملة صحافية منظمة قادتها صحيفة كيهان التي قالت إن الطريقة التي تعامل بها الإصلاحيون مع الأحداث كانت معدة من الولايات المتحدة. واتخذت صحيفة جافان موقفاً أكثر تشدداً عندما ادعت أن أحداث الشغب في يونيو ٢٠٠٣ اندلعت عقب لقاء تنسيقي سري جمع بين ممثل عن الإصلاحيين ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في منطقة الخليج[١٧].

نستخلص مما سبق أن حملة العداء التي تقودها الإدارة الأمريكية ضد إيران تخدم أهداف المحافظين بشكل مباشر، حيث إنهم يستخدمونها في الترويج للخطاب المعادي للولايات المتحدة في الداخل ويتخذونه ذريعة لتأجيل عملية الإصلاح إلى حين القضاء على التهديدات الخارجية.

وليس هناك من يقتنع بأن سياسة العداء الأمريكي ضد إيران ستخدم المصالح الإيرانية، فحتى الديمقراطيون الإيرانيون الذين تدعي الولايات المتحدة أنها تساعدهم عبر استراتيجيتها التي تسعى إلى تطبيقها في بلادهم يعارضون سياسة العداء التي تمارسها واشنطن تجاه بلادهم. وتؤكد هذا التوجه شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٣، إذ تقول :"إن الإيرانيين أنفسهم هم الذين يخوضون الحرب من أجل احترام حقوق الإنسان، كما أنهم يعارضون أي تدخل أجنبي في شؤون بلادهم"[١٨]. ويمضي في السياق ذاته بيان عاشوري أحد القادة البرلمانيين الإصلاحيين، حيث يقول " لقد أعطت

١٧- وكالة الأنباء الإيرانية، ١٥ أغسطس ٢٠٠٣.

١٨- صحيفة كيهان الإيرانية، ٤ يونيو ٢٠٠٣.

١٩- نيويورك تايمز، ١١ أكتوبر ٢٠٠٣.

الولايات المتحدة الذرائع للمحافظين لقمع الحركة الإصلاحية تحت ستار ما يسمونه مواجهة المخاطر الأمريكية"[١٩].

وبالرغم من أن للولايات المتحدة مصالح واهتمامات كبيرة في إيران يرتبط بعضها بمسألة الحرب ضد الإرهاب والبعض الآخر ببرنامج التسلح النووي، فإنها لم تهتم كثيراً بدعم توجهات الإصلاحيين بالشكل الصحيح.

ونظراً لأن حل القضايا التي تؤرق الإدارة الأمريكية يكمن في دعم وتشجيع قوى الإصلاح الراغبة في الالتزام بالمواثيق الدولية، فقد أدى تجاهل الولايات المتحدة لقوى الإصلاح في إيران طوال الفترة الماضية إلى تعقيد الوضع وخلق شيء من التشويش، وهو أمر لا يخدم مصلحة الولايات المتحدة ولا الشعب الإيراني، حيث إن حركة الإصلاح تضع على رأس أجندة سياساتها الخارجية حماية المصالح الإيرانية وتعزيز نفوذها وتأثيرها عبر الاندماج في المجتمع الدولي واحترام مواثيقه ومقرراته. ومن المؤكد أن فرصة الولايات المتحدة في تحقيق هدفيها المعلنين في إيران والمتمثلين في وقف برامج التوسع النووي الإيرانية وإحداث تحول في التوجه الإيراني المتشدد تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي ستكون أكبر في حال وجود حكومة إصلاحية تحترم التوجهات الدولية، بدلاً من وجود حكومة محافظين متشددين تسعى لإذكاء نار الصراع مع الولايات المتحدة.

إذاً، وانطلاقاً مما سبق، نستطيع القول إن الطريق الأمثل لضمان وجود سياسة إيرانية معتدلة لا بد أن يمر عبر منهجية أمريكية جديدة تتمثل في تهدئة اللهجة الخطابية والتخلي عن سياسة الحصار الاقتصادي التي تفرضها واشنطن على إيران حالياً. ومن المؤكد أن وجود دولة إيرانية مندمجة مع المجتمع الدولي ومتفاعلة معه سيضمن التزامها بمبادئ الشفافية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، الأمر الذي سيقود في النهاية إلى تهميش المحافظين المتشددين، وكسر طوق العزلة المفروض على البلاد وإفساح الطريق أمامها

٢٠- وكالة الأنباء الإيرانية، ٢٢ يونيو ٢٠٠٣.

للتفاعل والتداخل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وسيؤدي كذلك إلى تجريد المحافظين من ورقة "الشيطان الأكبر" التي يحاولون دوماً استخدامها لاستدرار التعاطف الشعبي وكسب الولاء الجماهيري.

بدايات جديدة

تكمن أزمة المحافظين الإيرانيين المتشددين في عدد من العناصر المهمة التي ستتضافر في نهاية الأمر وتقضي على نفوذهم، ومن بين هذه العناصر تمسكهم بسياسات الماضي البالية، وعدم اكتراثهم بالمتغيرات الديناميكية التي تخللت البنية المجتمعية الإيرانية خلال السنوات الماضية. وتعكس المنهجيات الخاطئة التي لا يزال المتشددون يتمسكون بها كأسس لإطالة أمد بقائهم ممسكين بدفة الحكم مدى الخلل الذي يعيشه النظام الإيراني الحالي، فحتى الآن يصر بعض رجال الدين المتشددين على تداول اللغة الخطابية الثورية المستهلكة والتسويق للحرب. وكان بإمكان المحافظين أن يكونوا في موقف أفضل من موقفهم الحالي إذا ما رجعوا إلى صوت العقل وتصالحوا مع الشعب الإيراني وأشركوه في عملية صياغة مستقبله، لكنهم ونتيجة تكبلهم بقيود الاحتكار والمنفعة الذاتية والرؤى الإيديولوجية العقيمة تحولوا إلى مجموعة صغيرة تضم رجال دين متشددين تجمع بينهم أفكار رجعية يستخدمونها كرخصة للاستمرار في الحكم. ولم يستطع المحافظون، بعد هذه السنوات الطويلة التي أعقبت اندلاع الثورة، إلا تأجيج الغضب الجماهيري عن طريق سياسات الكبت المتزمتة التي انتهجوها، مما دفع بالكثير من شرائح الشعب الإيراني المؤثرة للخروج إلى الشوارع معبرين عن غضبهم ومطالبين بتسريع عملية التغيير. إذاً، يمكننا القول إن سياسات المحافظين المتشددة نجحت في ما فشلت فيه منهجيات خاتمي الإصلاحية، وهو تحريك الشعور الجماهيري الرافض لجعل الممارسة السياسية امتيازاً تحتكره قلة من الصفوة.

ومن الممكن أن تؤدي حالة التململ والاستياء التي تعيشها معظم شرائح الشعب الإيراني إلى إبراز الأمة الإيرانية على سطح المشهد مرة أخرى وتحويلها إلى نموذج للنمو والتطور السياسي في المنطقة. وستكون حالة مثل هذه أشبه بالثورة الاجتماعية التي ستجتاح البلاد بأفكار وقناعات ديمقراطية راسخة مثل احترام مبدأ التمثيل في الحكم كأساس يستند إلى قواعد المحاسبة والتعددية والمبادئ السياسية القويمة. إن جميع شرائح الشعب الإيراني بمن فيهم أفراد الطبقة الوسطى المنهكون اقتصادياً والشباب المحرومون من

حقوقهم ورجال الدين الإصلاحيون يُجمِـعـون على رفض النهج الثـوري الحـالي ويطـالبون بنظـام دولـة يستمد شرعيته من القواعد الشعبية. ومن المؤكد أن أي نظام حكم عادل يأتي كنتيجـة لكفـاح جمـاهيري في إيران سيشكل نموذجاً ديمقراطياً مثالياً يجمع بين إيجابيات ديمقراطية الغرب والتقاليد الثقافيـة الـسائدة في منطقة الشرق الأوسط.

الأزمة النووية الإيرانية: خيارات مجلس الأمن الدولي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: الأزمة النووية الإيرانية: خيارات مجلس الأمن الدولي

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية" (Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠٠٥

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **The Iranian nuclear impasse – UN Security Council options**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 8, October 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقـدمـة

ربما يشكل اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سينعقد في فيينـا في الرابـع والعـشرين والخامس والعشرين من نوفمبر نقطة حاسمة بالنسبة لقرار إبـلاغ مجلـس الأمـن الـدولي في نيويـورك عـن تجاوزات إيران النووية، لكـي يتّخـذ الإجـراءات اللازمـة بحـق طهـران. ففـي قـراره الـصادر في الرابـع والعشرين من سبتمبر، أكّد مجلس محافظي الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة أن إيـران أخفقـت في الالتـزام باتفاقيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي وفّر الأساس القانوني لوضـع المـسألة النوويـة الإيرانية على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من أن مجلـس المحـافظين أجّـل إحالـة الملـف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في سبتمبر الماضي، فـإن الولايـات المتحـدة وحليفاتهـا مـن الـدول الأوروبية تريد أن يتخذ مجلس المحافظين هذه الخطوة في نوفمبر القـادم، مـالم تلتـزم إيـران مجـدداً بـشروط اتفاقية باريس المبرمة في نوفمبر ٢٠٠٤، وذلك عبر استئناف تعليق أنشطتها المتعلقـة بتخـصيب اليورانيـوم والتعاون الكامل مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقضي اللوائح القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه يجب عليها إبلاغ مجلس الأمن الدولي والجمعيـة العامة للأمم المتحدة عن أي حالة خرق لمعاهدة عـدم انتـشار الأسـلحة تكتـشفها الوكالـة. غـير أن قـرار سبتمبر الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية صيغ بعناية خاصة ـ لأنه لم يُفد بـأن إيـران تنـتهك حالياً أي اتفاقية، وإنما أشار إلى أن طهـران أخفقـت عـلى مـدى الأعـوام الثمانيـة عـشر الماضـية في الالتزام الكامل باتفاقيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا ما ورد بالفعل في التقرير الذي أعدّه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في نوفمبر ٢٠٠٣، والذي أشـار فيـه إلى أن إيـران خرقت في الماضي اتفاقيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك، يبدو أنـه عـلى الـرغم مـن نجـاح إيران في تحسين درجة التزامها وتلافي إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي ـ إذ قال البرادعي إنه تـم تحقيق تقدم ملموس في هذا الخصوص ـ فإنها ستكون عاجزة عن تـوفير الأسـس القانونيـة الكافيـة لعـدم إبلاغ نيويورك عن تجاوزاتها في المستقبل، حتى في ظل إشارة البرادعي إلى أن التجاوزات الإيرانيـة حـدثت في الماضي. من هنا، اشتمل قرار سبتمبر على حقيقة أخرى تتيح إحالة المـسألة النوويـة الإيرانيـة إلى مجلـس

الأمن الدولي، وهي أن قيام إيران بإخفاء أنشطتها النووية لفترة طويلة تسبب بعدم ثقة الأسرة الدولية في ادعاء طهران بأن برنامجها النووي مخصص لأغراض سلمية فقط. كما أن هذا التصرف الإيراني أثار شكوك اللجنة النووية التابعة للأمم المتحدة في نوايا وطموحات طهران النووية.

التصويت على قرار سبتمبر

في الواقع، كانت روسيا والصين وراء عدم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي انعقد في سبتمبر الماضي. ويُعزى ذلك إلى مخاوف كل من روسيا والصين من أن يؤدي إدراج المسألة النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي إلى انطلاق عملية دبلوماسية دولية مماثلة لتلك التي سبقت حرب العراق، مما قد يؤدي إلى القيام بعمل عسكري ضد إيران. وبناءً عليه، يبدو أن روسيا اتخذت موقفها من الملف النووي الإيراني لاعتبارات جيواستراتيجية إسلامية، ولخشيتها من الانعكاسات السلبية لتصاعد التوتر في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً على تطورات نزاعها في الشيشان، فضلاً عن حرص موسكو وبكين على استمرار علاقاتهما التجارية الحيوية مع طهران.

ربما كانت الولايات المتحدة قادرة في سبتمبر على حشد الأصوات الكافية لإحالة الملف النووي الإيراني فوراً إلى مجلس الأمن الدولي، ولكن ذلك كان سيشكل في أحسن الأحوال انتصاراً شكلياً لواشنطن. فقد كان الغربيون يشغلون في سبتمبر خمسة عشر مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبالغ عددها خمسة وثلاثين مقعداً، مما يعني أن واشنطن كانت بحاجة فقط إلى ثلاثة أصوات أخرى (كأصوات الأرجنتين وبيرو وسنغافورة وكوريا الجنوبية مثلاً) لضمان الأغلبية البسيطة في مجلس المحافظين. غير أن إحالة مثل هذه القضية إلى مجلس الأمن الدولي في ظل الانقسامات السياسية الواضحة بين القوى الدولية الكبرى، تحدّ من قوتها السياسية؛ خصوصاً أن روسيا والصين ـ وهما من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ـ صوتتا ضد الإحالة. لذلك، كان الحصول على موافقة روسيا والصين على الامتناع عن التصويت وتخفيف المعارضة الواضحة لفنزويلا في سبتمبر، كان سبب إبقاء فيينا مسرحاً للتحركات الدبلوماسية الأمريكية في تلك المرحلة. ليس هذا وحسب، بل لقد كان من المهم بالنسبة لإدارة

بوش تأجيل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لإقناع الهند بتأييد قرار الإحالة. ولو أن الهند وقفت إلى جانب إيران في سبتمبر، لسارع الكونغرس الأمريكي على الأرجح إلى تعليق خطط التعاون الهندي ـ الأمريكي في مجال الطاقة النووية.

وفيما استحال على الإيرانيين أن يكونوا راضين عن حجم التأييد الذي حصلوا عليه في اجتماع سبتمبر، أخفق حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون في تعزيز فرص تحقيق أهدافهم المتعلقة بالملف النووي الإيراني. وما فشل الأوروبيين في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي سوى انعكاس لضعف نفوذهم. وقد أدى اكتفاء الترويكا الأوروبية بتحذير إيران من أن إخلالها باتفاقية باريس قد يعني إحالة ملفها النووي إلى نيويورك، أدى عملياً إلى إضعاف الموقع التفاوضي للترويكا في أي مفاوضات مستقبلية مع طهران. يُضاف إلى ذلك أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون في نوفمبر أكثر ميلاً لدعم إيران، لأنه سيضم روسيا البيضاء وسوريا وكوبا مكان دول تميل إلى دعم سياسات الولايات المتحدة.

تلافي الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي

يمكن لإيران أن تضمن عدم إحالتها إلى مجلس الأمن الدولي في نوفمبر إذا توقفت عن تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان، واستأنفت المفاوضات، وأتاحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية مزيداً من الحرية للتحقق من أنشطة المنشآت المشتبه في ممارستها أنشطة نووية عسكرية، والتحدث إلى العلماء النوويين الإيرانيين. ومع أن هذه الشروط سهلة نسبياً، إلا أنها تشكل بحد ذاتها سبباً قوياً لتخفيف ضغوط واشنطن المفروضة منذ فترة طويلة على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف حمله على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. لكن إيران تدرك أن الصعوبات التي تواجهها واشنطن في العراق وحاجتها إلى إجراء انتخابات ناجحة وموثوق بها بعد الاستفتاء العام على الدستور العراقي الجديد في أكتوبر، تدفعان الإدارة الأمريكية إلى إرجاء إثارة الأزمة النووية الإيرانية. وقد نجحت إيران بالفعل في تلافي إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي مرتين، عن طريق التعليق المؤقت لأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. ولكنها في كلتا المرتين عادت إلى استئناف تلك الأنشطة، وتقدّمت على الصعيد

التكنولوجي، وخزّنت مواد لتغذية أجهزة الطرد المركزي، قبل إبرام اتفاقية تلتزم بموجبها بتعليق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. لقد اكتسبت طهران براعة فائقة في تحديد "أنصاف الإجراءات" التي يمكنها اتخاذها عند تفاقم أزمتها النووية، وذلك لتلافي تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي. وتتطلع إيران اليوم إلى تكرار هذا السلوك النمطي في المستقبل.

لم تتضح بعد "الخطوط الحمراء" التي قد تُعنى روسيا والصين بعدم تجاوزها من قبل إيران. فعلى الرغم من وضوح صيغة اتفاقية باريس وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يبدو أن روسيا والصين تعتقدان أنه من الممكن التساهل إزاء عملية تحويل اليورانيوم [إلى غاز سادس كلوريد اليورانيوم]، لأنها لا ترقى إلى التخصيب الفعلي لهذه المادة. وما زال مجهولاً أيضاً ما إذا كانت الصين وروسيا ستسمحان لإيران بتخصيب اليورانيوم على نطاق ضيق، أو ما إذا كانتا ستوافقان على سياسة "الخطوة خطوة" التي تنتهجها إيران لتحقيق طموحاتها النووية.

لقد كثر الحديث عن "إحالة" المسألة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي. إلا أن حدوث مثل هذا الإجراء الدبلوماسي لن يعني تحويل هذه المسألة بكاملها من فيينا إلى نيويورك، حيث ينبغي على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مواصلة عملياتهم في إيران للحصول على إجابات للعديد من التساؤلات، ومراقبة التعليق المتقطع للأنشطة النووية الإيرانية؛ فيما سيُطْلع البرادعي مجلس المحافظين على نتائج عمليات التفتيش والمراقبة والتحقق. وبعد فوزه بجائزة نوبل، قدّم البرادعي نفسه كوسيط بين إيران والغرب ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، طالما عبّر عن قلق وتوجسات المجتمع الدولي من برنامج إيران النووي. لكنْ بإمكان مجلس الأمن الدولي اتخاذ إجراءات تعزز من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام على إنجاز جميع مهماتها بنجاح. وفي الإطار نفسه، ألمحت الولايات المتحدة إلى أن استمرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رفض إحالة التجاوزات الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي، قد يدفعها في آخر المطاف إلى طلب إدراج برنامج إيران النووي على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، في خطوة أحادية الجانب عملاً بالبند الأول من المادة الخامسة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة. لكن عمليات التفتيش المكثّفة التي تشهدها إيران حالياً، تشير إلى غياب ما يستدعي توصية

واشنطن بالقيام بمثل هذه الخطوة في المدى القريب، إلا إذا كانت واشنطن ترغب في التمهيد لعمل أحادي الجانب من نوع آخر.

إذا اكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي دليل يثبت وجود جانب عسكري لبرنامج إيران النووي، وإذا أبلغ البرادعي مجلس المحافظين بهذا الأمر، فإن الأخير سيحيل هذه المسألة إلى نيويورك فوراً. ويسعى مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن إلى التحقق مما ورد في تقرير المخابرات الأمريكية الذي تلقاه البرادعي حول الخطط الإيرانية لتطوير صواريخ شهاب ـ ٣، التي تُعتبر مثالية لحمل رؤوس نووية. لكن إيران لن تسمح للمفتشين بالاقتراب من الحصول على أي دليل يثبت تورّطها بأنشطة نووية عسكرية. لذلك، ينبغي للمفتشين استخدام الخيوط التي ربما وردت بهذا الخصوص في تقرير المخابرات الأمريكية، والتي تقضي بالسعي لإجراء مقابلات مع العلماء الإيرانيين المشتبه في قيامهم بأنشطة نووية عسكرية، وزيارة المنشآت التي يُشتبَه في أنها جزء من برنامج إيران النووي العسكري. من هنا، يُفترض أن تقرير الثاني من سبتمبر الذي قدّمه البرادعي إلى مجلس المحافظين كان يرمي إلى التحقق من الجانب النووي للمعلومات الاستخبارية الأمريكية المتعلقة بصواريخ شهاب ـ ٣؛ وذلك لأن البرادعي دعا إيران حينذاك إلى السماح باتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز الشفافية، إلى جانب متطلبات اتفاقيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولها الإضافي.

خيارات مجلس الأمن الدولي

ربما تتمثل الخطوة الأولى التي قد يتخذها مجلس الأمن الدولي في حال حصوله على تقرير يفيد بانتهاك إيران معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ربما تتمثل في إصدار بيان رئاسي أو قرار يدين الانتهاكات الإيرانية، ويدعم دعوة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إلى التعليق الطوعي لجميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بما فيها عمليات تحويله إلى غاز سادس كلورايد اليورانيوم. وسيكون إصدار بيان رئاسي بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي كافة، أسرع وأسهل من اتخاذه قراراً في هذا الشأن (لأنه يتطلّب موافقة تسعة من أعضائه الخمسة عشر مع عدم استخدام أيٍّ من الدول دائمة العضوية حق النقض (الفيتو)). وقد يحدد البيان الرئاسي الأممي موعداً نهائياً لتنفيذ متطلباته من قبل إيران، ربما خلال مدة

أقصاها ستون يوماً مثلاً. وسواء صدر بيان رئاسي أو قرار عن مجلس الأمن الدولي، قد يقتصر أيٌّ منهما في البداية على دعوة إيران إلى تعليق أنشطتها النووية طوعاً كإجراء لإعادة بناء الثقة.

وسيكون توسيع الصلاحيات التفتيشية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد الخيارات المتاحة أمام مجلس الأمن الدولي قبل اللجوء إلى فرض العقوبات. وفي الحقيقة، يبدو أن هذه الخطوة ستكون أحد الإجراءات العملية القليلة التي يستطيع مجلس الأمن الدولي إقناع روسيا والصين بالموافقة على اتخاذها. وفي هذا الإطار، سبق للسيد بيير غولدشميتPierre Goldschmidt ــ وهو الرئيس المتقاعد حديثاً لقسم الحماية من استخدام المواد الإشعاعية لأغراض عسكرية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ سبق له أن دعا إلى توسيع صلاحيات مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث يصبحون قادرين على مقابلة أي عالم إيراني وزيارة أي مؤسسة عسكرية إيرانية ومراجعة أي بيانات إيرانية. وعلى الرغم من أن البروتوكول الإضافي ـ الذي تعهّدت إيران بتطبيقه بشكل مؤقّت (ثم أخرت المصادقة عليه) ـ يمنح المفتشين حقوقاً تفوق تلك التي تنص عليها البنود الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إيران أثبتت براعة فائقة في استغلال ثغرات هذا البروتوكول الإضافي: كتوقيف العمل في بعض المنشآت ونقل تجهيزاتها إلى مكان آخر وجرف الأتربة قبل وصول المفتشين. لذلك، يحتاج المفتشون إلى مزيد من الصلاحيات ليتمكنوا من اكتشاف تاريخ إيران النووي بكامل تفاصيله. ولإقناع روسيا والصين بأن هذه الإجراءات لن تؤدي إلى تكرار تجربة العراق، سيكون من الضروري عدم منح المفتشين مطلق الحرية بتفتيش "أي مكان في أي وقت" كما حدث في عراق صدام. وليس من الضروري أيضاً أن يُوجّه أي قرار لمجلس الأمن في هذا الصدد إلى إيران تحديداً، وإنما إلى جميع الدول التي يثبت خرقها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنه يجب إلغاء الصلاحيات الإضافية الممنوحة للمفتشين، وذلك فور تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عدم وجود أي مواد أو أنشطة غير معلن عنها من قبل الدولة التي تخضع للتفتيش الموسع والمكثف.

وإذا تجاهلت إيران دعوة مجلس الأمن الدولي لها بتعليق أنشطتها التخصيبية طوعاً أو صعّدت الأزمة بطريقة أو بأخرى، سيكون من المحتمل أن تسعى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى استصدار قرار أممي أشد من القرار الأول، يعلن أن مسعى إيران لتطوير دورة وقود نووي محلية يشكل ـ في ضوء تصرفاتها

ـ تهديداً للسلم والأمن العالميَيْن، الأمر الذي سيتيح تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي حال صدور مثل هذا القرار الجديد، فإنه سيحدد موعداً نهائياً آخر للامتثال الإيراني. وقد يُستكمَل هذا القرار بفرض عقوبات على إيران تتعلق بالمجال النووي، كمنع الإيرانيين من دراسة العلوم النووية في الخارج؛ ومنع العلماء والمسؤولين الإيرانيين المنخرطين بشراء تجهيزات ومعدات نووية من مغادرة البلاد، وتعليق جميع الأنشطة التجارية الجديدة المتعلقة بتطوير قدرات إيران النووية. ومن شأن هذه الخطوات ـ التي من المنطقي أن تُتخذ على أساس اعتبار دورة الوقود النووي الإيرانية تهديداً للسلم والأمن العالميَيْن ـ من شأنها أن تنال موافقة روسيا إثر تأخير تنفيذ عقودها المتعلقة بمفاعل بوشهر لفترة طويلة، وإفراغها عملياً من مضمونها وجدواها.

تشديد العقوبات

قد يؤدي رفض إيران الامتثال للإجراءات الآنفة الذكر إلى صدور قرارات أكثر صرامة عن مجلس الأمن الدولي، تقضي بتشديد العقوبات المفروضة على طهران. ومن العقوبات الأولى المحتملة في هذه المرحلة: حظر بيع الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى إيران، وإلغاء الاستثناءات التي أقرها الاتحاد الأوروبي عبر السماح لبعض أعضائه ببيع أسلحة لإيران، في إطار برامجها لمكافحة تهريب المخدرات. ونظراً لأن روسيا والصين ملتزمتان بعقود لبيع الأسلحة التقليدية إلى إيران، فإنه من غير المتوقع أن تدعم أي منهما هذه الخطوة إلا في حال حدوث تصعيد إيراني للأزمة.

على صعيد العقوبات السياسية، يمكن لمجلس الأمن الدولي أن يفرض على إيران عقوبات مماثلة لتلك التي فرضها على صربيا، كتعليق المشاركة الإيرانية في أعمال أجهزة الأمم المتحدة كافة، وحظر السفر والتأشيرات على المسؤولين الإيرانيين ما عدا المفاوضين منهم، ومنع الإيرانيين من المشاركة في الفعاليات الرياضية والثقافية الدولية. ونظراً لأن إيران بلد يسعى إلى تعزيز مكانته وسمعته على الساحة الدولية، فإن وقع مثل هذه العقوبات الرمزية لدى الإيرانيين سيكون كبيراً، مما يستوجب أخذها على محمل الجد.

قد يكون من الصعب فرض حظر على استيراد النفط والغاز الإيرانيَيْن، وذلك لما قد ينجم عن هذا الحظر من تأثير سلبي في أسواق النفط العالمية، في ظل أسعار النفط المرتفعة. وعلى الرغم من احتمال استفادة الصناعة النفطية الروسية من حظر استيراد النفط الإيراني، فإن المخاوف من إثارة عداء جار إسلامي تكتسي أهمية أكبر في نظر موسكو. ومن المرجّح أن تلجأ الصين إلى حق النقض لمنع فرض مثل هذه العقوبات على طهران، بهدف حماية أمنها في مجال الطاقة. وإذا تصاعدت الأزمة بحيث يصبح من المعقول فرض عقوبات نفطية على إيران، سيكون من المحتمل أن تقتصر هذه العقوبات على حظر استيراد البنزين الإيراني مثلاً. وقد يستغرق حظر الاستثمار الأجنبي في إيران وقتاً طويلاً لإحداث أي تأثير ملموس في الاقتصاد الإيراني. لكن فرض حظر على استيراد البنزين الإيراني سيتطلب كامل التعاون من الهند ومصدّرين رئيسيين آخرين لهذه المادة.

إجراءات خارج إطار مجلس الأمن الدولي

في حال تعذر إقناع روسيا والصين وشركاء تجاريين رئيسيين آخرين لإيران، كالهند مثلاً، بالسماح لمجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات صارمة على إيران، سيكون من المحتمل أن تسعى واشنطن إلى تصعيد الضغوط المفروضة على طهران، بوسائل أخرى خارجة عن إطار مجلس الأمن الدولي. وربما تتخذ مجموعة الدول المصدّرة للتجهيزات والمواد النووية إجراءات إضافية تحدّ من مستوى التعاون النووي مع إيران، ولكن روسيا والصين تتمتعان عملياً بحق النقض داخل هذه المجموعة التي تتخذ قراراتها بالإجماع. وسيؤدي جهد واشنطن لإقناع مجموعة الدول المصدّرة للمواد والتجهيزات النووية بتغيير قوانينها بما يتيح لها التعاون النووي مع الهند، سيؤدي إلى عرقلة أي مسعى لتشديد قوانين هذه المجموعة تُجاه إيران. ولدعم نظام العقوبات أحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على إيران منذ عقود، يمكن لواشنطن إقناع الاتحاد الأوروبي بتعليق المفاوضات المتعلقة باتفاقية التعاون والتجارة المتبادلة مع طهران، ووقف إصدار تأشيرات للإيرانيين ومنعهم من دخول بلدان الاتحاد، والحد من مبيعات الأسلحة إلى طهران، بالإضافة إلى إجراءات عقابية أخرى. ويمكن لواشنطن أيضاً أن تطلب من كندا وأستراليا واليابان وغيرها من الدول الصديقة أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي. حينئذ، سيكون قد نشأ "تحالف لقوى راغبة" بمعاقبة إيران. وإذا

كان الخوف من نشوب نزاع مسلّح آخر يشكّل الدافع الرئيسي لموقفي روسيا والصين من الأزمة الإيرانيـة، فإنه من الممكن إسداء نصيحة إليهما بإبقاء تحرّكاتهما الدبلوماسية في إطار مجلس الأمن، الـذي يتمعتـان فيـه على الأقل بحق النقض (الفيتو).

إيران: تقهقر داخلي وتوجس دولي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: إيران: تقهقر داخلي وتوجس دولي

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

تقييم استراتيجي: تقييم واستشراف قضايا عالمية ٢٠٠٤، ص ص. ١٨٣ ـ ١٩٦

نُشر هذا التقييم أصلاً باللغة الإنجليزية في سلسلة "تقييم استراتيجي"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iran: Domestic Retrogression and International Scrutiny**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Survey 2003/4. An Evaluation and Forecast of World Affairs.

2004, pp. 183-196

This text was originally published in English in the 'Strategic Survey' series and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مع بدء العام الفارسي ١٣٨٢ في الحادي والعشرين من مارس ٢٠٠٣، كانت صناعة القرار في طهران تتأثر بعاملين مهمين للغاية، وهما الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين في الداخل والاجتياح الأمريكي للعراق وما تبعه من آثار وعواقب.

بالنسبة للمعركة السياسية في الداخل، فقد اتخذت بعداً جديداً بتحولها إلى صراع قيم ورؤى سياسية بين الفصيلين السياسيين الرئيسيين في البلاد. فقد شكلت الحركة الإصلاحية تحدياً رئيسياً للمحافظين وأظهرت تمسكاً شديداً بضرورة تسريع الإصلاحات الاقتصادية ومراجعة وتعديل الدستور وإصلاح المؤسسات القومية بالقدر الذي يمكِّن من تحويل مركز صنع القرار إلى الأجهزة التشريعية والتنفيذية المنتخبة بدلاً من المؤسسة الدينية التي تتمثل بالأساس في مجلس تشخيص مصلحة النظام المكون من اثني عشر عضواً، والذي يستمد قوته من خلال الصلاحيات الواسعة التي يعطيها له الدستور الحالي بما في ذلك حق اختيار الأشخاص الذين يشغلون المناصب السياسية والدستورية، وحق إقرار أو رفض أي قوانين أو تشريعات تصدر عن البرلمان أو أي جهاز آخر من أجهزة الدولة. وفي الجانب الآخر يستمد الإصلاحيون قوتهم السياسية من السند الشعبي الكبير الذي يتمتعون به، ويمارسون سلطاتهم من خلال وجودهم في البرلمان والوزارات والأجهزة التنفيذية المختلفة، لكنهم يخضعون بشكل أو بآخر لنفوذ مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يمتلك حق نقض القرارات كافة. وبرزت سيطرة مجلس تشخيص مصلحة النظام بشكل واضح من خلال رفضه إجازة عدد من القرارات والتشريعات الصادرة عن البرلمان، بما في ذلك مشروعا قرار تقدم بهما الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي هدفا إلى زيادة سلطات الرئيس.

أما بالنسبة للعامل الثاني المتمثل في الاجتياح الأمريكي للعراق وتبعاته فقد رمى بظلاله بشكل قوي على المشهد السياسي في إيران. وكانت للاجتياح آثاره المختلفة على إيران، حيث أسهم من جهة في الإطاحة بنظام صدام حسين وأزال بالتالي عبئاً ثقيلاً عن كاهل الإيرانيين وفي تحرير الشيعة العراقيين الذين تربطهم بشيعة إيران علاقة عقدية مهمة، والذين يشكلون أغلبية الشعب العراقي. لكن، ومن جهة أخرى، بدت طهران قلقة من الوجود العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق، أي على حدودها الشرقية والغربية. كما أن تحرير العراق بات يشكل عنصراً لتعميق الانقسام والشقاق السياسي والمذهبي داخل

النظام السياسي في إيران والمبني أساساً على منهجية ولاية الفقيه، أي إعطاء المؤسسة الدينية سلطة الحكم المطلق ويجعلها المصدر الأساسي للسلطة والنفوذ السياسي. وهذا يعني أن جميع قوانين ومعايير الحكم لا بد أن تكون إسلامية وأن تقرير مصير البلاد ينحصر في يد الزعيم الأعلى ومجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يعينه. ومن المشكلات الأخرى التي قد تخلفها المستجدات الأخيرة في العراق إمكانية بروز سلطة شيعية قوية تخرج عن نطاق سيطرة وسلطة طهران، ويؤدي هذا بالتالي إلى تعريض الأسس العقدية التي استند إليها المحافظون في إيران للخطر. وتزايد الإحساس بهذا الخطر منذ فبراير ٢٠٠٤ عندما جدد شيعة العراق رفضهم التقليدي لمسألة خلط الدين بالسياسة، إذ أعطى بروز هذا التوجه دفعة قوية للفصائل الإيرانية المشككة في منهجية السلطة الدينية المطلقة. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي بروز الشيعة العراقيين إلى تشكيل تحدٍّ كبير للمكانة العالمية التي تتمتع بها المؤسسة الشيعية الإيرانية، وبالتالي يعطي الأمر مساحة واسعة لشيعة لبنان واليمن وأذربيجان والهند وغيرهم للتأثير في القرارات والأفعال المتعلقة بالقضايا الشيعية المختلفة.

أزمة الإصلاحيين الإيرانيين

شكل الإعلان المدوّي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٣ عن آية الله مؤمني عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، والذي قضى بحرمان نحو ٢٥٠٠ من الإصلاحيين من دخول سباق الانتخابات البرلمانية، ضربة قوية بالنسبة لطموحات وآمال الإصلاحيين. وما كان لمجلس تشخيص مصلحة النظام أن يتصرف بهذه الطريقة المتشددة تجاه الإصلاحيين لولا التطورات الأخيرة في العراق. لكن، وعلى الرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق شجع الإصلاحيين على رفع صوتهم بشكل بارز، فإنه في جانب آخر كان مصدر إضعاف بالنسبة لهم.

ولعب ذلك القرار المتشدد الذي أصدره مجلس تشخيص النظام دوراً كبيراً في إحداث انقسامات واضحة في أوساط الحركة الإصلاحية. وانعكست تلك الانقسامات من خلال مقاطعة البعض للانتخابات احتجاجاً على القرارات المجحفة الصادرة عن مجلس تشخيص مصلحة النظام ومشاركة البعض الآخر على الرغم من الأمل الضعيف الذي كانوا يتعلقون به.

ومكنت تلك الظروف الإصلاحيين من السيطرة على مائة وستين مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٩٠ مقعداً، وأصبحوا بذلك يشكلون الأغلبية في الدورة البرلمانية السابعة بعد أن كانوا أقلية في الدورة البرلمانية السادسة بمجموع ستين مقعداً فقط. وبسبب الأحداث العاصفة التي سبقت انعقادها، لم تحظَ الانتخابات البرلمانية السابعة بإقبال جماهيري كبير، حيث بلغت نسبة الإقبال على التصويت خمسين في المائة فقط في مقابل ٦٧ في المائة بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠.

من المؤكد أنه وعلى الرغم من كل الظروف التي صاحبت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، سيكون للفوز الذي حققه المحافظون آثاره وانعكاساته الكبيرة على الساحة السياسية في إيران طوال الفترة المقبلة. وبرزت بوادر تلك الانعكاسات من خلال تصريحات الزعيم الديني المحافظ آية الله علي خامئني التي اعتبر فيها النصر الذي حققه جناحه نصراً كاسحاً للتوجهات الإسلامية، بينما اعتبره الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي تراجعاً ظاهراً في موازين القوى في إيران لصالح المحافظين. وفي هذا الإطار أعلن خاتمي في السابع عشر من مارس الماضي عن سحبه للمقترح الذي تقدم به في السابق والخاص بزيادة سلطات الرئيس. وبرر خاتمي ذلك بتخوفه من أن يستخدم البرلمان الذي يسيطر عليه المحافظون ذلك المقترح كذريعة لإضعاف سلطات الرئيس. وقال خاتمي في هذا الإطار: "لم يعد الرئيس هو الرجل الثاني بعد الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية، ولم يعد ذلك الشخص المناط به صيانة الدستور وحماية حقوق الناس، بل أصبح مجرد موظف مسؤول عن شؤون النظام".

ويرى كثير من المحللين والمراقبين مثل راي تاكيه Ray Takeyh أن نجاح استراتيجية المحافظين يحمل معه بذور تحطيمهم، إذ إن احتكارهم للسلطة وأسلوبهم العدائي المتشدد مع الآخرين سيؤديان إلى زيادة الغضب والاستياء وتوسيع دائرة المعارضين لسياسات المؤسسة الدينية. ونظراً لأن اليمين الإيراني المحافظ نفسه منقسم إلى جناحين، أحدهما مذهبي متشدد موالٍ لخامئني، والآخر واقعي موالٍ للرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي يُعتبر إحدى كبريات الشخصيات النافذة في إيران، فإنه مرشح للاختراق والتعرض للضعف. ومن المؤكد أن المحافظين يواجهون العديد من المشكلات والصعاب، فالاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط التي تشكل ٨٥ في المائة من العملة الصعبة الواردة إلى

خزينة الدولة. كما تنقص الاقتصاد الإيراني أيضاً العناصر اللازمة التي تؤهله للاندماج مع الاقتصاد العالمي، وهو يعاني من استشراء الفساد وتزايد معدلات البطالة. ويتفاقم الأمر أكثر في ظل ارتفاع حجم شريحة الشباب، حيث تشكل الفئة العمرية البالغة أقل من ثلاثين سنة نحو ٧٠ في المائة من مجموع السكان. ومن المؤكد أن كل العوامل السابقة إضافة إلى مسألتي الانفجار السكاني وارتفاع معدلات التعليم (٨٠ في المائة)، تنعكس سلباً على المحافظين وتضيق من دائرة تأييدهم وتقلص من شعبيتهم. ومن الإشارات الجديرة بالملاحظة أن أكثر من ٧٠ في المائة من أفراد الحرس الثوري صوتوا لصالح الرئيس محمد خاتمي خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠١، وهذا يعني ضمناً وقوفهم إلى جانب السياسات الإصلاحية.

لكن من المهم أيضاً الإشارة إلى أن استراتيجية المحافظين المبنية على السيطرة على النمو الاقتصادي على المدى القصير، إضافة إلى انتشار حالة اللامبالاة في أوساط الشرائح الإيرانية يمكن أن تكون أسباباً قوية تعطي المحافظين مساحة جيدة للمناورة. كما يُتوقع أيضاً أن يبني المحافظون حساباتهم على أساس اتباع منهجية تقوم على تطبيق سياسات خارجية تحريضية تهدف إلى حشد السند الشعبي عن طريق الترويج للخطر الذي تشكله الولايات المتحدة التي يصفها المتشددون داخل المؤسسة الدينية في إيران بالشيطان الأكبر.

إيران والولايات المتحدة الأمريكية

أدت الهزيمة التي تعرض لها الإصلاحيون في إيران إلى المزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، المتدهورة أصلاً. ويتفاقم الأمر أكثر في ظل اتهام الولايات المتحدة لإيران بدعم المقاومة الفلسطينية، تلك الاتهامات التي تُوجت باتهام آخر في ديسمبر ٢٠٠١، عندما سمت السلطات الأمريكية إيران تحديداً واعتبرتها مسؤولة عن عملية نقل الأسلحة إلى مقاتلي حركة فتح الفلسطينية عبر المركبة كارين ايه.

وكانت مخاوف الولايات المتحدة من برامج الأسلحة النووية الإيرانية قد دفعت بالرئيس بوش إلى وضع إيران ضمن قائمة "محور الشر" خلال الحديث الذي ألقاه في يناير ٢٠٠٢ حول حالة الاتحاد، كما أن تلك

المخاوف جعلت بعض النافذين في دوائر صناعة القرار في واشنطن يطالبون بضرورة التفكير في تغيير النظام في إيران بالوسائل الممكنة كافة.

وشكل التدخل الأمريكي في العراق مثله مثل التدخل في أفغانستان فرصة لإحداث تعاون محدود بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة كانت تسعى إلى إزالة نظام صدام حسين الذي كان يشكل مصدر قلق دائم لأمن إيران. ومثلما كانت واشنطن في حاجة إلى الحصول على قبول سياسي إيراني لخطوة التدخل في العراق، إضافة إلى تعاون عملياتي محدود، كانت إيران في المقابل في حاجة إلى تحقيق مصالح عديدة في العراق تتمثل أهمها في مسألة حسم المشكلات الحدودية.

وعقدت اجتماعات عدة بين دبلوماسيين أمريكيين وإيرانيين تحت رعاية الأمم المتحدة في نيويورك وبعض العواصم الأوروبية، ونجحت تلك الاجتماعات بشكل مؤقت في تخفيف حدة التوتر خلال الأيام الأولى التي أعقبت نهاية الحرب. وتماشياً مع تلك التطورات الإيجابية أجاز البيت الأبيض توصية تقدمت بها وزارة الخارجية تقضي بضم منظمة مجاهدي خلق، المسلحة تسليحاً قوياً والساعية إلى الإطاحة بالنظام الإيراني، إلى قائمة المنظمات الإرهابية. وتبع ذلك التطورَ الهام إجراءٌ آخر كان له تأثير إيجابي في النظام الإيراني وتمثل في قصف معسكرات مجاهدي خلق لإرغام المقاتلين التابعين لها على تسليم أسلحتهم. لكن الوضع لم يستمر كثيراً حتى بدأ الطرفان الأمريكي والإيراني يتبادلان الاتهامات من جديد، حيث كشفت مصادر أمريكية عن معلومات استخباراتية تتهم النظام الإيراني بالتعاون مع قادة كبار في تنظيم القاعدة وبدعم وتشجيع المقاومة الشيعية المسلحة ضد الوجود الأمريكي في العراق، والتي اندلعت في جنوب البلاد بعد مرور بضعة أسابيع فقط من سقوط بغداد. واستناداً إلى تلك الاتهامات أعلنت واشنطن في الثالث من يونيو ٢٠٠٣ عن تعليق الاتصالات مع الجانب الإيراني، وتزامن ذلك مع احتدام جدل ونقاش شديدين داخل الدوائر الأمريكية حول السياسات التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة للتعامل مع إيران. وتفاقمت حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة أكثر بعد الهجوم المفاجئ الذي نفذته جماعة إرهابية يُعتقد بصلتها بتنظيم القاعدة على أهداف غربية في الرياض في الحادي والعشرين من مايو ٢٠٠٤ وقتل فيه أربعة وثلاثون شخصاً بينهم أمريكيون وسعوديون وأردنيون وفلبينيون، إضافة إلى ضحايا من جنسيات

أخرى. وخلال الأسابيع التي تلت ذلك الهجوم تحدثت تقارير أمريكية جديدة عن خطط لتنفيذ هجمات أخرى في أماكن مختلفة من العالم يُعِد لها أعضاء بارزون في تنظيم القاعدة يتمركزون داخل الأراضي الإيرانية، وربط بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية بين إيران وتنظيم القاعدة بشكل واضح، حيث قال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في تصريحات له إنه ليس هناك من أدنى شك في العلاقة بين إيران وخطط تنظيم القاعدة. لكن دوائر أمريكية أخرى مثل وزارة الخارجية أوضحت أن الأدلة على علاقة إيران بتنظيم القاعدة ضعيفة وأن شكل العلاقة بين الجانبين مبهم. وقال مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية إن الشيء الأقرب إلى الحقيقة هو احتمال أن يكون مقاتلو تنظيم القاعدة يسعون إلى استغلال الوضع الفوضوي على الحدود الأفغانية ـ الإيرانية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث برزت تقارير جديدة تشير إلى وجود سعد بن لادن نجل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، إضافة إلى عدد من القادة البارزين مثل سليمان أبو غيث وسيف العدل في أماكن آمنة داخل الأراضي الإيرانية، وأدى ذلك إلى المزيد من الشكوك وإلى تعزيز الشعور بجدية وخطورة الموقف.

وبغض النظر عن أي الروايات أصح أو أقرب إلى الحقيقة، كانت تلك هي الشرارة التي ألهبت الإحساس بأن الإيرانيين يحاولون الإيحاء بتعاونهم مع الولايات المتحدة في الوقت الذي يتعاونون فيه بشكل وثيق مع تنظيم القاعدة الذي يُعتبر أخطر من يحاول الإضرار بالمصالح الأمريكية في الوقت الحالي.

لقد جاءت تفجيرات الرياض بعد نحو أسبوع واحد فقط من إبلاغ مسؤولين أمريكيين نظراءهم الإيرانيين خلال اجتماع سري عُقد في العاصمة السويسرية جنيف بعزم الولايات المتحدة على تفكيك منظمة مجاهدي خلق. وكانت إدارة بوش قد بدأت في صيف ٢٠٠٣ مناقشة منهجية لسياساتها تجاه إيران بعد أن علق الأمر لفترة طويلة بسبب انشغال الإدارة بأمور أخرى. ولم تكن كل مشروعات المقترحات حول الشأن الإيراني عملية أو واقعية أو مناسبة. ووفقاً لما تحدثت عنه التقارير الإخبارية فإن مسؤولي وزارة الدفاع وبمساندة ودعم من ديك تشيني نائب الرئيس طالبوا بمنهجية متشددة تقوم على أساس تبني عمل قوي يؤدي إلى الإطاحة بالنظام الإيراني عبر استثارة الشارع الإيراني وتشجيعه على الثورة. وبرزت أصوات أخرى أكثر تشدداً تدعو إلى استخدام منظمة مجاهدي خلق كأداة لتغيير النظام ومساعدتها على احتلال أجزاء من

الأراضي الإيرانية أثناء أو حتى قبل اندلاع الثورة الشعبية على غرار ما فعل التحالف الشمالي الكردي في العراق. ومضى آخرون إلى أبعد من ذلك، حيث دعوا إلى شن هجوم مباشر على المنشآت النووية الإيرانية. وكانت وزارة الخارجية أقل تشدداً وأقحمت نفسها في معركة شرسة ضد مقترحات وزارة الدفاع وشككت في جدوى دعم الثورة الشعبية وفي إمكانية حشد قبول شعبي لمبدأ التدخل السياسي الأمريكي في إيران. ومع احتدام الأوضاع في العراق وتزايد المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي هناك وجدت آراء وزارة الخارجية أصداءً واسعة وقدراً كبيراً من القبول. وبشكل عام نستطيع القول إنه وعلى الرغم من أن الجدل الدائر داخل معسكري الخارجية والدفاع حول السياسات الواجب اتباعها تجاه إيران لم يؤدِّ إلى الخروج بسياسة محددة متناسقة في ذلك الإطار، فإنه نجح في إبراز الأمر وشكل قوة زخم كبيرة.

وفي سياق تلك التطورات أعلن بوش في حديث أدلى به في الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٣ أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع مسألة بناء ترسانة نووية في إيران. واعتبر المتشددون الأمريكيون الطريقة التي تحدث بها بوش لا تعدو أن تكون تصعيداً كلامياً، وقالوا إنها لم تتضمن خططاً أو مقترحات محددة لما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لوقف التسلح النووي الإيراني.

ويجب الإشارة إلى أنه وبسبب تقليص الاحتلال الأمريكي للعراق لفرص حرية واشنطن في التحرك قد ترجحت كفة الأصوات المنادية بتبني نهج دبلوماسي معتدل في التعامل مع إيران على حساب الأصوات المنادية بتبني منهجية دراماتيكية متشددة.

برامج الصواريخ والأسلحة النووية الإيرانية

منذ إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عن مبدئه الذي عُرف بمبدأ الاحتواء المزدوج dual containment في التعامل مع إيران والعراق في عام ١٩٩٣، طفحت على السطح خلافات منهجية كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول السياسات التي يجب اتباعها للتعامل مع الجارتين النفطيتين. وعلى الرغم من أن العداء المستمر بين طهران وبغداد منعهما من تبني استراتيجية شراكة تكتيكية بينهما فإنهما سعتا بشكل قوي خلال تسعينيات القرن الماضي إلى كسب ود الدول الأوروبية بما فيها روسيا،

باعتبار أن ذلك يشكل وسيلة فاعلة لإضعاف استراتيجية الاحتواء الأمريكية. وحاولت كل من العراق وإيران بناء رصيد قوي من الدعم والسند الأوروبيين عبر الاستغلال القوي والفعال للخلافات التي حدثت بين أعضاء حلف الأطلسي حول سياسات كلينتون الشرق أوسطية.

وكان إدراج طهران وبغداد إضافة إلى بيونغ يانغ ضمن قائمة محور الشر الأمريكية يعني عملياً أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع ما تعتبره تصرفاً مارقاً، خصوصاً في ما يتعلق بتطوير أسلحة الدمار الشامل ودعم المنظمات الإرهابية. واعتبرت كثير من العواصم الأوروبية، إن لم يكن معظمها، حديث بوش الخاص بدول محور الشر تحريضاً واضحاً. لكن الاختلاف الأوروبي مع سياسة كلينتون تلك لم يمكِّن أياً من إيران أو العراق من استخدام الاتحاد الأوروبي كحائط صد ضد الولايات المتحدة.

وربما كان هدف الولايات المتحدة من وراء تبني توجه أحادي في التدخل العسكري ضد العراق هو إقناع القوى الأوروبية بأن واشنطن مستعدة للجوء إلى تدخل عسكري مكلف للغاية إذا ما أحست بأن ذلك سيشكل إجراءات أمنية وقائية لحماية الأمن القومي الأمريكي. وأدت القناعة المشتركة التي سادت الإيرانيين وكثيراً من الأوروبيين بأن الولايات المتحدة تتصرف من دون الالتفات إلى موافقة الأمم المتحدة، إلى خلق مستوى من التقارب والالتقاء في وجهات النظر بين إيران والاتحاد الأوروبي. وفي ظل المناخ الدبلوماسي المشحون بالتوتر الذي ساد العالم في أعقاب فشل المناقشات حول العراق داخل الأمم المتحدة سعى كل من الاتحاد الأوروبي وإيران إلى الترويج لضرورة إشراك إيران وإدماجها بشكل إيجابي فاعل، باعتبار أن ذلك يمكن أن يسفر عن نتائج ملموسة تأتي في مصلحة الأطراف كافة، بما فيها الولايات المتحدة. وكانت مسألة الأسلحة النووية هي محور عمل الدبلوماسية الأوروبية خلال الفترة الماضية، ونجحت "الترويكا" الأوروبية المكونة من وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في إقناع الحكومة الإيرانية في أكتوبر ٢٠٠٣ بالكشف عن جميع المعلومات المتعلقة ببرامجها النووية قبل الحادي والثلاثين من أكتوبر نفسه، وهو التاريخ الذي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency قد حددته كموعد نهائي لإيران لوقف برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم والموافقة على إخضاع جميع أنشطتها النووية للتفتيش. واعتبرت كل من طهران وبروكسل الاتفاق الذي

توصلتا إليه نصراً كبيراً، لكن الكرة الآن في ملعب كل إيران والاتحاد الأوروبي لإقناع واشنطن بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه كافٍ وقوي ومتكامل بالقدر الذي لا تكون معه هناك حاجة إلى خيار الرجوع لمجلس الأمن الدولي للمزيد من الإجراءات بما في ذلك فرض حظر اقتصادي وسياسي، وهو الخيار الذي ظلت الولايات المتحدة تفضله وتدعو إليه منذ عام ٢٠٠٢ عندما بدأ الحديث عن الأنشطة النووية الإيرانية يطفو على السطح.

وبدأت الشكوك تحوم حول استمرارية نجاح الاتفاق الموقع بين وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث وإيران تطفو على السطح منذ انعقاد اجتماع لجنة أمناء الوكالة الدولية للطاقة في مارس ٢٠٠٤ عندما أعلن بيان صادر عن الوكالة أن إيران فشلت في الكشف عن كل برامجها السابقة الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأنها لا تزال مستمرة في بناء جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم على الرغم من التزامها بذلك في أكتوبر ٢٠٠٣.

وعندما وجدت طهران نفسها في مواجهة خطر احتمال توحد قوى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي لإقناعه بعدم تعاون إيران مع المساعي الدولية الرامية إلى نزع أسلحتها النووية، لجأت مرة أخرى إلى تقديم تنازلات تكتيكية، حيث وافقت على توسيع نطاق أنشطتها النووية المعلقة لتشمل وقف بناء المزيد من أجهزة الطرد المركزي. وبناءً على تلك التطورات أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة جديدة لإيران، وهو أمر لم تستقبله الإدارة الأمريكية بارتياح.

وفي حين أنه من الممكن أن تكون كل من بروكسل وواشنطن قد تعاملتا بطريقة مختلفة مع طهران، فليس هناك من شك في أنهما تحملان مسألة البرامج النووية الإيرانية على محمل الجد وتشعران بقلق شديد تجاهها، خصوصاً في أعقاب حرب العراق الأخيرة وفي ظل موقف كوريا الشمالية المتشدد تجاه ملفها النووي. وعلى عكس قضية العراق التي أحدثت انقسامات حادة بين الحلفاء الغربيين حول مستوى الخطر والتهديد، ليست هناك خلافات جوهرية بين الدول الغربية والولايات المتحدة حول موضوع الملف النووي الإيراني. وتتفق كل تلك الدول حول قناعة مفادها أن إيران ستتمكن من بناء أسلحة نووية خلال السنوات القليلة المقبلة. وحتى روسيا التي تزود طهران بمحطات طاقة نووية ركبت موجة الولايات المتحدة والدول

الغربية، حيث عبرت عن قلقها من طبيعة الأبحاث النووية الجارية في إيران حالياً، وحثت موسكو طهران علناً على التوقيع على البروتوكول الإضافي. وفي واحد من أكثر مواقفها حدة في هذا الإطار قالت السلطات الروسية إنها لن تسمح لإيران ببناء قدرات نووية تمكِّن إيران من تشكيل تهديد لدول غرب آسيا. لكن روسيا في الجانب الآخر انضمت إلى القوى الأوروبية المعارضة لجهود واشنطن الرامية إلى نقل ملف الأسلحة النووية الإيرانية إلى داخل مجلس الأمن الدولي.

وفي الواقع فإنه ومنذ عام ٢٠٠٢ أصبح البرنامج النووي الإيراني مفتوحاً ومعروفاً للملأ عندما أجبرت معلومات كشفت عنها مجموعة إيرانية معارضة السلطات الإيرانية على الاعتراف بمساعٍ بذلتها من أجل تخصيب اليورانيوم. لكن السلطات الإيرانية حاولت ربط برامجها النووية بالأغراض السلمية، حيث أعلنت في مطلع عام ٢٠٠٣ أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى إنجاز مشروعات ذات أغراض سلمية. وفي هذا الإطار أعلن غلام رضا رئيس برنامج الطاقة الذرية الإيراني في العاشر من فبراير ٢٠٠٣ أن البرنامج بدأ في بناء محطة تخصيب يورانيوم كبيرة بالقرب من مدينة كاشان وأن بحوثاً مكثفة بدأت في هذا الجانب. ومن المخطط أن يتم تزويد تلك المحطة بالمواد الخام من محطة تحويل اليورانيوم التي بُنيت في المدينة الصناعية في أصفهان. وبحسب المخطط فإن محطة أصفهان كان يُفترض أن تُستكمل بمحطة أخرى لتصنيع وقود خاص لتشغيل مفاعل نووي. وأدى الإفصاح عن هذه المخططات إلى رفع درجة القلق في أوساط المجتمع الدولي حول الطموحات النووية الإيرانية. ومما زاد من الاهتمام بتصريحات غلام رضا أنها جاءت قبل يوم واحد من تصريحات أخرى أطلقها مسؤولون إيرانيون بارزون قالوا فيها إن بلادهم نجحت بالفعل في تخصيب اليورانيوم وإنها تخطط لإعادة تصنيع الوقود المحروق المستخدم في تشغيل محطاتها النووية. وفي إطار تلك التطورات المتعاقبة ظهر الرئيس خاتمي بنفسه على شاشة التلفزيون القومي خلال الاحتفال بذكرى الثورة الإسلامية في فبراير الماضي وأشاد بالعلماء الإيرانيين وهنأهم بإنجازاتهم في المجال النووي. وتعكس التصريحات السابقة حقيقة اتفاق كل من المحافظين والإصلاحيين على السياسات والخطط والطموحات النووية وعزمهم على المضي فيها قدماً.

وأخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التصريحات الإيرانية على محمل الجد، وعبرت عن قلقها تجاهها. لكنها ركزت اهتمامها وقلقها بشكل أساسي على المواقع التي تم تطويرها في مدينتي ناتانز وأراك، والتي كشفت مصادر استخباراتية أجنبية وعناصر في المعارضة الإيرانية عنها، ولم يأتِ المسؤولون الإيرانيون على ذكرها في جميع التصريحات التي أدلوا بها. ونظراً لأن السلطات الإيرانية لم تبلغ الوكالة الدولية بشكل رسمي عن أنشطتها في تلك المواقع إلا في سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد شهر من إفشاء مجموعات المعارضة وأجهزة الاستخبارات الأجنبية لأسرار تلك المواقع، فقد تسبب ذلك في إثارة المزيد من الشكوك حول النوايا الإيرانية. وأوضحت التقارير الاستخباراتية التي كشفت عن سر تلك المواقع، أن الموقع الذي تم بناؤه في مدينة ناتانز سيتم تخصيصه لتشغيل جهاز الطرد المركزي الإيراني الرئيسي الذي يعمل بالغاز ويُستخدم في أغراض تخصيب اليورانيوم. أما الموقع الذي أقيم بالقرب من منطقة أراك فقد أبانت التقارير أنه سيُستخدم في إنتاج نوعية معينة من المياه الثقيلة التي تدخل في إنتاج عنصر البلوتونيوم Plutonium الفلزي الإشعاعي الشبيه كيميائياً باليورانيوم. وكشفت عملية التفتيش التي قامت بها بعثة تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ٢٠٠٣ في موقع ناتانز أن إيران لم تستطع فقط تطوير التكنولوجيا النووية التي استوردتها من باكستان من أجل استخدامها في تجميع مكونات ١٦٠ جهاز طرد مركزياً، بل مضت إلى أبعد من ذلك، حيث تمكنت من تجميع كميات كبيرة من قطع الغيار لاستخدامها في تنفيذ خطط تهدف إلى بناء ما بين ألف إلى خمسة آلاف جهاز طرد مركزي جديد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

وعلى الرغم من أن السلطات الإيرانية أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رداً على تقارير مفتشيها بأن محطة ناتانز صُممت أصلاً من أجل إنتاج يورانيوم قليل التخصيب لمواجهة متطلبات الخطط الرامية إلى التوسع في بناء محطات طاقة لاستخدامها في الأغراض السلمية. فقد عبر كثير من العلماء والمراقبين عن قلقهم وتوجسهم من أن يتم تطوير تلك المحطة خلال فترة قصيرة من الزمن لتمكينها من تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية لاستخدامه في تصنيع أسلحة نووية فتاكة.

وعموماً يمكننا القول إن إيران، وانطلاقاً من وجهة النظر الأمريكية والأوروبية، لديها هدف واحد محدد من وراء إعادة تصنيع الوقود، وهو تطوير أسلحة نووية. ومن السيناريوهات الأخرى المحتملة التي

يتوقعها المراقبون أن تعمل إيران وبمجرد نجاحها في تشغيل منشآتها النووية على الانسحاب من معاهدة نزع التسلح النووي بعد أن تعطي إنذاراً مسبقاً بذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الانسحاب، ومن ثم تكون لها مساحة حرية أوسع في تعديل وتطوير تلك المنشآت لتمكينها من تخصيب اليورانيوم لاستخدامه في تصنيع الأسلحة النووية. وكانت إيران قد أعلنت في مطلع نوفمبر ٢٠٠٣ عن تعليقها لعملية تطوير صاروخ شهاب ٤ *Shihab-4*، وهو صاروخ يختلف عن شهاب ٣، ولم تكتمل بعد عملية إنتاجه، لكن تصاميمه الأولية تشير إلى إمكانية استخدامه في ضرب أهداف داخل القارة الأوروبية. وجاء ذلك الإعلان الإيراني بالتزامن مع إعلان تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وفي وقت تزايدت فيه المخاوف الدولية من خطر البرامج النووية الإيرانية. وربما تكون تلك الخطوة قد هدفت إلى تهدئة الانتقادات الأمريكية والأوروبية الموجهة ضد برامج التسلح النووي الإيراني، لكنها لا تعني بالضرورة وجود تراجع حقيقي من قبل السلطات الإيرانية أو تعليق فعلي للجهود الرامية إلى تطوير صواريخ بعيدة المدى.

وعلى الرغم من كل الجدل الدائر فقد عملت إيران بشكل علني خلال عام ٢٠٠٣ على تطوير قدراتها في مجال تصنيع الصواريخ. ووفقاً لتقديرات صادرة عن المخابرات المركزية الأمريكية فإن إيران نجحت في تصنيع وتملك المئات من الصواريخ، من بينها صواريخ من طراز تونـدار ٦٩/ سي اس اس – ٨ *Tondar*-69/CSS التي يبلغ مداها ١٥٠ كيلومتراً وأخرى من طراز شهاب – ١ *Shihab-1/Scud*-B البالغ مداها ٣٠٠ كيلومتر، إضافة إلى صواريخ شهاب ٢ *Shihab-2/Scud*-C البالغ مداها ٥٠٠ كيلومتر. وكانت إيران قد اختبرت في وقت سابق أيضاً صاروخ الفاتح ١١٠ *Fateh*-110 الذي يتراوح مداه ما بين ٣٠٠ –٤٠٠ كيلومتر. لكن أكثر ما أثار القلق في الأوساط الغربية هو تطوير شهاب ٣، وهو عبارة عن تكنولوجيا كورية شمالية طُورت في الأساس من أنظمة صواريخ اسكود العابرة للحدود. ووفقاً لتقديرات أولية فإن مدى ذلك الصاروخ، المزود بخاصية حمل الرؤوس النووية، يصل إلى ١٣٠٠ كيلومتر، وبالتالي فإن لديه القدرة على الوصول إلى عمق المدن الإسرائيلية وإلى مدن في دول شرق أوسطية وأوروبية حليفة للولايات المتحدة. وأبانت تقارير إيرانية جديدة أن مدى صاروخ شهاب ٣ قد يصل إلى ١٧٠٠ كيلومتر. وحذرت مصادر إسرائيلية من أن خططاً تجري حالياً لإدخال تعديلات تسمح لشهاب ٣ بالوصول إلى أهداف تبعد أكثر من ٢٥٠٠ كيلومتر عن العاصمة طهران. وليس من الواضح ما إذا كان

الخبراء الإيرانيون سيتمكنون من تطوير مدى الصاروخ عبر تقليص عدد الرؤوس النووية المخطط له أن يحملها أم من خلال طريقة أخرى. ولا تزال هنالك تقارير تتحدث عن احتمال إجراء المزيد من التعديلات للسماح للصاروخ بالوصول إلى مدى أبعد. ومن بين أقوى التقارير التي تحدثت عن هذا الجانب ذلك الصادر عن جهاز المخابرات الأمريكية والموجه إلى الكونجرس والمنشور في العاشر من نوفمبر ٢٠٠٣ وتحدث عن أدلة شبه مؤكدة تشير إلى جهود إيرانية تجري حالياً لتطوير شهاب ٣. وإذا ما ثبتت صحة التقارير المشار إليها فإن ذلك يعني عملياً عدم مصداقية القرار الإيراني القاضي بتعليق عملية تطوير شهاب ٤، وبالتالي صحة التقارير التي تحدثت عن عزم إيران على تطوير مركبة فضائية يُتوقع أن تُستخدم في تطبيقات عسكرية مهمة للغاية. وعلى الرغم من أن أربع تجارب فقط من بين التجارب التسع التي تم إجراؤها على شهاب ٣ حققت النجاح المنشود، فإن الرئيس خاتمي أعلن في يوليو ٢٠٠٣ عن البدء في إدخال الصاروخ الجديد ضمن ترسانة أسلحة القوات المسلحة الإيرانية.

من خلال تطور مسيرة برامج الصواريخ الإيرانية يمكن للأطراف الخارجية والمراقبين أن يستخلصوا حقيقة مهمة، مفادها أن السلطات الإيرانية قد تمكنت وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة من ترك الباب مفتوحاً أمام مسألة مواصلة تطوير الأسلحة النووية أيضاً. لكن من المهم في الجانب الآخر القول إنه وحتى إذا استطاعت إيران تحقيق تقدم ملحوظ في مجال تطوير برامجها النووية فإن قدرتها على تطوير صواريخ نووية ستواجه بعض الصعوبات على المدى القصير، إذ إن الجيل الأول من الرؤوس النووية التي يمكن أن يكون بمقدور إيران الحصول عليها واستخدامها تتميز بأنها ثقيلة الوزن، بحيث يصعب على صواريخ شهاب ٣ حملها، لذلك فهي على الأقل ستحدّ من الخيارات اللازمة لإنجاح جهود زيادة مدى الصواريخ الإيرانية. ويبقى الاحتمال الوحيد في هذا الإطار هو أن تكون العلاقات النووية السابقة التي كانت تربط بين إيران وباكستان قد مكنت إيران من الحصول على التكنولوجيا اللازمة التي تمكّنها من تطوير برامجها النووية.

ويدور حالياً جدل كبير داخل الدوائر الإيرانية المختلفة حول مسألة تطوير أسلحة نووية. فعلى الرغم من أن المحافظين المسيطرين على المؤسسة الدينية يشكلون العقبة الكبرى أمام مسألة تطوير العلاقات

الدبلوماسية بين الإسلام والغرب فإن هناك كثيراً منهم ممن يشككون في جدوى المضي في طريق التسلح النووي، أكثر مما يفعل الإصلاحيون.

وينطلق المؤيدون لمسألة الاستمرار في برامج التسلح النووي من خمسة منطلقات وآراء مختلفة. بالنسبة لأصحاب الرأي الأول فإنهم يستندون إلى ما تضمنته معاهدة نزع الأسلحة النووية من حقوق ومسؤوليات بالنسبة للدول الموقعة عليها. ويقول أصحاب هذا الرأي إن إيران لم تنتهك مطلقاً بنود وشروط المعاهدة، بل على العكس يجب عليها الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المميزات القانونية التي توفرها تلك المعاهدة والمتمثلة في حق الحصول على تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية. ويجد هذا الرأي معارضة جارفة لأسباب تتعلق بالتكلفة، إذ إن كلفة البحوث والعمليات المتعلقة بتطوير البرامج النووية كبيرة للغاية، وهي تسبب إرهاقاً غير ضروري للخزينة الإيرانية. وتبرز المخاوف البيئية أيضاً كعامل مهم ضمن المبررات التي يعتمد عليها المعارضون لمبدأ الاستمرار والتوسع. أما المجموعة الثانية المؤيدة للاستمرار في برامج التسلح النووي فيرون أنه ومن أجل أن تتمكن إيران من لعب دور رئيسي في المنطقة لا بد لها أن تظهر قوية وأن تبرز كقوة إقليمية لديها أبحاثها وبرامجها النووية التي تجعل مختلِف الأطراف تضع لها ألف حساب حتى وإن لم تعمل على تحويل برامجها وأبحاثها إلى أسلحة نووية حقيقية. ويستدل أصحاب هذا الرأي بموقف دول مثل باكستان والهند وكوريا الشمالية، وهي تمتلك جميعها برامج وقدرات نووية قوية جعلتها تتحصن ضد أي اعتداءات أمريكية. وفي المقابل يرى المعارضون لهذه الرؤية أن تجربتي الاتحاد السوفييتي السابق وكوريا الشمالية أثبتتا ليس فقط محدودية الإيجابيات والمحصلات التي يمكن الحصول عليها من برامج البحوث النووية، بل أظهرتا بشكل جلي أيضاً أن أي تقدم في هذا المجال سيكون على حساب القطاع المدني، من هنا فإنه من المتوقع ألاّ تستطيع إيران تحمل تكلفة البحوث النووية. ويستند أصحاب الرأي الثالث إلى أسباب تتعلق بعدم الأمن السياسي ـ الجغرافي. ويقود هذا الرأيَ عددٌ كبير من النافذين داخل معسكري المحافظين والإصلاحيين، ويعتقدون أن إيران توجد في محيط غير آمن تشوب علاقاتِ دوله حالةٌ من عدم الثبات والشكوك. لذلك فهم يرون أن الضرورة الاستراتيجية تستدعي من إيران تطوير برامج نووية، خصوصاً أن دولتين من دول الجوار الجغرافي، وهما باكستان وإسرائيل تمتلكان قدرات نووية ضخمة. لكن المعارضين لهذه الفرضية يرون أن إيران ونظراً لزوال الخطر العراقي لم تعد

تواجه خطراً حقيقياً. ويدعم أصحاب هذه الفرضية موقفهم بالقول إنه وحتى في ظل الظروف الدولية السابقة لم تتعرض الحدود الإيرانية للاختراق إلا مرة واحدة، وذلك خلال الحرب مع العراق، والتي استمرت من ١٩٨٠-١٩٨٨. وانطلاقاً من هذه الأسباب فهم يرون أن المبررات الأمنية ضعيفة ولا تستدعي من إيران السعي إلى امتلاك أسلحة نووية، قد يؤدي الحصول عليها إلى جر الأطراف المختلفة في المنطقة إلى الدخول في سباق تسلح نووي محموم تجد مخاطره المتوقعة اعترافاً حتى من أكثر المؤيدين للمعسكر النووي. ويربط أصحاب الرأي الرابع بين البعدين الإقليمي والدولي للأمن القومي الإيراني، ويرون أن إيران إذا لم تتملك أسلحة نووية فإنها ستكون عرضة للاختراقات والتهديدات الخارجية، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة. لكن المعارضين لهذه الرؤية يستبعدون فرضية أن تشكل مسألة تملك ترسانة نووية دافعاً نحو تغيير سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران أو أن يؤدي الخوف من الترسانة النووية الإيرانية بعد تملكها إلى إرغام دول المنطقة الأخرى على الإذعان للإرادة الإيرانية. ويمضي بعض مستشاري الرئيس خاتمي من المعارضين لمبدأ التسلح النووي إلى أبعد من ذلك، حيث يرون أن سعي إيران إلى تملك أسلحة نووية سيؤثر سلباً في علاقاتها الدولية، خصوصاً مع روسيا ويتخوفون كذلك من أن يؤدي الأمر إلى دفع المغامرين في الأوساط السياسية الإيرانية إلى جر البلاد نحو صراعات دولية تعرض علاقاتها للخطر. وينطلق أصحاب المعسكر الخامس والأخير من فكرة الربط بين البرامج النووية وتحقيق مصالح اقتصادية للبلاد، حيث يرون أن إطلاق العنان للباحثين والخبراء الإيرانيين وإعطاءهم قدراً كافياً من الحرية في مجال إجراء البحوث النووية والتكنولوجية من شأنها أن يؤديا إلى بناء عدد من محطات الطاقة النووية التي ستؤدي بدورها إلى تأمين طاقة مستقبلية كافية، وبالتالي تقليص الاعتماد على الطاقة المستوردة. ومثلما كان للآراء الأربعة السابقة معارضوها فهنالك مجموعة تعارض هذا الرأي أيضاً وتستند في معارضتها إلى التكلفة الضخمة التي تتطلبها عملية البدء في مشروعات الطاقة النووية وأبحاثها، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تسييرها وصيانتها. ويرى هؤلاء المعارضون أيضاً أنه وبالنظر إلى الكميات الضخمة من النفط والغاز التي تمتلكها إيران سيكون من الصعب إقناع المجتمع الدولي بأن السبب وراء التحول نحو تملك التكنولوجيا النووية يرتبط بشكل أساسي بالحاجة إلى توفير مصادر إضافية للطاقة.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إنه ليست هنالك من مؤشرات تدل على التوصل إلى خلاصة أو نهاية محددة في الجدل الدائر حالياً حول البرنامج النووي الوطني في إيران. ومن المؤكد أن المحصلات والنتائج التي يمكن أن يسفر عنها ذلك الجدل ستتوقف بشكل أساسي على وضعية موازين القوى الداخلية، إضافة إلى ردة فعل القوى الغربية تجاه الطموحات النووية الإيرانية.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استندت في قرارها الصادر ضد إيران في الثالث عشر من مارس ٢٠٠٤ إلى ما وصفته بعدم احتواء الإعلان الصادر عن السلطات الإيرانية في أكتوبر ٢٠٠٣ على صورة كاملة لماضي وحاضر برامجها النووية، وعدم ارتقائه إلى المستوى المطلوب بناءً على قرار مجلس أمناء الوكالة الصادر في نوفمبر ٢٠٠٣. وعبرت الوكالة بشكل خاص عن قلقها تجاه الطريقة المتقدمة التي استخدمتها إيران في عملية تصميم أحد أجهزة الطرد المركزي وتجاه مسألة تملكها لقدرات تخصيب نووي متقدمة. كما كانت مسألة تملك أنظمة خلايا ساخنة في مراكز أبحاث المياه من الأشياء التي زادت من قلق الوكالة الدولية. لكن القرار تضمن كثيراً من الجوانب الإيجابية التي سدت الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة جر المسألة إلى دهاليز مجلس الأمن الدولي، ومن بين الجوانب الإيجابية المهمة التي تضمنها القرار الإشادة بتعاون إيران مع الجهود الدولية. وما بين اللهجتين المتشددة واللينة بدأت القيادات ودوائر القرار في إيران تعبر علناً عن إحساسها بتعرض البلاد لظلم شنيع، وتزامن ذلك مع دعوات صريحة أطلقها قادة الحرس الثوري تطالب بانسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار التسلح النووي. لكن تلك الأصوات والدعوات سرعان ما هدأت بفعل رجحان كفة الرأي الداعي إلى ضرورة استمرار التزام إيران بالاتفاقية التي تم التوصل إليها مع المجموعة الوزارية التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت تشكل عنصر حماية قوياً بالنسبة لإيران في علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بقي أن نقول إن إيران تعتقد بثقة كبيرة بأنها لا تزال بعيدة كل البعد عن مسألة تحقيق قدرات نووية فاعلة وتحتاج إلى سنوات عديدة حتى تتمكن من ذلك، من هنا فإنه ليس من المتوقع أن تصعد واشنطن قضية الملف النووي الإيراني أو توصلها إلى مرحلة الأزمة على المدين القصير والمتوسط. وفي الوقت الحالي يبقى الخيار الواقعي الوحيد المتاح أمام الولايات المتحدة هو العمل على ضمان مواصلة الاتحاد الأوروبي والوكالة

الدولية للطاقة الذرية ضغوطها على إيران وحثها على الالتزام بتعهداتها والتزاماتها التي نصت عليها معاهدة منع انتشار التسلح النووي. ومن المرجح أن تكتفي الولايات المتحدة بإدانتها الشفهية لطهران وبدورها كعنصر ضاغط في إطار المنهجية المزدوجة الحالية التي يتبناها حلف الأطلسي في التعامل مع إيران، والتي تجمع بين عنصري الضغط والمرونة. لكن إذا ما ثبت مرة أخرى انتهاك إيران لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية أو إذا ما استأنفت برامج تخصيب اليورانيوم فإن الضغط الأمريكي سيزداد.

ضغط من الجهات كافة

إذا كانت حرب العراق قد أسهمت بشكل قوي في إحداث انقسامات واضحة بين الحلفاء الغربيين فقد توحدوا والتقوا حول القضايا المرتبطة بإيران، بما في ذلك القلق من علاقتها بالمجموعات الإرهابية حيال مسألة برامجها النووية ومعارضتها لمشروع خريطة الطريق كمنهجية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إضافة إلى تعثر مسيرة الإصلاحات الداخلية وقضية حقوق الإنسان وتدخلها في الشأنين العراقي والأفغاني.

وعلى الرغم من أن إيران تتدخل بشكل واضح في الشأن العراقي أو الأفغاني في أعقاب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة هناك، ودعمها ومساعدتها لجهود الحلفاء الغربيين في الحرب ضد الإرهاب وتتبعها لعناصر القاعدة الفارين إلى داخل أراضيها، وتخفيفها للهجتها المعارضة لمشروع خريطة الطريق، لا تزال تتعرض لضغوط مشتركة من قبل الحلفاء الغربيين بسبب ملف أسلحة الدمار الشامل وتعاونها الوثيق مع حزب الله اللبناني وسوريا ورفضها تقديم كشف كامل ببرامجها النووية.

من الواضح أن إيران كانت تتوقع الاتهامات والجفوة الأمريكية، وأعدت نفسها جيداً للتعامل معها. لكن ما أربكها حقيقة هو الارتياب والشك اللذان وجدتهما من جانب الأوروبيين، وظلت طهران طوال عام ٢٠٠٣ مهتمة بالمخاوف الأوروبية الصريحة حول سياساتها الداخلية. وفي ظل تلك الوضعية بدأ بعض المسؤولين الإيرانيين في التعبير علناً عن شكوكهم في جدوى فاعلية ونجاح منهجية تفضيل الاتحاد الأوروبي وإعطائه الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية. وبدأت ترتفع أصوات داخل معسكر المحافظين

تقارن بين السياسة الأمريكية تجاه إيران وسياسة الاتحاد الأوروبي وتضعهما في خانة واحدة. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا ما أراد الأوروبيون محاكاة السياسة الأمريكية تجاه إيران ولم يستطيعوا أن يشكلوا البديل المناسب للإيرانيين، فإن الأحرى بإيران أن تتعامل بشكل مباشر مع الولايات المتحدة دون الحاجة إلى الوسيط الأوروبي. لكن في الجانب الآخر كانت الرؤية الرسمية الإيرانية أكثر تعاطفاً مع الموقف الأوروبي، لذلك فقد بقيت أوروبا في أعلى قائمة اهتمامات وأولويات الدبلوماسية الإيرانية، ومن المتوقع أن يظل الأمر على حاله لفترة طويلة مقبلة. وتلعب روسيا التي تُعتبر الوحيدة من بين دول أوروبا الشرقية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع طهران، دوراً مهماً للغاية في ربط الصلة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى. وبالنسبة لطهران فإن روسيا تشكل مصدراً مهماً للحصول على المدخلات النووية والتكنولوجية والعسكرية والتدريب والبرامج الكمبيوترية، إضافة إلى السند الدبلوماسي. وتعول روسيا من جانبها كثيراً على طهران وتعتبرها شريكاً نووياً مهماً للغاية. وتمكنت روسيا عبر علاقاتها النووية مع إيران من كسب جانبين مهمين للغاية، حيث أصبحت تتميز بنفوذ وتأثير قوي على الجانبين الأمريكي والإيراني من خلال علاقتها الوطيدة معهما، ومكنها ذلك بدوره من تحقيق مصالح استراتيجية كبيرة في كلتا الدولتين.

ومما ساعد على التقارب القوي بين طهران وموسكو توحدهما حول رؤية مشتركة تجاه قضايا غرب ووسط آسيا. ومن المعروف أن كلاً من روسيا وإيران تتخوفان من احتمال انتشار المد السلفي الإسلامي الأصولي ومن خطر الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة السني، إضافة إلى قلقهما من مسألة تزايد النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي في منطقة بحر قزوين الغنية وحولها. لكن في الجانب الآخر ونظراً لعدم توافر قدر كافٍ من الثقة بين الطرفين فإنهما لم ينجحا في تنسيق سياسات إقليمية موحدة. فعلى سبيل المثال هنالك انقسامات حادة بينهما حول مشكلة تقسيم حقوق النفط والغاز في منطقة بحر قزوين ولم يستطيعا الاتفاق على فرض حل على الدول الثلاث المتنازعة معهما، وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام الولايات المتحدة لتبني علاقات وثيقة مع هذه الدول المسلمة التي كانت تنضوي تحت لواء الاتحاد السوفييتي السابق.

ويرى كثير من المراقبين أن تعزيز السلطات في يد رجال الدين المتشددين في إيران ـ على الرغم من أنه أمر غير مقبول ـ سيؤدي إلى إحداث شيء من التماسك والترابط في السياسة الإيرانية. وبالنسبة للإصلاحيين فإنهم وعلى الرغم من محاولتهم لتبني سياسة تعاون مع الولايات المتحدة خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مارس ٢٠٠٤ فإنهم لم يعودوا يشكلون اللاعب الرئيسي في الساحة السياسية في إيران في الوقت الحالي، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة استطاعت في ذلك الوقت حشد أكبر قدر ممكن من الضغط الدولي ضد إيران لإرغامها على التراجع عن برامج أسلحتها النووية.

وتوقع المراقبون أن تكون المحصلة في نهاية الأمر تزايد احتمال إمكانية التوصل إلى صفقة محدودة بين الجانبين تعطي بموجبها الولايات المتحدة ضمانات أمنية وامتيازات اقتصادية لإيران في مقابل تهدئتها للملف النووي. وسيعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على تعاون أعضاء حلف الأطلسي وتوحدهم، وهو أمر سيتم اعتباره تطوراً إيجابياً للغاية في ظل الانقسامات الحادة التي صاحبت حرب العراق. لكن تعاون حلفاء الأطلسي لن ينفي الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني سياسات أمريكية أكثر شمولاً تجاه إيران التي لا تزال تُتهم بدعم الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وتشكل تحدياً حقيقياً للولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تبرز هذه السياسة ويكون لها صداها الواسع، خصوصاً إذا ما تحسنت الأوضاع في العراق، مما سيؤدي إلى تحويل اهتمامات المفكرين وصناع القرار في الولايات المتحدة نحو الاهتمام بالمشكلات الأخرى.

من المؤكد أنه إذا ما أعيد انتخاب بوش فمن المرجح أن تبرز سياسة متشددة تركز على فرض المزيد من العزلة على إيران. لكن في حال عدم إعادة انتخاب بوش فإن ذلك سيعني مجيء إدارة ديمقراطية جديدة، قد تتبنى استراتيجية سياسية واقتصادية جديدة تمكن الإصلاحيين الإيرانيين من الاندماج مع الاقتصاد العالمي وتفرض عليهم ضرورة تبني منهجية سياسية ليبرالية. ومن المرجح أن يشجع التوجه الأخير على المزيد من التعاون الأوروبي. إذاً، في كل الحالات فإن الهدف والمقصد سيكونان تغيير النظام.

إيران تُصنّع القنبلة النووية

راي تاكيه

العنوان: إيران تصنّع القنبلة النووية

الكاتب: راي تاكيه

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ ص ص. ٥١ ـ ٦٤

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iran Builds the Bomb**

Author: Ray Takeyh

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 4, Winter 2004-05, pp. 51-64

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

فيما يتواصل النقاش حول اختفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية، تلوح في الأفق بوادر أزمة أسلحة دمار شامل جديدة في منطقة الشرق الأوسط، ذلك لأن إيران تسعى إلى الحصول تدريجياً على التكنولوجيا والخبرات الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية، تحت غطاء برامج الأبحاث المدنية. وتشكل الخطى الإيرانية الحثيثة نحو إنتاج القنبلة النووية، أحد التحديات الصعبة التي يتعين على الإدارة الأمريكية أن تواجهها في منطقة الخليج العربي.

خلال السنوات القليلة الماضية، جرى كشف النقاب عن سلسلة من الحقائق التي فاجأت المجتمع الدولي، مما اضطُر معه عدد من وكالات وأجهزة الاستخبارات إلى إعادة النظر في سابق تقييماتها لبعض القضايا الدولية. وقعت الصدمة الأولى في أغسطس ٢٠٠٢، إثر اكتشاف منشأة "ناتانز" (Natanz)، التي أثبتت أن الإيرانيين قد قطعوا شوطاً تكنولوجياً كبيراً في عملية التخصيب المعقدة، مما يمكّنهم من تخصيب اليورانيوم إلى درجات تكاد تكون كافية لاستخدامه في إنتاج الأسلحة النووية. ليس هذا فحسب، بل لقد ثبت أن إيران تنشط أيضاً في مجال تطوير تكنولوجيا فصل مادة البلوتونيوم الضرورية لبناء قدرات نووية ذاتية. ويشير ما لدى إيران من منشآت للماء الثقيل في مدينة أصفهان واقتراب انتهائها من بناء محطة نووية في "أراك" (Arak)، إلى حقيقة أن إمكانيات إيران في مجال تخصيب اليورانيوم هي أكثر بكثير مما كان متوقعاً. وبالرغم من تلقي الإيرانيين مساعدات خارجية أسهمت في دعم وتطوير برنامجهم النووي في بعض مراحله الأولى ـ خصوصاً من روسيا وشبكة عبد القدير خان الشهيرة ـ يُظهر التطور الذي بلغته المنشآت النووية الإيرانية، أن إيران قد حققت قدراً من الاكتفاء الذاتي في مجال التكنولوجيا النووية الخطيرة، مما يجعل الإجراءات التي يتم اتخاذها عادة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ـ كتشديد الرقابة على الواردات وتقليص المساعدات الخارجية ـ ذات تأثير محدود في الجدول الزمني لأنشطتها النووية. وأكد الرئيس الإيراني السابق، آية الله أكبر هاشمي رفسنجاني ـ وهو من الشخصيات البارزة التي تتمتع بنفوذ واسع في إيران ـ مؤخراً هذا الاستنتاج بالقول: "يصيب من يقول إننا على وشك تحقيق اختراق نووي"[1].

1- Islamic Republic News Agency (IRNA), 25 May 2004

ونظراً للتقدم الواضح الذي أحرزته إيران، ولتركيزها المكثف على الجانب التكنولوجي لبرنامجها النووي، فإنه من المحتمل أن يكون الإيرانيون قد أظهروا جدولاً زمنيًا مزوَّراً لإخفاء أنشطتهم النووية السرية. وتشير الوقائع التاريخية إلى أنه عندما ترغب دولة ما في إطلاق برنامجها النووي، فإنها تحشد له تأييد نخبة من السياسيين البارزين والدعم الجماهيري الواسع، لخلق القوة الوطنية المحرِّكة لمشروعها النووي. وهذا ما حدث فعلاً في الهند وباكستان. فبعد اكتمال المقومات الأساسية لبرنامجيْهما النوويَـيْـن، قامت الحكومتان باجتذاب بعض الشخصيات السياسية البارزة، التي حشدت التأييد الجماهيري لهما، مستخدمة الشعارات والعبارات الحماسية، كعزة الوطن وسيادته ومكانة الأمة بين الشعوب، ونالت تأييد القادة العسكريين عبر إغرائهم بامتلاك أسلحة مرعبة وفتاكة، هذا بالإضافة إلى دور المؤسسة العلمية في الترويج لذلك البرنامج، على أنه مشروع مربح جداً ويخلق فرص عمل جديدة. فتطوير هذا النوع من التحالف والمؤيدين عملية استراتيجية بالغة الأهمية، لأنها تشكل بحد ذاتها "نقطة اللاعودة السياسية"، وذلك سنوات قبل التوصل إلى بناء القنبلة النووية الأولى، وقد تجلت هذه الظاهرة بكامل تفاصيلها وبمنتهى الوضوح في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يُلاحظ أنه في الوقت نفسه الذي تواصل فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية مسيرتها النووية الخطيرة، اكتفت واشنطن حتى الآن باستراتيجية ترك معالجة هذه المسألة للوكالة الدولية للطاقة النووية. غير أن النتيجة الحتمية التي ستؤدي إليها هذه الاستراتيجية الأمريكية، هي مشكلة تحول إيران إلى العضو الجديد في نادي الدول النووية. ذلك لأن الوكالة الدولية للطاقة النووية تركز فقط على تشديد المراقبة على المواد المستوردة، وتفتيش المنشآت الإيرانية ومحاولة الحيلولة دون حصول إيران على الإمكانيات التكنولوجية المحظورة؛ وتحذير الإيرانيين من أن الخروقات الموثقة ستدفع المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات متعددة عليهم. لكنّ أياً من هذه الإجراءات لا يتعامل مع السبب الجوهري الذي يدفع إيران إلى العمل على امتلاك القنبلة النووية، وهو شعور الإيرانيين بعدم الأمان وبقدرة مناهضيهم ـ الذين يتفوقون عليهم عسكرياً ـ على إلحاق الأذى بهم أو النيل منهم. لذلك، ستؤدي إجراءات الوكالة الدولية للطاقة النووية في النهاية إلى نتائج عكسية، لأن هذه الوكالة تتعامل بالتهديد تارة وبالترغيب تارة أخرى مع دولة أصبحت في

غاية القلق على وضعها الأمني، وستكون النتيجة الوحيدة لهذه الإجراءات، هي اتخاذ الإيرانيين من التهديدات الخارجية مبرراً لبناء ترسانة نووية.

تشهد إيران في الوقت الراهن حواراً داخلياً مكثفاً لتحديد اتجاه برنامجها النووي، الذي ربما ستعتمد نتيجته النهائية على تطور العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، والهيكليات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج العربي، وعلى طبيعة مستجدات السياسة الداخلية الإيرانية. فالمعارضون يسعون إلى إقناع المتشددين في السلطة الدينية الإيرانية بتغيير موقفهم الداعم والمؤيد لبرنامج نووي واسع. وعندما تتغير التحالفات ويتراجع المؤيدون، وتتحول السياسات والمواقف في أروقة السلطة الدينية الإيرانية عن مسارها الحالي، ستتوفر الفرصة السانحة لواشنطن للتأثير في الاتجاه الذي سيتخذه الحوار النووي الإيراني قبل فوات الأوان. ذلك لأن أي تسوية ثنائية أمريكية ـ إيرانية تنطوي على تنازلات متبادلة من الطرفين، من شأنها تعزيز موقف أعضاء المؤسسة الدينية الحاكمة الداعين إلى إيقاف برنامج تخصيب اليورانيوم الرامي إلى إنتاج الوقود النووي، حسب الادعاءات الإيرانية الرسمية. وعند معالجة الأزمة النووية الإيرانية، تُعتبر قيادة الولايات المتحدة للجهود التي تُبذل لإيجاد حل لتلك الأزمة، وانخراط واشنطن المباشر في تلك الجهود أمرين لا يمكن الاستغناء عنهما.

لماذا ترغب إيران في امتلاك الأسلحة النووية؟

بخلاف كثير من الافتراضات الغربية، فإن رغبة إيران في الحصول على الأسلحة النووية لا تقوم على أسس إيديولوجية غير منطقية، بل تنطلق من محاولة حكيمة لبناء قدرات ذاتية حيوية رادعة تمكّنها من مواجهة جملة من التهديدات. وكثيراً ما تتم المحاججة بأن خطورة البيئة المحيطة بإيران وعدم قابلية التنبؤ بالتطورات التي قد تشهدها، هما العاملان اللذان قد يدفعان إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية، لكنه يصعب على المرء فهم ضرورة امتلاك إيران للأسلحة النووية وكيفية استخدامها لتلك الأسلحة لتخفيف الاضطرابات التي تحدث في الدول المجاورة لها. وربما يكون عدم الاستقرار الذي تشهده أفغانستان وآسيا الوسطى يشكل مصدر قلق عميق لواضعي الخطط الدفاعية في إيران، ولكن الأسلحة النووية لن تسهم في حل مثل تلك الأزمات. إن دراسة ظروف ومعطيات الحالة الإيرانية بعناية تظهر أن هناك بعض التهديدات

ـ وهي أكثر حدّة من مشاكل آسيا الوسطى، وأكبر حجماً من الأخطار التي قد تواجهها إيران بسبب أوضاع أفغانستان غير المستقرة ـ هي التي تسببت بظهور البرنامج النووي الإيراني. إن حاجة الإيرانيين إلى مواجهة التهديدين: العراقي والأمريكي، هي السبب الرئيسي الذي دفعهم إلى تطوير برنامجهم النووي.

من المهم في مستهل الحديث عن أسباب التوجه النووي الإيراني وضع المسألة الإسرائيلية في سياقها الصحيح. فكثيراً ما طُرح أن العداء القائم بين إيران ودولة إسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية، هو السبب الرئيسي الذي دفع الإيرانيين نحو الخيار النووي. وتكفي نظرة سريعة على خطاب النخبة الدينية الحاكمة في إيران للتأكد من تكرار استعاذتهم بالله من التهديد الإسرائيلي. وفي الحقيقة، لا تزال إسرائيل في نظر جيل من رجال الدين الإيرانيين كياناً غير مشروع، لأنها برأيهم قامت على أساس اغتصاب أراضٍ إسلامية، وتقوم بأدوار عميلة للإمبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. هذا النوع من العداء الإيديولوجي تسبب أيضاً في دعم إيران لبعض المنظمات الإرهابية والمنظمات الفلسطينية الرافضة للسلام مع إسرائيل، والتي تقاتل ضد الدولة اليهودية. ومهما يكن من أمر، فقد استطاعت كل من إيران وإسرائيل السيطرة على نزاعاتهما المنخفضة الحدّة وتجنبتا بكثير من اللياقة والبراعة، وقوع مواجهات عسكرية مباشرة بينهما. وهكذا، يُستنتج أن الخطاب الإيراني الداعي إلى توخي الحيطة والحذر من حجم التهديد الإسرائيلي، ليس سوى محاولة لحشد التأييد المحلي والإقليمي لنظام ينتهج سياسة معادية لإسرائيل، ولا يعكس أي قلق إيراني رسمي حقيقي من التهديد الإسرائيلي. لذلك، ربما تكون إسرائيل بالنسبة للجمهورية الإسلامية عدواً إيديولوجياً وتحدياً ثقافياً، ولكنها لا تشكل أي تهديد لوجود إيران، الأمر الذي لا يستدعي بالطبع امتلاكها لأي أسلحة نووية.

في حين يمكن اعتبار التحدي الإسرائيلي مسألة ثانوية بالنسبة لإيران، تُعتبر تطورات منطقة الخليج العربي المسألة المحورية التي جعلت الإيرانيين يتطلعون إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية. ويُعتبر الخليج من منظور طهران أهم المناطق الاستراتيجية على الإطلاق، لأنه يشكل منفذ إيران الحيوي إلى أسواق النفط العالمية. ولم تقتصر مساعي عراق صدام على محاولات السيطرة على منطقة الخليج، بل كانت تهدف إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط برمتها، لذلك شن عراق صدام على إيران حرباً طويلة وطاحنة، دامت ثمانية أعوام

وجلبت على الإيرانيين العديد من المآسي. وفي تلك الحرب، استخدم العراقيون الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والعسكريين الإيرانيين على حد سواء، مما أسفر عن وقوع خمسين ألف ضحية في صفوفهم، الأمر الذي ترك آثاراً نفسية عميقة لدى الإيرانيين. ولا تزال ذكرى الحرب العراقية ـ الإيرانية حاضرة في عقول وضمائر الإيرانيين، إذ تناقش تلك الحرب وآثارها وتداعياتها يومياً في الصحف الإيرانية، وفي قاعات الجامعات، وأروقة البرلمان الإيراني. وقد ورد مؤخراً في صحيفة "يا لثارات" الإيرانية ما يلي: "لا يزال المرء قادراً على رؤية مآسي وجروح محاربينا القدامى جراء الغازات السامة الألمانية والفرنسية الصنع التي استخدمها صدام حسين ضدهم"[٢]. لقد تسببت الذكريات والمظاهر المأساوية لتلك الحرب بصيحات: "لن نسمح بتكرار ذلك!"، أطلقتها جموع غفيرة من الإيرانيين في العديد من المناسبات، مما أدى إلى وقوف الشعب الإيراني بحزم وراء الرغبة في بناء قدرات ذاتية رادعة تمكّنهم من الانتقام أو الرد الحاسم على أي هجوم محتمل.

لقد أدت الإطاحة بنظام صدام حسين إلى تقليص التحدي العراقي فقط ولم تزله بشكل كامل، لأن طبيعة تطورات الساحة العراقية التي لا يمكن التنبؤ بها، تثير مزيداً من القلق لدى الإيرانيين وتسهم في تمسكهم بالخيار النووي. وإذا تحول العراق إلى حليف وثيق لواشنطن، وقبل القيام بدور شرطي منطقة الخليج بدعم ورعاية الأمريكيين، فسيعاني الإيرانيون من التهميش والعزلة. وفي الواقع، أظهرت الحكومات العراقية المتعاقبة رغبتها الحقيقية في السيطرة على منطقة الخليج العربي، مما قد يشجع الولايات المتحدة التي تسعى إلى استقطاب مزيد من الحلفاء في تلك المنطقة على تغذية هذا التوجه العراقي في إطار محاولاتها لاحتواء دول متعنتة ومتمردة كإيران. إن إعادة إحياء مبدأ نيكسون ـ حيث سعت الولايات المتحدة إلى ضمان الاستقرار في منطقة الخليج العربي عبر دعم حليفها الإيراني المطيع والوفي في ظل حكم الشاه ـ مع عراق يقوم بالدور الذي أوكل لإيران سابقاً، سيحدّ من خيارات طهران بشكل كبير. لذلك سيؤدي امتلاك إيران للأسلحة النووية إلى تعزيز قدرتها على حماية مصالحها الوطنية وفرض الضغوط اللازمة لدعم قضاياها، إلا أن عدم قابلية التنبؤ بسياسات الحكومة العراقية المستقبلية كاملة السيادة، يطرح على القيادة الدينية في إيران

2- *Ya Letharat*, 22 October 2003.

جملة من الاحتمالات، مما ستُضطر معه إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الضرورية ـ للحفاظ على أمنها ووحدة أراضيها وصيانة مصالحها ـ والتي من ضمنها تطوير برنامج متكامل للأبحاث النووية.

تشير الوقائع إلى احتمال بقاء العراق لفترة طويلة مصدر قلق عميق بالنسبة لإيران، لكن الولايات المتحدة تبقى التحدي الاستراتيجي الأول الذي يجب على الإيرانيين مواجهته في الوقت الراهن، وهي أيضاً السبب الرئيسي لبحثهم عن سبل امتلاك الردع النووي، لما شهدته العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية من تدهور خطير في السنوات الأخيرة. يُضاف إلى ذلك ظهور مبدأ الرئيس بوش، الذي ادعت الولايات المتحدة بموجبه الحق لنفسها بالتدخل عسكرياً أينما اقتضت الضرورة ذلك كإجراء استباقي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو لتغيير أنظمة حكم معينة بهدف نزع أسلحتها. إن انتشار القوات الأمريكية في الدول المحيطة بإيران في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، يعزز مصداقية ادعاءات الإيرانيين المتكررة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحكم الطوق على بلادهم. وصورت الصحيفة الإيرانية المحافظة واسعة الانتشار، "ماردوم ـ سالاري" (Mardom-Salari)، المأزق الإيراني على النحو التالي: "بعد احتلال العراق، اكتمل الطوق الذي تضربه الدول المعادية والتحالفات العدوة والدول غير الصديقة حول إيران"[٣]. وفي صحيفة "أفتابي يازد" (Aftab-e Yazd) ورد أنه في ظل المخاطر الإقليمية التي تواجهها إيران: "... ربما يفكر الإيرانيون بالجانب العسكري للطاقة النووية في المستقبل المنظور"[٤].

لقد ترك النجاح الباهر الذي حققته عملية تحرير العراق ـ بما في ذلك الإطاحة بنظام صدام حسين ـ انطباعاً رهيباً لدى القيادة الإيرانية. وبالرغم من التوقعات بامتلاك العراق لمخزون من الأسلحة الكيميائية أقدمت واشنطن على تلك الحرب غير آبهة أو مردوعة بتلك الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، أفصح أحد المسؤولين الإيرانيين عن نظرته إلى عملية تحرير العراق بقوله: "..... لم تستغرق عملية الإطاحة بصدام حسين أكثر من واحد وعشرين يوماً فقط ... يجب أن تثير هذه الحقيقة قلقاً عميقاً لدى جميع دول لمنطقة"[٥]. وعلى

3- *Mardom-Salari*, 3 May 2004.
4- *Aftab-e Yazd*, 21 June 2004.
5- 'Iran's New Anxieties', Reuters, 19 April 2003.

نقيض العراق تشكل تجربة كوريا الشمالية مدرسة قائمة بحد ذاتها، لأن القدرات النووية التي يُفترض أن بيونغ يانغ تمتلكها، لم تكن كفيلة فقط بإبعاد شبح أي غزو عسكري أمريكي استباقي لها، بل لقد أسهمت في تعزيز أمنها وتحقيقها مكاسب اقتصادية كبيرة. قد ينظر الرئيس بوش إلى خصمه الكوري الشمالي كيم يونغ إيل بازدراء، ولكن إلى جانب الاحتمال الضئيل بالقيام بعمل عسكري ضد كوريا الشمالية، تتدارس الولايات المتحدة وحلفاؤها عرض صفقة على كوريا الشمالية ترمي إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وتقديم ضمانات أمنية لها، لثنيها عن مواصلة مسيرتها النووية. إن مصيري العراق وكوريا الشمالية المتناقضين يزيدان بكل تأكيد من أهمية الأسلحة النووية بالنسبة للنخبة الدينية الحاكمة في إيران.

اتسمت الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، بنتائج متناقضة بالنسبة لإيران، إذ أطيح بعدوين لدودين لها، وهما: حركة طالبان وصدام حسين. ولكن بالمقابل، ازداد عداء الإيرانيين للولايات المتحدة واشتدت نزعتهم للانتقام منها، فتورطوا في المستنقع العراقي، مما استنفد بعضاً من مواردهم وكبح رغبتهم في الانتقام من الأمريكيين.

ومهما يكن من أمر، فإن النخبة الدينية الحاكمة في إيران تتوقع مستقبلاً مليئاً بالتوتر والاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار الإقليمي، مما سيعمّق توجساتهم الأمنية، خصوصاً في ظل الحضور العسكري الأمريكي المكثف الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ منطقة الخليج العربي ودول أخرى مجاورة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ليس هذا فحسب، فقد يشهد العراق تحت الوصاية الأمريكية تحولاً حذرياً مصحوباً بجملة من التحديات الصعبة، إن لم تكن قاهرة، سيتعيّن على الإيرانيين مواجهتها بكل حزم. هذا النوع من التحديات والمخاطر المحتملة يدفع المسؤولين الإيرانيين إلى التمسك بالاستراتيجية النووية لفاعليتها في مواجهة تلك التحديات، التي يتخذون منها مسوغاً لامتلاك الأسلحة النووية، انطلاقاً من مشروعية الحفاظ على نظامهم السياسي ووحدة أراضيهم. لكن من المفاجئ فعلاً، أنه حتى عندما تعلق الأمر بقضية مركزية كهذه، يُلاحظ وجود أصوات معارضة للمشروع النووي الإيراني حتى داخل المؤسسة الدينية نفسها. والأهم من ذلك أن هؤلاء المعارضين يتمتعون بالنفوذ الكافي لتغيير اتجاه ذلك المشروع الحساس.

الحوار النووي الإيراني

تعددت المسائل التي انقسم الإيرانيون خارج وداخل المؤسسة الدينية الإيرانية حولها، إلا أن القضية النووية كانت أهم القضايا الداخلية التي أسهمت في إبراز مدى الانقسامات التي تعاني منها تلك المؤسسة حول سياسة إيران الخارجية وتوجهاتها الدولية. ولكن لا شك في أن جميع القوى والأحزاب السياسية الإيرانية المتنافسة، تجمع على ضرورة امتلاك إيران لبرنامج متكامل للأبحاث النووية، كفيل بتمكين الحكومة الإيرانية من إنتاج القنبلة النووية عندما تسمح الظروف بذلك. غير أن تحدي إرادة المجتمع الدولي والعمل على إنتاج القنبلة النووية، يعنيان بالطبع إخلال إيران بالتزاماتها المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي قد أقرتها ووقعت عليها منذ فترة طويلة، مما أثار حواراً نووياً علنياً ورصيناً بين جميع القوى والأحزاب السياسية الإيرانية.

إن من شأن قيام واشنطن بمبادرة دبلوماسية جادة وفعالة حسم نتيجة الحوار النووي الإيراني لصالح العناصر البراغماتية داخل المؤسسة الدينية الإيرانية الحاكمة. فالسياسيون الإيرانيون الداعمون للبرنامج النووي وثيقو الصلة بالقائد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي. وجدير بالذكر أن هذه العناصر المتشددة تسيطر حالياً على المؤسسات الرئيسية في إيران، كمؤسسة الحرس الثوري؛ والقضاء؛ ومجلس صيانة الدستور، مما يؤكد النفوذ الواسع الذي يتمتع به هؤلاء الرجعيون الإيرانيون، إلى الحد الذي يمكّنهم من التأثير في استراتيجية الأمن القومي وخططها المستقبلية. ومن الأفكار التي يروّجون لها، أن بلدهم يواجه خطراً داهماً من قوى السلب والنهب الخارجية، مما يحتّم على إيران ضرورة الاعتماد على قدراتها العسكرية الذاتية للحفاظ على وجودها وثرواتها. وقد بدأ الإيرانيون أصلاً بالترويج لهذه الفكرة في محاولة لتحدي النظام العالمي وتغيير معاييره وقوانينه أو إعادة صياغتها على الأقل. وعلى الرغم من فشل الإيرانيين في تلك المهمة، يبدو أن رجال الدين المتشددين في إيران يواصلون ارتيابهم حيال النظام العالمي وراعيه الأول الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أبرزت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة، وهي لسان حال الخميني هذا التوجه الإيراني بوضوح، حين أكدت أنه "..... في عالمنا المعاصر، يبدو واضحاً أن امتلاك الأسلحة المتطورة سيولد القدرة على الردع، مما سيجلب الأمن وسيقضي على نوايا القوى

المتغطرسة"[٦]. لذلك، يبدو واضحاً أن الإيرانيين المتشددين لا يكترثون بالضرورة بأي عقوبات اقتصادية أو أي ضغوط خارجية قد تُفرض عليهم إذا تعلق الأمر بالحفاظ على أمنهم القومي. ليس هذا فحسب، فقد طرح آية الله أحمد جنّاتي ـ رئيس مجلس صيانة الدستور ـ التساؤل التالي: "أين المشكلة في التأمل مجدداً في معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأخذ جانبها المتعلق بالطاقة النووية بعين الاعتبار أو حتى الانسحاب من تلك المعاهدة؟ .... فكوريا الشمالية قد انسحبت منها.."[٧]. جنون العظمة الذي يظهره هذا الإمام والشكوك التي يثيرها يشيران إلى أن الإيرانيين متمسكون بما يعتبرونها حقوقاً وطنية مشروعة، غير آبهين بالعزلة الدولية الكاملة التي قد تُفرض عليهم أو حتى الدخول في مواجهة مع الغرب. وحقيقة الأمر أنه بالنسبة للعديد من الذين ينتمون إلى هذا المعسكر المتشدد، يشكل هذا النوع من النزاع وسيلة فعالة لحشد تأييد ودعم الجماهير للثورة الإسلامية الإيرانية بعد أن تلاشت الحماسة الجماهيرية لتلك الثورة. غير أن اتفاقيات نزع الأسلحة المحظورة تقتضي من حيث الجوهر، أن تتنازل الدولة المعنية بها، عن جزء من سيادتها من أجل ضمان أمنها. ففي الوقت الذي تتخلى فيه أي دولة عن جميع برامجها الخاصة بإنتاج أي أسلحة دمار شامل، فإنها تضمن دعم الأسرة الدولية لها في حال تعرضها للتهديد من أي دولة تمتلك أسلحة دمار شامل، (على الرغم من أن هذه الضمانات لم ترد مكتوبةً في أي من بنود معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنه من العدل افتراض أن أي دولة أبدت التزاماً كاملاً بهذه المعاهدة، وتتعرض لتهديد تلك الأسلحة من دولة خرقتها، أن تحظى بدعم المجتمع الدولي لها). لكن لا قيمة لهذا النوع من التسويات بالنسبة للقادة المتشددين في حكومة طهران. يمكننا مجدداً تأكيد أن الحرب الطويلة التي خاضتها إيران مع العراق حددت نظرة إيران تُجاه العالم، وأثرت في كامل التصرفات والتوجهات الإيرانية، فاستخدام العراق للأسلحة الكيمائية ضد إيران، وصمت الغربيين، أو ربما موافقتهم الضمنية على ذلك، أديا إلى زعزعة ثقة الإيرانيين في النظام العالمي. وقد ألمح رفسنجاني إلى هذه النقطة، بالقول: "لقد علمتنا الحرب أن القوانين الدولية ليست سوى قصاصات من الورق"[٨]. أما صحيفة جمهوري إسلامي فأكدّت أنه

6- *Jumhuri-ye Islami*, 8 November 2003.
7- 'Iranian Hardliners Wary of Nuclear Deal', *Washington Post*, 20 November 2003.
8- IRNA, 19 October 1988.

"من الطبيعي أنه لا جدوى من الدخول في أي اتفاق مع الغرب حول القضايا المتعلقة باستقلال البلاد أو بأمنها القومي"[٩]. ليس هذا النوع من المواقف والآراء سوى مؤشر واضح على اقتناع المتشددين من رجال الدين الإيرانيين، بأن السبيل الوحيد للحفاظ على مصالح إيران وأمنها هو امتلاكها قدرات نووية ذاتية رادعة.

وعلى النقيض من المتشددين، يوجد في أجهزة السلطة الإيرانية عدد من البراغماتيين الذين يؤكدون أن اندماج إيران في النظام والاقتصاد العالميْن يقتضي القبول ببعض القيود التي تفرضها الأسرة الدولية على برنامج إيران النووي. قد يُستنتج أن القضية النووية أدت إلى انقسام الإيرانيين إلى معسكرين: الأول متشدد والثاني إصلاحي. غير أن الائتلاف الداعي إلى الاستجابة لإرادة الأسرة الدولية، يضم متشددين وإصلاحيين على حد سواء، ونذكر من المتشددين، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، حسن روحاني؛ وبعض المسؤولين في وزارة الدفاع، فيما ينتمي الرئيس محمد خاتمي ومؤيدوه في وزارة الخارجية إلى المعسكر الإصلاحي. ومهما يكن من أمر، يبدو أن أنصار هذه الاستراتيجية لا يدعون إلى تفكيك برنامج إيران النووي، بل إلى تحقيق اختراق نووي عبر استغلال بعض البنود المرنة لمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونظراً لالتزام إيران منذ فترة طويلة بتلك المعاهدة، وتوقيعها على البروتوكول الإضافي الذي تسمح بموجبه بالتفتيش المباغت لمنشآتها النووية، فإن انتهاجها أي سياسة استفزازية قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية متعددة الجوانب عليها وإلى خسارتها عدداً من أهم شركائها التجاريين، كالاتحاد الأوروبي الذي ربما يتبنى السياسة الأمريكية تُجاه إيران، والتي ترمي إلى عزلها وفرض مزيد من الضغوط عليها. لذلك، فإن الإيرانيين الداعين إلى احترام الإرادة الدولية يرون في مواصلة استراتيجية المماطلة سبيلاً للحفاظ على برنامجهم النووي وما لديهم من علاقات دولية.

وبغض النظر عن خشيتهم من التعرض للعقوبات الاقتصادية أو العزل، فإن بعض الداعين إلى تقييد برنامج إيران النووي يحاجّون بأن السلاح النووي لن يخدم بالضرورة أياً من المصالح الاستراتيجية

9- Jumhuri-ye Islami, 26 May 2004.

الإيرانية، ويؤكدون أنه في حال امتلاك إيران للسلاح النووي سيصبح من المرجح أن تتوجه دول الخليج العربي والعراق الجديد إلى المزيد من التمسك بالمظلة الأمنية الأمريكية. وفي الحقيقة، سيؤدي انضواء دول الخليج العربي تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إنشاء هيكليات أمنية في منطقة الخليج يكون أحد أهدافها احتواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعزلها. لقد أقر وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني بهذا الأمر، مؤكداً ذلك بقوله: "إن امتلاكنا للسلاح النووي سيحوِّلنا إلى تهديد قد يُستغل بأساليب خطيرة بهدف الإساءة إلى علاقاتنا مع دول المنطقة"[١٠]. وفي السياق نفسه، أشار ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة النووية ـ علي أكبر صالحي ـ مؤخراً إلى ذلك بقوله: "لن نستطيع تحقيق الأمن عبر امتلاك الأسلحة النووية التي لن تجلب لنا إلا المزيد من التهديدات"[١١].

لا يمكننا إغفال البعد الاقتصادي لهذه المسألة النووية، خصوصاً في ظل الانكماش الذي يشهده اقتصاد إيران. فالركود الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية الإيرانية؛ والتضخم المالي بنسب تتجاوز ألفاً في المائة؛ ومعدلات البطالة العالية؛ والجهاز الإداري المتخم بفائض من الموظفين؛ والصناعة المتدهورة وحجم الدعم الحكومي الهائل لها؛ تشكل جميعها أعباءً ضخمة ومشاكل ينوء بها كاهل المؤسسة الدينية الحاكمة، لأنها تتجاوز حدود إمكانياتها. وفوق ذلك كله، تواجه إيران مشكلة الازدياد المطرد في نسبة الشبان التي قد تتحول إلى أزمة سياسية في الجمهورية الإيرانية، إذ توفّر إيران في الوقت الراهن قرابة أربعمائة ألف فرصة عمل مقابل كل مليون فرصة مطلوبة سنوياً. هذا بالإضافة إلى امتناع النخبة الدينية الحاكمة عن إدخال أي اصلاحات اقتصادية خشية منها على سلطتها أو خوفاً من احتمال ظهور ردود فعل سلبية عند البدء في تطبيق أي إجراءات إصلاحية. ويأمل النظام الحاكم في إيران في تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكن وزارة الاقتصاد والمالية تقدر حاجة إيران السنوية من الاستثمارات الأجنبية بسبعة عشر مليار دولار، كي تتمكن من معالجة مشاكلها الاقتصادية المزمنة. إن الأوضاع الاقتصادية الإيرانية التي لا تدعو إلى التفاؤل، تؤكد ضرورة توخي إيران كامل الحذر من مغبة

10- IRNA, 10 November 2000.
11- 'Nuclear Armed Iran Would Be More Vulnerable', AFP, 9 June 2004.

السعي وراء الخيار النووي، لأن اقتصادها في أمس الحاجة إلى استثمارات أجنبية هائلة، مما سيجعل من الصعب على طهران تحمل العقوبات المتعددة التي قد تُفرض عليها أو تخلي شركائها التجاريين عنها.

ويميل البراغماتيون الإيرانيون إلى اتباع النموذج الكوري الشمالي، حيث أظهرت بيونغ يانغ براعة فائقة في استخدام قدراتها النووية لانتزاع تنازلات أمنية واقتصادية من الأسرة الدولية. وربما تستطيع طهران عبر انتهاج سياسة شبيهة بسياسة كوريا الشمالية ـ أي إيقاف برنامجها النووي تارة وتحدي إرادة المجتمع الدولي تارة أخرى، وإطلاق التهديدات حيناً ثم إظهار بعض المرونة حيناً آخر ـ ربما تستطيع استخدام الورقة النووية هذه، للدخول في مفاوضات تفضي إلى تحسين علاقاتها مع عدوها الأول الولايات المتحدة الأمريكية. فالمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، حامد رضى آصفي أشار إلى ذلك التوجه بقوله: "نحن على استعداد للحوار والتفاوض، ولكن ينبغي علينا أن نعرف ما هي المكاسب التي ستحصل عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبرهما"[١٢]. كما ردد محمد جواد لاريجاني ـ وهو أحد السياسيين المحافظين النافذين في إيران ـ الفكرة نفسها مؤكداً أنه: "إذا اقتضت مصالحنا الوطنية[أي مفاوضات] فإننا على استعداد للذهاب إلى أعماق الجحيم والتفاوض مع الشيطان....."[١٣].

تقف إيران اليوم عند مفترق طرق، لأنه سيتعين عليها في المستقبل القريب اتخاذ قرار هام تحدد من خلاله الاتجاه الذي سيتخذه برنامجها النووي. لذلك تجدر الإشارة هنا، إلى ضرورة عدم الاكتفاء فقط بدراسة المصالح القومية والاعتبارات الأمنية عند تقييم التوجه النووي لأي دولة؛ لأنه بغض النظر عن حجم المكاسب الاستراتيجية التي قد تحققها أي دولة عبر امتلاكها للأسلحة النووية، تُعتبر تلك الأسلحة بكل تأكيد مصدر فخر واعتزاز وطنيين ومكسباً هاماً للنخبة الحاكمة وكبار مسؤولي الدولة وسياسييها. وهكذا، عندما يحظى أي مشروع نووي بتأييد ودعم الشعب والقوى السياسية، يصبح من المرجَّح أن تواصل الدولة تطوير برنامجها النووي، حتى في حال غياب العوامل الاستراتيجية التي أدت أصلاً إلى ظهور ذلك البرنامج. لقد أصبح حجم الضغط الشعبي والرسمي باتجاه امتلاك إيران للسلاح النووي، بحد ذاته القوة

12- 'Iran Unveils its Nuclear Goals', AFP, 16 March 2003
13- *Sharq*, 19 January 2004.

المحركة الكفيلة باستمرار مشروعها النووي، والتخويل الذي يستند إليه كل إيراني يسعى إلى تصنيع القنبلة النووية. ومع مرور الوقت، قد تغيب الأصوات البراغماتية الداعية إلى المماطلة أو تلك الداعية إلى احترام إرادة الأسرة الدولية، ويُهمش أصحابها ويفقدون نفوذهم في نظام الحكم. لذلك، قد تكون الفكرة الإيرانية القائلة إن الولايات المتحدة ليست في سباق مع الزمن، أكذوبة أطلقها الائتلاف الوطني الإيراني الداعم لتصنيع القنبلة النووية.

الأسلحة النووية في السياسة الإيرانية

عندما تكامل برنامج إيران النووي وأصبح عرضة لعمليات التفتيش الدولية، لوحظ أن الحوار النووي الإيراني قد اكتسب بعداً ديناميكياً جديداً، وهو الرأي العام الإيراني الذي يرفض إيقاف البرنامج النووي. إذ يعتقد معظم الإيرانيين بأنهم أمة ذات حضارة عريقة وتاريخ طويل، مما يمنح إيران الحق في امتلاك قدرات نووية. ليس هذا فحسب، بل لقد أدى الكشف عن مدى التقدم الذي أحرزه البرنامج النووي الإيراني، إلى شعور الشعب الإيراني بالفخر والاعتزاز بعد سلسلة الإخفاقات والانتكاسات التي تعرضت لها ثورتهم. وقد أشار رفسنجاني ـ وهو أحد أبرز دهاة ومحنكي السياسة الإيرانية ـ إلى هذه الظاهرة على النحو التالي: "ليس هناك أي مسؤول يجرؤ على السماح لنفسه بتحدي إرادة الشعب عندما يتعلق الأمر بهذه المسألة"[١٤]. وقد أسهم الخطاب الناري الذي وصفت فيه واشنطن إيران بأنها إحدى دول محور الشر، وأنه يتعين منعها من امتلاك الأسلحة النووية، في تأجيج مشاعر الإيرانيين الوطنية. فتغلغل المشروع النووي الإيراني في الروح الوطنية الإيرانية بدليل ربطه المباشر بأفكار تتعلق بحق السيادة والكرامة الوطنية التي حلت مكان الدعوات المطالبة بالالتزام بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد أدت تجربة ربع قرن من الحرب والعقوبات والعزلة الدولية، إلى بروز استياء جماهيري إيراني من أي ضغوط خارجية، ومن بين المواضيع الثابتة في وسائل الإعلام فكرة "الرياء" الأمريكي عند تطبيق معاهدة

14- 'Former President Says Iran Won't Give in to Nuclear Blackmail', BBC Worldwide Monitoring, 11 June 2004.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فحقيقة أن إسرائيل لم تتعرض لانتقاد واشنطن بسبب امتلاكها للسلاح النووي، أمر استغله السياسيون الإيرانيون المحافظون بذكاء لحشد الدعم الجماهيري لامتلاك إيران قدرات نووية ذاتية. أضف إلى ذلك أن المحاولة الأمريكية لمنع إيران من الانضمام إلى نادي الدول النووية أثارت غضب القادة والجماهير في إيران على حد سواء. إن الإدانات الأمريكية الانتقائية واعتبار واشنطن أن الدول النووية الحالية هي وحدها القادرة على التصرف بحكمة بما لديها من قدرات نووية، كان ولا يزال موضع إدانة روتينية من جانب الكتّاب والأكاديميين والسياسيين الإيرانيين الذين يعتبرون مواقف الولايات المتحدة دليلاً على سياسة المعايير المزدوجة وغطرسة واشنطن وأنانيتها. من هنا، انتقد أمير موهيبان ـ وهو من أبرز المفكرين الإيرانيين المحافظين ـ مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بالقول: "يقول الأمريكيون إنه يجب عليهم امتلاك الأسلحة النووية للحفاظ على السلم من أجل أطفالهم، ولا يجب علينا امتلاكها". وفي بادرة غريبة من نوعها، علق مصطفى تاج زاده ـ وهو من أبرز النشطاء الإصلاحيين ـ على هذه القضية، فقال: "إن المسألة في جوهرها هي مسألة توازن .... إذا كنت لا أمتلك أي قنبلة نووية، فأنا لا أمتلك أي أمن"[١٥].

تُعتبر المنظمات الطلابية الإيرانية من أشد منتقدي مواقف المجتمع الدولي من برنامج إيران النووي. فحتى وقت قريب، كان بعض المحللين يرى في الطلاب الإيرانيين، المقياس الذي يمكن التعويل عليه في استنباط الرأي العام الايراني، لأنهم لعبوا دائماً دوراً سياسياً رائداً في معظم الحركات السياسية الهامة التي شهدتها إيران، وكانت الجامعات تقود أنشطة المنظمات الطلابية. لذلك، أصبح من المألوف لدى الشعوب الغربية اعتبار الحركة الطلابية الإيرانية حركة تقدمية، لأنها كانت من أبرز الداعين إلى الإصلاح وإرساء نظام ديمقراطي حقيقي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لكن عندما تعلق الأمر بالقضية النووية، عبر الشباب الإيراني المثقف عن اعتقاده بأن اتفاقيات نزع الأسلحة انتقاص للحقوق الوطنية المشروعة، وحذروا قيادتهم من الاستسلام للضغوط الخارجية. وفي أعقاب توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، في أكتوبر ٢٠٠٣، اهتزت جامعات البلاد جرّاء التظاهرات الطلابية التي لم

15- Karl Vick, 'Iran asserts Right to Nuclear Weapons', *Washington Post*, 11 March 2003.

ينظمها الطلاب هذه المرة من أجل دعم أي إصلاحات سياسية واسعة. ليس هذا فحسب فقد شهدت جامعة الشريف للعلوم التكنولوجية الشهيرة، بياناً أصدره طلابها تضمن إجماعهم على اعتبار الاتفاق الذي وقعت عليه إيران بمثابة "خيانة". وفي اللقاء الأخير الذي أجراه طلاب الجامعات الإيرانية، الذين قدموا من جميع أنحاء البلاد ليجتمعوا في بلدة بوشهر ـ حيث أحد المفاعلات النووية الإيرانية ـ أصدر هؤلاء الطلاب بياناً ورد فيه: "نحن الطلاب الإيرانيين نعتبر امتلاك إيران لتكنولوجيا الطاقة النووية حقاً مشروعاً للشعب الإيراني، ولن ننحني أبداً لسياسة الاضطهاد والهيمنة"[١٦]. وذهب إبراهيم شمشيري وهو رئيس إحدى المنظمات الطلابية البارزة المعروفة باسم: "اتحاد الطلبة المسلمين" إلى أبعد من ذلك عندما أعلن بصراحة ووضوح أن إيران بحاجة إلى الأسلحة النووية: "لردع الولايات المتحدة عن تهديدنا أو مهاجمتنا"[١٧]، حسب تعبيره. وهكذا، بعد أن أصبح الرأي العام طرفاً رئيسياً في المناقشات الداخلية المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني، بات من المرجح أن تبذل الجماهير الإيرانية مزيداً من الضغط على النخبة الدينية الحاكمة، لتدفعها باتجاه إنتاج القنبلة النووية.

إضافة إلى هذا الشعور الذي يسود الأوساط الشعبية، عبرت المؤسسة العلمية ومجموعة من المسؤولين الرسميين عن دعمهما للمشروع النووي الإيراني، لاعتباراتهما الخاصة وللمكاسب التي سيحققونها عبر ذلك البرنامج. إضافة إلى ذلك وبرعاية الحرس الثوري الإيراني، عملت مجموعة من المنظمات ـ كمنظمة الدفاع عن المنشآت الصناعية ومختبرات الجامعات؛ بالإضافة إلى عدد من الشركات المملوكة في أغلبها لرجال دين متشددين ـ جميعها على تشجيع البرنامج النووي الإيراني، لأنه يعود عليها بفوائد اقتصادية كبيرة. واحتجت تلك المنظمات على توقيع إيران للبروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانضم إلى جموع المحتجين على تلك الخطوة مائتان وخمسون من أبرز العلماء الإيرانيين،

16- IRNA, 28 October 2003.
17- 'Iran faces pressure at home to hold the line', Associated Press, 31 October 2003.

فوقعوا على مذكرة حثوا فيها حكومة الجمهورية الإسلامية على عدم التوقيع على أي وثيقة قد تشكل أي عقبة في سبيل: "حقنا في الحصول على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، تحت أي ظرف كان"[١٨].

أما قادة الحرس الثوري فقد أعربوا عن شكوكهم حول جدوى هذا النوع من المعاهدات أو ما يمكن أن تسهم به في عملية الحفاظ على المصالح الإيرانية أو ضمان أمنها. وقد علق القائد الأعلى للحرس الثوري، يحيى رحيم صفاوي، على هذا الموضوع غاضباً ومتسائلاً على النحو التالي: "هل نستطيع الصمود في وجه التهديدات الأمريكية والتسلط الأمريكي عبر انتهاج سياسة تخفيف حدة التوتر؟ هل سنستطيع حماية الجمهورية الإسلامية من الصهيونية العالمية عبر توقيع الاتفاقيات التي تحظر علينا إنتاج الأسلحة الكيميائية والنووية؟"[١٩]. من المثير للقلق أن إدارة البرنامج النووي الإيراني هي من مسؤلوليات المتشددين الذين لم يظهروا إلا القليل من الاحترام للمعاهدات والالتزمات الدولية. فالاستنتاج الواضح من حقيقة الوضع الداخلي الإيراني هو أن في مواصلة البرنامج النووي الإيراني كثيراً من الفخر والمكاسب السياسية والاقتصادية، وتعزيزاً لموقف الداعمين لفكرة تمديده وإنتاج القنبلة النووية.

الجانب المفاجئ للحوار النووي الإيراني هو مدى تطابقه مع النقاشات التي جرت في الصين والهند والباكستان قبل انضمام تلك الدول إلى نادي الدول النووية. فعزة الوطن وأفكارأخرى كحق السيادة والاستقلال والخداع الأمريكي، وضرورة امتلاك قدرات رادعة فعّالة لصد الأعداء الحقيقيين والوهميين، هي العبارات السائدة في الصحافة الإيرانية، والتي تغلب على الخطاب الرسمي الإيراني. وبالرغم من أن إيران بدأت في تطوير برنامجها النووي بهدف الارتقاء إلى مستوى تحديات استراتيجية بعينها، فإنه مع اكتمال ذلك البرنامج أصبح الموقفان الشعبي والرسمي الداعمان لذلك البرنامج، المحرك الرئيسي والسبب المنطقي الكفيل باستمراره. بعبارة أخرى، يمكن القول إنه فيما لو تغيرت الحسابات الاستراتيجية الأولى التي أدّت إلى مساعي إيران النووية، فإن استمرار برنامجها النووي أمر مرجح.

18- IRNA, 30 October 2003.
19- *Jame'eh*, 27 April 1998.

كيف التعامل إذاً مع هذه الأزمة؟

نظراً لمركزية الولايات المتحدة الأمريكية في الحسابات الاستراتيجية الإيرانية، فإنه يتعين على واشنطن أن تبادر إلى تقديم الحوافز الكفيلة بتشجيع الحكومة الإيرانية على التخلي عن برنامجها النووي. فالوقت الذي يمكن الاعتماد فيه فقط على عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة النووية يوشك على الانتهاء. لذلك، يتعين على واشنطن تبني دبلوماسية حكيمة واعتماد خطاب معتدل كي تتمكن من التأثير في مجريات الحوار الداخلي في إيران وتعزيز فرص حسمه لصالح الداعين إلى الالتزام الكامل ببنود معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبناءً عليه، تستطيع الولايات المتحدة تجريد رجال الدين المتشددين من ذرائعهم عبر الشروع في تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وإفساح المجال أمام الإيرانيين للمشاركة في المناقشات المتعلقة بأمن منطقة الخليج في فترة ما بعد حرب العراق، ذلك لأن المتشددين الإيرانيين بحاجة ماسة إلى عداء الولايات المتحدة لبلدهم، من أجل الاستمرار في برنامجهم النووي. فإذا أقدمت الولايات المتحدة على تحسين ظروف إيران سيتعين على الإيرانيين بالمقابل السماح بالتحقق من التزامهم بالقيود المفروضة عليهم بعدم امتلاك أي مواد أو تجهيزات يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية.

وتؤكد قضايا الماضي المشابهة لأزمة إيران النووية فاعلية الاستراتيجية أنفة الذكر. فالمشكلة النووية الإيرانية ليست أولى المشاكل التي تواجهها الأسرة الدولية، إذ تسببت دول أخرى في الماضي بأزمات مماثلة للأزمة النووية الإيرانية، ومنها البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا التي انسحبت بالفعل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد توقيعها. لكن نظراً لاختلاف ظروف الدول وأنظمتها السياسية، يتعين التعامل مع كل دولة حسب ظروفها وتجربتها الخاصة بها. إلا أن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها هي أن تراجع حجم التهديدات الخارجية أسهم بشكل حاسم في تخلي الدول عن طموحاتها النووية. كذلك الأمر، أثبتت الحوافز الاقتصادية وتحسين العلاقات التجارية بشكل معقول والسماح بالحصول على قروض من مؤسسات النقد الدولية فاعليتها في حل كثير من الأزمات، لأنها تشكل مكاسب ملموسة للنخب الحاكمة. ومهما يكن من أمر، فإنه لا بد من تأكيد أنه نادراً ما أمكن تحقيق أي تقدم في التعامل مع أي دولة رأت في

امتلاكها للأسلحة النووية، الوسيلة التي يستحيل الاستغناء عنها من أجل ضمان أمنها القومي، حتى عندما فُرضت على تلك الدول أقسى العقوبات الاقتصادية، وكانت مهددة بإكراهها على التخلي عن طموحاتها النووية بالقوة العسكرية لم تتراجع تلك الدول عن مواقفها ولم تمتثل للإرادة الدولية. إن عقوداً من الضغط المتواصل والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على الباكستانيين لم تكن كافية لإقناعهم يوماً بالتخلي عن الخيار النووي، لأنهم كانوا يعتبرونه أمراً ضرورياً للحفاظ على بقائهم. ومن هنا، يبدو أن التوتر الذي شاب العلاقات الصينية ـ الأمريكية دفع الصينيين نحو بناء قدراتهم النووية الذاتية، غير آبهين بما ترتب على ذلك من تكاليف وأعباء. وأخيراً، فإن معادلة ذكية تجمع بين الحوافز والعقوبات هي التي ستسهم فعلاً في حل مشاكل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وليس التهديد الدائم باستخدام القوة العسكرية وفرض العقوبات الاقتصادية الخانقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر داخل المؤسسة الدينية الإيرانية الحاكمة، حول حاجة إيران الاستراتيجية إلى الخيار النووي، فإن مدى تغلغل وتأصل القضية النووية في وجدان الشعب الإيراني يجعل النموذج الليبي ـ بالتخلي عن كامل الأسلحة النووية وتفكيك البرنامج النووي ـ غير قابل للتطبيق في إيران. لكن ربما ينجح دعاة إيقاف البرنامج النووي الإيراني في إقناع زملائهم المتشددين بوجهة نظرهم. إلا أنه يصعب تصور وجود أي سياسي إيراني يقترح نزع سلاح إيران بشكل كامل، وتفكيك برنامجها النووي ثم البقاء على قيد الحياة. لذلك، يستحيل تطبيق النموذج الليبي على الحالة الإيرانية. فأقصى ما يمكن للأسرة الدولية أن تأمله من الإيرانيين إذاً، هو أن يتبنوا النموذج الياباني. فاليابان دولة ذات قدرات نووية متطورة، ولكنها لم تحاول يوماً بناء أي قنبلة نووية، واقتصرت جميع أنشطتها النووية على مجال إنتاج الطاقة الكهربائية بالوقود النووي. إن إبرام واشنطن مع طهران اتفاقية اقتصادية مرضية وتقديمها ضمانات أمنية معقولة لها، سيؤدي حتماً إلى تحقيق الهدف المأمول. وهكذا، فإنه إذا توصل الأمريكيون والإيرانيون إلى الاتفاق على إبقاء الجانب المدني للبرنامج النووي الإيراني، ستقتصر مهمة الوكالة الدولية للطاقة النووية على عملية التحقق التقني من عدم خرق الإيرانيين لأي من بنود ذلك الاتفاق.

يجب على واشنطن تجنب "إغراءات" أي مساومة غير متوازنة، وعدم فرض أي شروط تعجيزية وعدم تجاهل المآسي التي عانت منها إيران أو ربط المسألة النووية بالنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، لأن النخبة السياسية الإيرانية بكل أطيافها على جانب من الوعي والدراية بدقائق الأمور، بما يكفي لكشف مثل هذه المساومة غير المتوازنة ورفضها. وعندما يتم ربط جملة من القضايا معاً فإن التوصل إلى تسوية بشأن أي واحدة منها يصبح أمراً صعباً ويقلل من فرص نجاح المفاوضات الرامية إلى حلها؛ لذلك سيؤدي التركيز على المسألة النووية والتوصل إلى الاتفاق بشأنها إلى فتح الباب واسعاً أمام العمل الدبلوماسي، مما قد يؤدي إلى مفاوضات ناجحة حول جملة من القضايا الهامة الأخرى، كالعملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط ومستقبل العراق مثلاً. ونظراً إلى الطبيعة الملحة لحل القضية النووية الإيرانية فإنه من المهم عدم إبقاء تلك القضية رهينة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي المعقد. ففي حال تمكنت إيران من التمتع بمناخ استراتيجي مستقر، وبعلاقات اقتصادية جيدة مع الولايات المتحدة فقد يؤدي ذلك إلى تحول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى شريك مرن في أي حوار مستقبلي بنّاء يتناول قضايا هامة أخرى، كمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان. وأخيراً، لن يؤدي التوصل إلى اتفاق محدود مع الإيرانيين إلى تبديد أخطار أزمة نووية أخرى في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل سيخلق أيضاً الإطار الدبلوماسي الكفيل بتطبيع العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية ولو على نحو تدريجي.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN : 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN : 9948-432-51-7

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الي اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4

فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae